وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحليل واقع تجارة المقايضة ودورها في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر

دراسة حالة المناطق الحدودية مع دولتي مالي والنيجر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبين: - الحبيب فرحات

- الناصر معيوه

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
خالد بعاشي	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
نصر حميداتو	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
إيمان ببـــة	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحليل واقع تجارة المقايضة ودورها في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر

دراسة حالة المناطق الحدودية مع دولتي مالي والنيجر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبين: - الحبيب فرحات

- الناصر معيوه

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
خالد بعاشي	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
نصر حميداتو	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
إيمان ببـــة	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الاهـــــداء

نهدي هذا البحث إلى من قال الحق تعالى فيهما:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وأمدهما بموفور الصحة والعافية

إلى الزوجة الفاضلة والأبناء كل باسمه

معيوه / رفيف – نوفل – صفوان

فرحات / وافد العربي – طائف وديع

على صبرهم معنا وتوفير الظروف الملائمة لمواصلة التكوين في طور الماستر

إلى الاستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور نصر حميداتو

إلى كافة الاسرة الجامعية بالمركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار - إيليزي

وأخص بالذكر الاساتذة الذين مرو معنا في تخصص ادارة الأعمال و طلبة سنة ثانية ماستر دفعة 2023/2022

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه الدراسة من قريب أو بعيد

م - الناصر & ف - الحبيب

شكر وعرفان

قال الله– سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى–:

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(سورة هود: من الآية 88)

الحمد لله رب العالمين تبارك وتعالى له الكمال وحده، نحمده على جزيل نعمائه ونشكره شكر المعترفين بمننه وآلائه، نصلي ونسلم على صفوة أنبيائه وتابعيه وأصفيائه

أما بعد

نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان الى سيادة الدكتور الفاضل نصر حميداتو

لإشرافه على هذه المذكرة

والشكر موصول أيضا الى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور خالد بعاشي و الدكتورة ايمان ببه

الى الاسرة الجامعية بالمركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي

الى كل ساعدنا على انجاز هذه الدراسة من قريب أو بعيد

لكم منا خالص الشكر والثناء

م - الناصر& ف - الحبيب

الملخص:

تجارة المقايضة بالمناطق الحدودية نشاط تسعى الدولة من خلاله إلى سد فجوة الطلب المحلي وفتح أسواق لتصريف المنتجات المحلية من خلال الصادرات بالإضافة إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع دول الجوار ودفع عجلة التنمية بالشريط الحدودي مع دول الساحل الافريقي، التي تعتبر رهان وتحدي استراتيجي تواجهه الدولة الجزائرية في الوقت الراهن، ولمعرفة دور تجارة المقايضة في تنمية المناطق الحدودية عالجت هذه الدراسة اشكالية رئيسية تتمثل في: ما دور تجارة المقايضة في تنمية المناطق الحدودية الجزائرية؟ وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للبينات والمعطيات المتوفرة لدراسة الحالة خلال الفترة ما بين سنتي 2021 و 2022، ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تجارة المقايضة تعتبر نشاط ذو أبعاد استراتيجية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني لهذه المناطق بالإضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار.

الكلمات المفتاحية: تجارة المقايضة، المناطق الحدودية، التنمية، الجزائر

Abstract:

Barter trade in border areas is an activity through which the state seeks to fill the gap in domestic demand and open markets for the sale of local products through exports, in addition to strengthening cooperative relations economic development with neighboring countries and to advance the development of the border strip. With African Sahelian countries, which is considered a bet and a strategic challenge for the Algerian state at present, and to know the role of barter in the development of border areas, this study addressed a major problem represented in: What is the role of barter in the development of Algerian border areas? This is done through the use of the descriptive and analytical approach of the evidence and data available for the case study during the period between the years 2021 and 2022, and it was concluded through this study that the barter trade is an activity with strategic dimensions represented in achieving the economic, social, political and security growth of these regions in addition to strengthening economic cooperation between Algeria and neighboring countries

Keywords: Barter trade, border areas, development, Algeria.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	02 - 26
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية تجارة المقايضة الحدودية	03
المطلب الأول: مفهوم تجارة المقايضة الحدودية	03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية و أبعادها	05
المطلب الثالث: مفهوم المناطق الحدودية	08
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	14
المطلب الأول: عرض الدارسات السابقة	14
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية (دراسة الحالة)	28 - 57
تمهيد	28
المبحث الأول: الاجراءات القانونية لنشاط المقايضة بالمناطق الحدودية الجزائرية	29
المطلب الأول: سمات المناطق الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	29
المطلب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة نشاط المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر	32
المبحث الثاني: واقع نشاط تجارة المقايضة الحدودية وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر	40
المطلب الأول: مؤشرات نشاط المقايضة الحدودية في الجزائر	40
المطلب الثاني: المتطلبات التنموية لمناطق نشاط تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر	50
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لتجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر	55

المطلب الرابع: مجهودات السلطات المحلية بولاية إيليزي في دعم التصدير	56
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	60 - 59
قائمة المراجع	64 - 63
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 – 1	تنمية المناطق الحدودية ضمن تحليل SWOT	10
2 - 1	التقسيم الاقليمي لولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	29
2 – 2	المساحة وتعداد السكان للولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	30
2 - 3	تعداد الطرق البرية والمطارات في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	31
2 - 4	تعداد الطلاب والمدارس التعليمية في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	31
2 - 5	تعداد الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر	32
2 - 6	قائمة المنتجات المرخص بتصديرها مقابل المنتجات المرخص باستيرادها من دولتي مالي والنيجر	36
2 - 7	فوارق الأسعار للمنتجات الجزائرية المسموح بتصديرها	37
2 - 8	فوارق الأسعار للمنتجات الواردة للجزائرية	39 - 38
2 - 9	يوضح نسبة المتعاملين الفعليين من اجمالي المرخص لهم بالنشاط 2021-2022	43
2 - 10	الفارق في حصيلة المنتجات الوطنية المصدرة خلال سنتي 2021، 2022	44
2 - 11	الفارق في حصيلة المنتجات المستورد بولاية تمنراست خلال سنتي 2021 ، 2022	45
2 - 12	حصيلة المنتجات المستورد بولاية أدرار خلال سنتي 2022،2021	47
2 - 13	حصيلة المنتجات المستورد بولاية إيليزي خلال سنتي 2022،2021	48
2 - 14	إحصائيات أكثر المنتجات تصديرا مقابل المنتجات الاكثر استيرادا لسنة 2022/2021	49
2 - 15	الميزان التجاري للمنتجات الأكثر تصديرا و استيرادا لسنة 2022/2021	49

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 - 1	أبعاد المقاربة التكاملية	13
1 - 2	خريطة توضح طول الشريط الحدودي بين الجزائر ودول الجوار	30
2 - 2	عدد المتعاملين المرخص لهم بممارسة تجارة المقايضة الحدودية لسنة 2021 و 2022	41
3 - 2	تعداد الناشطين فعليا في تجارة المقايضة الحدودية للفترة بين 2017 و 2022 ، عبر معبر إن قزام الحدودي	42
4 - 2	حركة الصادرات الوطنية خلال سنة 2021 و2022	44
5 - 2	حركة الواردات لمتعاملي ولاية تمنراست خلال سنة 2021 و2022.	46
6 - 2	حركة الواردات لمتعاملي ولاية أدرار خلال سنة 2021 و2022	47
7 - 2	حركة الواردات لمتعاملي ولاية إيليزي خلال سنة 2021 و2022	48
8 - 2	مؤشر الميزان التجاري للمنتجات الأكثر تصديرا و استيرادا لسنة 2022/2021.	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	القرار الولائي المتضمن انشاء لجنة المقايضة، صادر عن ولاية إيليزي
2	شهادة التفويض بحرية الحركة: الصادرة عن مصالح الفلاحة والتي تتضمن معلومات عن المنتج تاريخ الدخول، وسائل النقل، رقم شهادة الصحة النباتية الصادرة عن مصالح الدولة المصدرة
3	فاتورة الشراء التي تتضمن المعلومات الشخصية لكل من البائع والمشتري بالإضافة إلى معلومات البضاعة المعنية
4	شهادة صحية للماشية الحية تصدر عن مصالح التفتيش البيطري
5	شهادة الصحة النباتية: الصادرة عن مصالح الفلاحة والتي تتضمن وصف تشخيصي للشحنة للتأكد من سلامتها
6	وثيقة (D3): الصادرة عن مصالح مفتشية أقسام الجمارك بحيث تعتبر هذه الوثيقة كملخص لجميع المعلومات المتعلقة بعملية التصدير
7	رخصة دخول المنتوج: الصادرة عن مصالح مديرية التجارة بالمفتشية الحدودية لبرج باجي مختار
8	(سند الرفع) رخصة التنقل تصدر عن مفتشية أقسام الجمارك بالمعبر الحدودي
9	وثيقة (D6): الصادرة عن مصالح مفتشية أقسام الجمارك بحيث تعتبر هذه الوثيقة كملخص لجميع المعلومات المتعلقة بعملية الاستيراد
10	سند العبور لدى الجمارك TPD

مقدمة

تعد التجارة من أهم وأعرق الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ القدم، والتي كانت سببًا في حدوث تطورات كبيرة في نظام الحياة الإنسانية للأفراد في مختلف أرجاء العالم، ويعود تاريخ التجارة إلى 10 آلاف عام قبل الميلاد، حيث كانت التجارة آنذاك متركزة على تربية المواشي والمتاجرة فيها كونها من أبرز الموارد الغذائية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من المواشي في صناعة الملابس، وقد تطورت مع الزمن بتطور العقل البشري إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي وعزز من وجودها الاتفاقيات والبروتوكولات على المستويات المختلفة بين الدول.

تعتبر تجارة المقايضة الحدودية قديمة، وارتبطت بتشكل التجمعات البشرية لأنها نتاج للتجاور المكاني بين التكتلات السكانية والدول، وبدأت ممارستها بأشكال بدائية بين المجموعات السكانية الحدودية، في شكل تبادل سلعي يكمل احتياجات الأطراف المتبادلة، واعتبرت احدى اشكال التجارة الدولية.

لقد اخذت عملية المقايضة أشكالا عديدة وأساليب متنوعة، استحدثت مع الزمن تماشيا مع التطورات التي تشهدها المجتمعات في مختلف القطاعات والميادين، وبالرغم من الانتقادات التي رافقت هذا المنهج التبادلي، إلا أنه لا يزال يحظى بمكانة قوية في اقتصادات دول العالم والدول النامية على وجه الخصوص.

والجزائر بموقعها الجغرافي المتميز لها حدود مشتركة مع عدة دول في ظل تداخل اجتماعي واسع، الأمر الذي جعل تحرك السكان عبر الحدود واقعا لا يمكن تجاوزه، خاصة وأن التجارة الحدودية كانت تمارس بدون ضوابط ولا قيود، مما يجعلها تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال تنامي عمليات التهريب للسلع المدعمة واسعة الاستهلاك، مستنزفة للخزينة العمومية ومضعفة للصناعات المحلية عن طريق إدخال سلع هامشية أو سلع يمكن انتاجها محليا.

لذا برزت حتمية الاهتمام بهاته التجارة وتنظيمها، وايجاد صيغ قانونية تنظم التبادل القائم من خلال المناطق الحدودية ووضع آليات لتسهيل التبادل السلعي بغرض تطوير تلك المناطق وتنميتها وتشجيع الصادر و الوارد لتمكين الدولة من رصدها وتوسيع قاعدتها دعما للاقتصاد الوطني، ولتحسين المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي والمساعدة على استقرار ساكني المناطق الحدودية وتلبية احتياجاتهم من السلع وكذا احتياجات اسواق الدول الاخرى المجاورة.

ومع صدور القرار الوزاري المشترك في 02 جويلية من سنة 2020، والمتضمن شروط وكيفيات ممارسة نشاط تجارة المقايضة الحدودية، وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي والنيجر، ولإبراز تأثير تجارة المقايضة على تنمية المناطق الحدودية في الجزائر وتفعيل النشاط الاقتصادي.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما دور تجارة المقايضة في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية الرئيسية للدارسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل حققت تجارة المقايضة متطلبات السوق المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية ؟
2- هل الاهتمام بالبعد الاقتصادي كاف لتحقيق التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية؟
3- هل لتفعيل تجارة المقايضة أثر على التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية؟

الفرضيات:

كإجابات مبدئية على الأسئلة الفرعية سالفة الذكر تكون الفرضيات كالآتي:

1- حققت تجارة المقايضة متطلبات السوق المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية.
2- الاهتمام بالبعد الاقتصادي غير كاف لتحقيق التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية.
3- لتفعيل تجارة المقايضة أثر ايجابي على التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدارسة في معالجة مشاكل التنمية المحلية للمناطق الحدودية، وكذا اضافة قيمة علمية جديدة للمكتبة.

أهداف الدراسة:

تكمن اهداف الدارسة في التعريف بنشاط تجارة المقايضة الحدودية كنظام تبادلي ومعرفة دوره في التنمية المحلية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

الاسباب الموضوعية لاختيار البحث:

الاهتمام الذي حازه الموضوع من قبل السلطات المختصة في الآونة الأخيرة والدعوة إلى تشجيع هذ النوع من التجارة على مستوى المناطق الحدودية.

الأسباب الذاتية لاختيار البحث:

الرغبة في الاطلاع عن الموضوع أكثر، ومحاولة تقديم إضافة جديدة على ضوء الواقع.

منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة، وعلى المنهج التحليلي ، في قراءة احصائية (وصفية) لإحصائيات رسمية وكذا المقابلات الشخصية مع بعض الفاعلين في مجال تجارة المقايضة دراسة حالة المناطق الحدودية.

حدود الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية: وخصت الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر.

الحدود الزمانية: وشملت الفترة ما بين 2021 و 2022.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تواجه البحث:

- نقص البيانات والمعلومات.
- قلة المراجع الخاصة بموضوع تجارة المقايضة الحدودية.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تناول الاول مراجعة الادبيات النظرية والدراسات السابقة والمعنون بـ: الاطار المفاهيمي لتجارة المقايضة وتنمية المناطق الحدودية وقسم الى مبحثين الأول ماهية تجارة المقايضة، كما عرج الثاني على عرض الدراسات السابقة ومناقشتها أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية مقسم بدوره إلى مبحثين تناول الأول الاجراءات القانونية لنشاط المقايضة بالمناطق الحدودية الجزائرية في حين تناول المبحث الثاني واقع نشاط تجارة المقايضة الحدودية وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتجارة المقايضة وتنمية المناطق الحدودية

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية بأصنافها المختلفة مع دول الجوار مصدرا أساسيا لتموين السوق الوطنية بالسلع والخدمات وموردا مهما للخزينة العمومية و كآلية داعمة لتنشيط العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول

فتجارة المقايضة كأحد أوجه التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلية، ومصدرا مهما للنهوض بالتنمية المحلية والاقتصادية من خلال تنمية المناطق الحدودية، وذلك بمبادلة الفائض من السلع مقابل الحصول على سلع أخرى.

تعتبر تنمية المناطق الحدودية في افريقيا تحديا تنمويا أساسيا، وخاصة في ظل هيمنة العولمة على المشهد الدولي وتأثيراتها السلبية على تحقيق المنافسة العادلة بين أطراف التبادل، كان لزاما على الدول الانفتاح تجاريا من أجل النهوض بالتنمية المحلية والاقتصادية، وبهذا تعتبر تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودول الساحل الافريقي عملية تعكس توجه الجزائر للانفتاح على الدول الافريقية.

تسعى الجزائر من خلال الانفتاح التجاري عن طريق تجارة المقايضة مع دول الساحل الافريقي (مالي والنيجر) إلى توفير مستلزمات السوق المحلية من المواد والسلع في الولايات الحدودية (أدرار، إيليزي، تامنغست، وتندوف)، إضافة إلى الولايات المنبثقة عن هذه الولايات، وسعيها في ذلك من أجل التقليل من خروج العملة الصعبة جراء التعاملات التجارية، وتصدير السلع التي سجلت فائضا عن السوق الوطنية. وهذا الفصل من الدراسة يتضمن نقطتين أساسيتين هما:

- الإطار المفاهيمي لتجارة المقايضة والتنمية بالمناطق الحدودية.
- الدراسات السابقة ومناقشتها.

المبحث الاول: ماهية تجارة المقايضة الحدودية

من أجل تسهيل المبادلات التجارية بين دول الجوار للجنوب الكبير على الشريط الحدودي خصوصا بين الجزائر ومالي والنيجر والتي تتميز بعادات مشتركة منذ القدم من خلال التبادل التجاري والثقافي بين سكان هذه المنطقة سعت السلطات العمومية إلى تأطير وتنظيم هذه التبادلات التقليدية لتكون أكثر فاعلية في تنمية هذه المناطق المشتركة وتسهيل التفاعل الإيجابي بين هذه الشعوب فكانت تجارة المقايضة أفضل وسيلة في هذا الإطار.

المطلب الاول: مفهوم تجارة المقايضة الحدودية

رغم التطور الذي يشهده العالم في اساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، حتى وصلت الدول المتقدمة إلى جيل جديد من التجارة الالكترونية، إلا أن تجارة المقايضة لا تزال متواجدة وجاري التعامل بها إلى وقتنا الحالي بين تجار المناطق الحدودية في إطار تجاري مقنن تحكمه الأنظمة والقوانين الخاصة بها في كل دولة وتتم هذه العملية غالبا بين الدول المتجاورة.

الفرع الاول: تعريف تجارة المقايضة

لغة: جاءت المقايضة في اللغة العربية من فعل قايض، يقايض، مقايضة، أي بادل يبادل الشيء مبادلة مع شيء آخر لهذا فإن معنى المقايضة في اللغة هو تبادل الشيء بشيء معادل له في الثمن.[1]

إصطلاحا: تعرف على انها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع مقابل استيراد سلع بنفس القيمة غير انها لا تخضع للإجراءات المصرفية اي ان التعامل يتم في غياب النقود وهي تجارة تمارس عبر المحطات الجمركية فقط.

والمقايضة (باللغة الإنجليزية barter) تعني تبادل الناس للأشياء والحاجات والسلع والمنافع فيما بينهم من دون استخدام النقد والعملية تستدعي مبادلة سلعة مقابل سلعة اخرى موازية لها بالقيمة، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة لها أو من الصنف والنوع نفسه، وتحتاج المقايضة إلى وجود طرفين في العملية أو اكثر للقيام بها ووجود موضوعات للتبادل.[2]

توجد المقايضة – في الاقتصاديات المعاصرة – ضمن إطار اتفاقيات المقايضة أو الدافع بين دولتين، بسبب التعاون وضمان تصريف منتجات البلدين، أو بسبب وجود صعوبات في توفير السيولة بالعملة الصعبة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تجارة المقايضة هي نوع من أنواع التجارة الخارجية تتم بين طرفين لتبادل الفائض من السلع لتلبية الاحتياجات في إطار قانوني ويتم ذلك عبر المحطات الجمركية ولا تخضع للإجراءات المصرفية.

الفرع الثاني: مميزات تجارة المقايضة

تجارة المقايضة الحدودية هي نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع والخدمات بين دولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي: [1]

---

[1] بلال بوجمعة وأخرون، **تجارة المقايضة الحدودية كإحدى دعائم التنمية المحلية**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2020، ص 52

[2] عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 19

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 14

01 - لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لاستخراجه بالولاية المعنية ثم تكتمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة.

02 - اقتصار المتعاملين فيها على حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية.

03 - انخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخرى بسبب انخفاض تكلفة الترحيل.

04 - إتباع أسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر و الوارد واعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع.

05 - التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي على ألا يتعدى الهدف الموجود باتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة.

الفرع الثالث: تطور المعالجة القانونية لتجارة المقايضة الحدودية في الجزائر

شهدت تجارة المقايضة الحدودية في القانون الجزائري تطورات متلاحقة، وذلك بما يتسق مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد في كل مرحلة، وفي هذا السياق نذكر أهم النصوص التنظيمية التي تم اصدارها لتنظيم هذا النشاط، والمتمثلة أساسا فيما يأتي:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 فيفري 1988[2] يحدد شرط استيراد البضائع وتصديرها في إطار التجارة الحدودية بالمقايضة مع النيجر وكيفيات ذلك :حيث يعد أول تنظيم متكامل لتجارة المقايضة الحدودية، تولى تحديد الشروط والكيفيات التي تتم بها العمليات المتعلقة باستيراد البضائع وتصديرها في إطار تشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولة النيجر، وذلك في ولايات أدرار، إليزي وتمنراست على وجه الحصر ، وبالعودة إلى الملحق المرفق به نجد أنه قد حدد قائمة المنتوجات التي تتم مبادلتها بالاستيراد أو التصدير في إطار التجارة الحدودية بالمقايضة.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في : 14/12/1994[3]، الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في : 12/04/1999[4]، الذي يعدل و يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14/12/1994يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي
- المرسوم التنفيذي رقم :05-467 المؤرخ في 10/12/2005[5] المحدد لشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك.

---

[1] حرم محمد بدوي محمد، **أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق** في الفترة (2002-2012 ،(رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015 .ص 85-87.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 1988، ص 481.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1995، ص 39.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 1999، ص 16.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 2005، ص 15.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02/07/2020[1] المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي و جمهورية النيجر .وهو محل حيز التطبيق .
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28/12/2021[2] المعدل للقرار القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02/07/2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي و جمهورية النيجر .وهو محل حيز التطبيق، وهو القرار الذي شمل توسعة مجال نشاط تجارة المقايضة على مستوى الولايات الجديدة المدمجة في هذه التجارة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية و أبعادها

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة التي تمثل تحديا استراتيجيا لدى البلدان النامية، وهذا بالانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم، ظنا منها أن التنمية هي بناء المصانع و المعامل الكبرى و المتوسطة، ويرى العديد من المفكرين و الكتاب أن المفهوم الاقتصادي للتنمية أشمل و لا يمكن أن ينفصل على الجوانب السياسية و الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

الفرع الأول: تعريف التنمية وتطورها التاريخي

01 - تطور مفهوم التنمية

لقد برزت العديد من الكتابات و التعاريف للتنمية، و هذا من خلال تعدد أبعادها و مستوياتها، بالإضافة إلى تشابكها مع مفاهيم أخرى مثل: التقدم، التطور، العصرنة، النهضة. و لو تابعنا التطور التاريخي لمفهوم التنمية لوجدنا أنه ظهر بصورة واضحة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أنه عبر الفكر الاقتصادي، أستعمل هذا المفهوم للدلالة على التقدم الاقتصادي، حيث أستخدم لتبيان التغيرات التي يمكن إحداثها في مجتمع معين .

وقد تم استخدام هذا المفهوم بغرض كسب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن تحسين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع، أي إمكانية توفير الحاجات الضرورية والمتزايدة للسكان، وإشباع رغباتهم وحاجاتهم بطريقة عقلانية، بمعنى استغلال الموارد المتاحة و التوزيع العادل للثروات. وخلال فترة الستينات من القرن العشرين انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، بحيث أصبح يهتم بتطوير بلدان أخرى التي عرفت استقلالها السياسي والاقتصادي الشامل، وأصبح المفهوم مرتبط بالسياسة، أي التنمية السياسية والتي تعرف بأنها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، الغاية منه الالتحاق بمستوى الدول الصناعي " [3] والمقصود هنا هو البحث عن حكم سياسي تسوده التعددية الحزبية و الديمقراطية على الطريقة الأوروبية أو الأمريكية، ثم تطور المفهوم ليصبح يرتبط بالعديد من حقول المعرفة، فأصبحنا نسمع بالتنمية السياحية، الثقافية، الاجتماعية، البشرية والتنمية المحلية والبيئية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2020، ص 24.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، 2022، ص 27.

[3] فؤاد عبد المنعم البكري ،**التنمية السياحة في مصر والعالم العربي** ،نشر وطباعة عالم الكتب، مصر2004 ص24 ، 25.

02 - تعريف التنمية

يبرز لنا مفهوم التنمية من خلال عدة كتابات، أهمها: هي عملية تغيير مقصودة نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة[1]

- وهي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و المعتمدة بأكبر قدر ممكن علي مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه، واكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر [2]
- التنمية تعني نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة أو مستوى أفضل و من نمط متقدم كما و نوعا [3]

قد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 على تعريف التنمية بأنها «العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن»[4].

ويمكن أن نستخلص من المفاهيم السابقة أن التنمية هي عملية انتقال المجتمع من وضع متخلف إلى وضع متقدم اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد للاندماج في مصاف المجتمعات المتقدمة.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية

تمثل التنمية مطمح العديد من الشعوب، نظرا لما تكتسبه من أهمية في حل المشاكل التي تعانى منها المجتمعات خاصة في الدول النامية، حيث أضحت الشغل الشاغل لهيكلة أنماطها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، محاولة الالتحاق بركب الدول المتقدمة، وتتمثل أبعاد التنمية في التالي:

1 – البعد الاقتصادي:

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها، الذي يعني الزيادة في الحجم السلعي والخدماتي، وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية والمالية وحتى التجارية وغيرها، بمعدل نمو اكبر من حجم السكان.[5] والتنمية الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج والهيكل الاقتصادي للمجتمع بمعنى الزيادة والتوسيع في الإنتاج و السلع والخدمات، وتشجيع حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية.

2 – البعد السياسي:

يقوم البعد السياسي على مبدأ الحرية والديمقراطية والتعددية، ويقصد به تغيير في الحكم السياسي والتداول عليه بشكل يضمن الشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان.

---

[1] رجراج الزهير، **التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، ص 4

[2] عبد العزيز محمد الحر، **التربية والتنمية والنهضة**، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت لبنان، 2003، ص 7

[3] عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر (دراسة تحليلية)**، مطبعة الانتصار، مصر، 2001 ، ص 53

4 الموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 2023/05/12 ، على الساعة 21:45، على الرابط: ***https://ar.wikipedia.org/wiki***

[5] عاطف السيد، مرجع سابق، ص53.

والتنمية السياسية هي تغيير نظام الحكم السياسي الذي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، و يملك أدوات التصحيح والمراجعة بحيث تتيح للشعب تغيير حكامه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، كما يدخل ضمن مقومات التنمية السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية وغير الحكومية التي ترتكز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل: حقوق الإنسان و تحقيق السلام [1].

3 – البعد الاجتماعي:

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية على تغيير البناء الاجتماعي، الذي يقصد به تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة ومحاولة زرع علاقات اجتماعية تساير العصر متحولة بذلك من مجتمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية دولية تسودها المساواة و عدم العنصرية، و تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من العناصر يمكن أن نذكرها فيما يلي:

- إشراك أفراد المجتمع أنفسهم في تحسين معيشتهم و نمو علاقاتهم وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والحرية [2]
- إن الفرد عنصر مبتكر للتكنولوجية ومستخدمها، يجب أن ينتمي له الإحساس بأن لديه قيمة، وتوفر ما يلزم من الخدمات والتقنيات و هذا ما يجعله يبادر ذاتيا في تسخيرها لخدمة المجتمع، والمساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي. [3]
- مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي والاقتصادي، والتأكد من ملائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة. [4]

4 – البعد الثقافي:

يعتبر العديد من المفكرين أن الإنسان هو وسيلة التنمية، ولتحقيقها ضروري أن يكون هو هدفها ليتمكن من الوصول إلى أفضل ظروف معيشية، هنا تبرز الثقافة كجانب مهم من حياة الأفراد، هذا ما يجعل البعد الثقافي للتنمية يقوم على ذهنية الفرد وجعله الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية من خلال إشراكه في جميع النشاطات وجعله هو (الإنسان) من يقوم بالإبداع والانجازات الفكرية، الأدبية أو الفنية والعلمية، مع الحفاظ على الأصول الرفاهية الخاصة بكل مجتمع [5].

الفرع الثالث: أنواع التنمية[6]

التنمية الشاملة: تهتمّ التنمية الشاملة بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تُساهم بإحداث التطورات، كما تمنح السكان أهميّةً بالغةً كما تمنحها للقطاعات، وتعني التنمية الشاملة بأنها القدرة على إيجاد تغيير جذري كميّاً ونوعياً وهيكلياً في البيئة المحيطة بها، وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

---

[1] رجراج الزهير، مرجع سابق، ص 5.

[2] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1 2007م، ص23.

[3] ابراهيم عبد الرحمان رجب، **مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة** ، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، 1998، ص11.

[4] فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سابق، ص 30.

[5] رجراج الزهير، مرجع سابق، ص 6.

[6] إيمان الحياري / **مفهوم التنمية**، مقال منشور على موقع https://mawdoo3.com/ بتاريخ 02 فيفري 2016.

التنمية المستدامة: وهي التنمية التي يتمّ إحداثها لمواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلّب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم، كما يُمكن تعريفها بأنها علاقة الناشئة بين النشاط الاقتصادي ومدى استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعيّة في أداء العملية الإنتاجية ومدى تأثيره على حياة المجتمع ونمطها، وبالتالي القدرة على الوصول إلى إنتاج مخرجات تتمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي، وتتطلّب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد.

التنمية المتكاملة: وتُسمّى أيضاً بالتنمية المندمجة، وتعني العمليّة التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة أفراد آخرين في الوقت ذاته وفي المجتمع ذاته، ويكون هذا الارتفاع ملموساً فيما يتعلّق بالخدمات الشاملة والإنتاج، والتي تكون مرتبطةً بشكل مباشر في حركة المجتمع، وتعتمد على استخدام الأساليب العلميّة الحديثة في المجالات التكنولوجية والإدارية.

التنمية المتخصّصة: وهي التي تختصّ بقطاعاتٍ مُعيّنة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعمرانية.

المطلب الثالث: مفهوم المناطق الحدودية

المناطق الحدودية هي أقاليم تلتقي فيها السياسات العامة والممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليين، حيث تتعارض المقاربات التي تفضل التسيير الذاتي، مع التي تحث على الانتاج والاندماج في عصر العولمة والشمولية، وللمناطق الحدودية أهمية بالغة بصفتها فضاءات تواصل وتبادل سياسات حسن الجوار والتعاون في القضايا الأمنية.

المناطق الحدودية بالإنجليزية (Border Zones) هي المناطق التي توجد بالقرب من الحدود السياسية والتي تخضع لقيود خاصة في الحركة، قد تقوم الحكومات بحضر الدخول أو الخروج غير المصرح به للمناطق الحدودية وتقييد ملكية الممتلكات الموجودة في تلك المناطق، حيث تعمل هذه المناطق كمناطق عازلة تتم مراقبتها أمنيا بهدف منع الدخول او الخروج بشكل غير قانوني، فتقييد الدخول يساعد على تحديد المتسللين غير الشرعيين، كما يمكن أن تكون المناطق الحدودية مزودة بوسائل الدفاع العسكري مثل حقول الألغام، الأسلاك الشائكة، وأبراج المراقبة[1].

إن المناطق الحدودية مناطق ذات طبيعة خاصة وبالتالي تخضع لإجراءات وقوانين خاصة لتنظيم حركة تنقل الأشخاص على اعتبار أنها خط فاصل بين دولتين أو بين سيادتين ونظرا للحساسية التي ترافق مثل هذه الأمور عادة تحرص كل دولة على ممارسة سيادتها التامة على آخر نقطة من الحدود التي تتقاسمها مع دولة أخرى.

1 فوزي العيب، اليزيد بوفنغور، استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية واقع وآفاق، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص 379.

الفرع الأول: مميزات المناطق الحدودية

تتميز بعض المناطق الحدودية بما يلي[1]:

1-النشاط التجاري في هذه المناطق يغلب عليه نشاط البيع بالتجزئة كما تعاني سلسلة التوزيع من نقص تجارة الجملة بينما النشاط الموروث لتجارة المقايضة لا تستفيد منها مباشرة البلديات الحدودية، وتعاني من اضطرابات نتيجة الوضعية الأمنية التي تسود في البلدان المجاورة.

2-يعد الواقع الحضري حديث النشأة بالنسبة للتجمع السكاني القديم الذي فرضته بيئة طبيعية صعبة.

3-التمركز حول الواحات ومراكز الحياة.

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية العمومية في مجال تنمية المناطق الحدودية

يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية العمومية شكل التعاون الأفقي و العمودي، فالتنسيق الحدودي يأخذ اتجاهين الأول أفقي بين الجهات الفاعلة محليا، والثاني رأسي بين الجهات الفاعلة محليا و وطنيا و إقليميا، حيث تصدر قانونها بموافقة الدول المعنية.

تنقسم السياسات الاقتصادية إلى: [2]

- **السياسات الهيكلية:**

هي التي تهدف إلى احداث تغيير هيكلي أو بنوي في قطاع اقتصادي معين، مثل السياسات الصناعية والسياسات التجارية، وغالبا ما تكون في المدى المتوسط والطويل.

- **السياسات الظرفية:**

وهي التي تستهدف الفترة القصيرة والمتوسطة وتنقسم إلى سياسات مالية وسياسات نقدية.

بالنسبة للسياسات الاقتصادية العمومية التي تستهدف تنمية المناطق الحدودية في الجزائر فتكمن أولى خطوات بنائها من خلال تحليلSWOT كما يوضحه الجدول (01-01) أدناه.

---

1 الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الاقليم، تقرير 2018.

[2] طالبي صلاح الدين، **السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية و دورها في مكافحة الفقر في الجزائر** الفترة (2000-2019)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:31 / العدد: 1(2000)، ص 388- 406

الجدول رقم (01-01) : تنمية المناطق الحدودية ضمن تحليل SWOT

نقاط القوة	نقاط الضعف
*علاقات سياسية جيدة مع دول الجوار باستثناء فتورها مع دولة المغرب. *تشابه الثقافات الدينية وتقاربها من حيث المصير المشترك مع دولتي النيجر ومالي *تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي *الجيش الوطني الشعبي له دور فعال لصالح المواطنين وخاصة في مجال التغطية الصحية، شبكة الطرقات، والموارد المائية. *ثروات طبيعية منجمية وشمسية وطاقوية	*تدهور التنمية خلال التسعينيات من القرن العشرين وهجرة السكان للظروف الأمنية الصعبة. *خط حدودي طويل يبلغ 6343 كلم. *حجم التبادلات التجارية البينية بين الجزائر ودول الجوار ضعيف. *في الجنوب زحف الرمال، الفيضانات، المخاطر التكنولوجية، الكهوف، تداعيات الآثار الاشعاعية، خطر الجراد. *بنى تحتية ضعيفة وتجمعات سكانية متفرقة. *صعوبة التنمية الاجتماعية لأنه فيه عدد من السكان الرحالة الذين يعيشون على الترحال وبالتالي في ظل هذه الظروف لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية. *عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في تلك المناطق.
الفرص	**التهديدات**
*المناطق الحدودية هي نفس اقتصادي ثاني للجزائر في التبادلات الاقتصادية مع البلدان الافريقية. * تنمية السياحة المحلية والصناعات التقليدية. * خلق مناطق للتبادل التجاري الحر. * استغلال الطاقة الشمسية. * إنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة ذات بعد افريقي. * الاستفادة من الطاقة مدعمة بإدخال الطاقات المتجددة. * تحويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي.	* البلدان المجاورة للجزائر كبيرة الحجم ومنخفضة الدخل ولا تستطيع حراسة وتسيير حدودها بشكل جيد. * بعض البلدان المجاورة تعاني من الحروب والفقر والأمراض والجزائر منطقة عبور للهجرة الغير شرعية. * وجود منافسة قوية بالنسبة للجزائر لولوج السوق الافريقية. * انتشار العمليات الارهابية والأعمال غير المشروعة وتشكيلات عصابات الجريمة المنظمة.

المصدر: طالبي صلاح الدين، السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية و دورها في مكافحة الفقر في الجزائر الفترة (2000-2019)، ص 399.

منذ تاريخ استقلالها، حرصت الجزائر على ضبط حدودها وتنميتها وذلك بانتهاج استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحدودية وتنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود في صورة اتفاقات، مذكرات تفاهم واللجان الحدودية المشتركة وأبرزها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز و الألياف البصرية)

حاليا تندرج جهود الجزائر في تنمية المناطق الحدودية تحت مظلة القانون 20-02(القانون رقم20-02 ،2010)المتعلق بالمخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم والذي تناول بدرجة كبيرة من التفصيل كل التوجهات المستقبلية للبلاد حتى آفاق 2030[1].

لا بد أن تراعى في رسم السياسات الاقتصادية العمومية الخصائص المحلية للمنطقة، لا سيما في مناطق الجنوب والجنوب الكبير ، وكذلك في المناطق الحدودية والمناطق الجبلية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج و سياسات التنمية.

الفرع الثالث: واقع التنمية في المناطق الحدودية

ويمكن تلخيص واقع التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر في النقاط التالية:

1- تلجأ الدولة في السياسة العامة الداخلية عموما باعتبارها المسير الرئيسي للخدمات العمومية إلى ايلاء الاهتمام بالدرجة الاولى في اعداد الميزانية على الاهتمام بالمدن الكبرى، ثم الضواحي في منزلة ثانية، فمن ناحية ضعف كثافة السكان في المناطق الحدودية لا يمكن للدولة أن تخصص لها استثمارات مشابهة للمناطق الكبيرة، ومن ناحية أخرى تعرقل الاعتبارات السياسية للتنمية في المناطق المجاورة للحدود إما الخوف من المخاطر التقليدية التي يمكن أن تمارسها الدول المجاورة، أو أن تؤدي التنمية في تلك المناطق لزيادة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين.

2- إن ضعف حضور الدولة المؤثر في هذه المناطق يفرز فضاء سانحا للأنشطة غير الشرعية، حيث تمتد الفضاءات التي تديرها الدولة على مساحات شاسعة جدا، فإن تضاعف المناطق الإدارية تمكن الهياكل الحكومية وأيضا السكان المحليين من الاستفادة أكثر من كل ما تقدمة من استدلالات، ومعرفة ما يدور في ذهن السكان البدويين بأن الدولة تبقى فاعلا غريبا، وتكون الخدمات العمومية على المستوى الاقليمي والجهوي بالنسبة إلى الدول المجاورة التي لا تملك سياسة عامة ومتجانسة متباينة جدا على طرفي الحدود مما يحرك التدفقات غير القانونية للأشخاص والبضائع من بلد إلى آخر[2].

3- إن مستوى تسعير بعض المنتجات وتدعيمها بين دولتين يفتح هامشا من الربح المغري للمهربين[3]

4- من المؤكد أن أمن الدولة مرتبط بأمن المناطق الحدودية وبتكثيف التنمية فيها، مع التركيز على العنصر البشري ومن هنا يجب على الدولة بذل كل الجهود خاصة السلطات المحلية في هذه المناطق الحدودية. ويبرز دور الجزائر حيث خصصت 2 % من الجباية العامة لصندوق تنمية الجنوب، بالإضافة الى أن استهلاك هذه الأموال يبقى ضعيف جدا مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى غلق الصندوق وتحويل أموله إلى صناديق أخرى.

---

[1] طالبي صلاح الدين، مرجع سابق، ص 400

[2] عبد الهادي عباد، منير رابحي، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي** (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01 ، العدد 01 ، (2019/06).

[3] منصف وناس، **تأمين الحدود في فضاء 5+5 سبل التعاون والانعكاسات**، من الموقع الالكتروني https://www.difesa.it/SMD_/CASD/IM/CeMiSS/DocumentiVis/CEMRES/2015/Ricerca_Arabo_2015.pdf ، أطلع عليه يوم 2023/02/16

5- تقوم وزارة الداخلية الجزائرية بوضع استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الحدودية، لتكون شاملة وتخص كل المجالات، وتقدم لها كل الامكانيات المادية والبشرية، مع التركيز على ضرورة اشراك كل الفعاليات، بما فيها المجتمع المدني والمنتخبين على مستوى المجالس البلدية والولائية بالمناطق الحدودية، من منطلق تحسين ظروف العيش ومحاربة كل المظاهر السلبية والخطيرة، على غرار التهريب والهجرة غير الشرعية والارهاب [1].

الفرع الرابع: المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية

1- مفهوم التنمية الحدودية

يقصد بتنمية المناطق الحدودية تلك العملية المركبة متعددة الأبعاد والمجالات المجتمعية منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، المرتبطة بمدى القدرة على استغلال النمو والتنمية الاقتصادية وتوظيفها في التأسيس لمؤسسات وحاضنات اقتصادية وسياسية واجتماعية هدفها الأساسي تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي في المناطق الحدودية من خلال سياسات، برامج وآليات تراعي خصوصية هذه المناطق، وتعمل على مجابهة الأخطار والتهديدات الأمنية الخارجية والرهانات الداخلية [2].

ويمكن أن نفرق في هذا الإطار بين تنمية الحدود وتنمية المناطق الحدودية، فتنمية الحدود تشير إلى الحماية والمراقبة المادية للترسيم الحدودي للدولة، أي تأمين الخطوط الفاصلة بين الدول المتجاورة من خلال رفع مستوى القدرات المالية والبشرية والتقنية التكنولوجية الكفيلة بتحقيق أمن حدودي فعّال، إضافة إلى التحكم في النقل والتنقلات الفردية واللوجستية في إطار ما يسمى بـ: إدارة الحدود.

أما عن تمنية المناطق الحدودية، فهي أشمل وأوسع من تنمية الحدود، إذ تعبر في مضمونها عن تنمية شاملة للمنطقة أو الإقليم الحدودي بأكمله، بما في ذلك الجانب الأمني منه، حيث يعد هذا الأخير جزء مهما من السياسات التنموية الحدودية بالمفهوم المعاصر الذي يراعي كل الجوانب المجتمعية.

2- أبعاد المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية تتأسس المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية على رؤية استراتيجية وديناميكية شاملة، تهدف بالأساس إلى تحريك وتفعيل الآليات والمقومات المحلية بهذه المناطق في إطار السياسات والبرامج التنموية الوطنية في جميع المجالات التي من شأنها النهوض بالحياة المجتمعية لساكنة المجتمعات الحدودية.

وتعبر المقاربة التكاملية التي نتبناها في إطار تنمية المناطق والمجتمعات الحدودية من منظورنا الخاص، عن مزيج أو تجميع لمقاربات فرعية ذات أبعاد مختلفة، وهي بذلك تشكل رؤية جديدة واسعة الأفق تتعدى المقاربة الثلاثية المستندة إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، لتشمل أبعادا أخرى كالبعد الترابي/الإقليمي والبعد الأمني ،تتحد فيما بينها من

---

[1] عبد الهادي عباد، منير رابحي، مرجع سبق ذكره

[2] سامي بن طالب، حاج بشير جيدور، من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد (03-2021)، ص 659 .

أجل تضمينها في مخرجات سلطة اتخاذ القرار وفي السياسات المنبثقة عن الحكومة في سبيل تطوير مجتمعات المناطق الحدودية، كما تمّكن تنمية المجتمع الحدودي من منظور تنمية القدرات، المواطنين المحليين والمؤسسات العامة للدولة وحتى فواعل القطاع الخاص من الاستجابة بشكل إيجابي لعمليات التحّول السريع في شتى المجالات من خلال خلق سبل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمعات ووكالات الحكومة ما يساهم في خلق الأساس لتشتت السلطة على المستوى الشعبي من خلال تعزيز قدرة المجتمع على إدارة شؤون أعضائه بكفاءة والاستفادة من التمويل المقدم من الحكومة المركزية لزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات المجتمع. إضافة إلى ضرورة تعزيز النهج التشاركي على المستوى الحدودي الإقليمي، أي بين الدول المتجاورة، من خلال سياسات التعاون الثنائي الإقليمي أو الدولي سواء فيما تعلق بالجانب الأمني أو الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ما يعمل على استغلال الطاقات الحدودية وإدماج الساكنة المحليين في عملية إعادة البناء المجتمعي المحلي والجواري والمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي[1].

الشكل رقم (01-01): أبعاد المقاربة التكاملية: Dimensions Approach Integrated

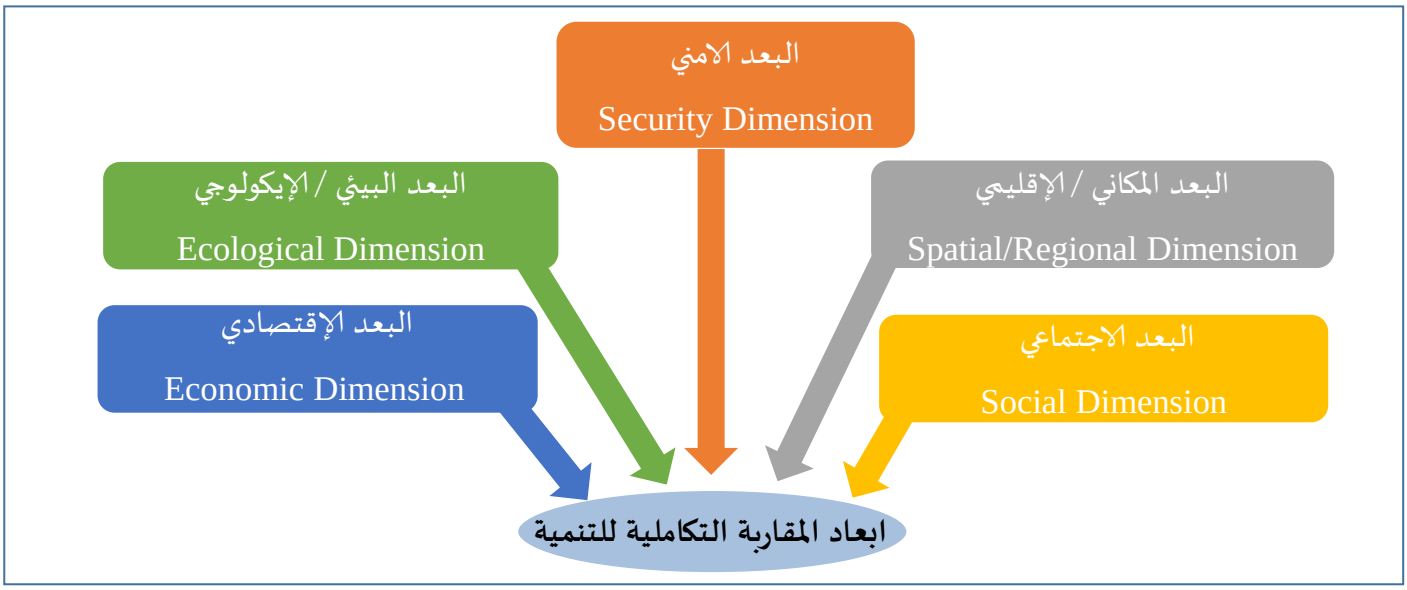

المصدر: سامي بن طالب - حاج بشير جيدور. من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية، ص661

تستند المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية إلى خمسة أبعاد أساسية كما هو مبيّن من خلال الشكل(01)،تتداخل فيما بينها مشكلة بذلك خارطة تنموية استراتيجية طويلة المدى.

أ- **البعد الاجتماعي**: الذي يتجلى من خلال "سلامة الأغذية وجودة الغذاء والحوكمة والصحة والصرف الصحي" إضافة إلى مختلف الأنشطة المؤسساتية التي تساهم في التنمية الاجتماعية لساكنة المناطق الحدودية وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

[1] سامي بن طالب، حاج بشير جيدور، مرجع سابق ص 661

ب- **البعد الاقتصادي**: "مثل الزراعة والصناعة الزراعية والوصول إلى الغذاء والدخل والوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة، وبعث السياسات، البرامج والأنشطة التي من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية منتجة.

ج- **البعد البيئي/ الإيكولوجي**: "مثل إدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث وإدارة النظام البيئي" والمناطق الحدودية عموما ال تعاني من مشاكل أو اختراقات بيئية كبيرة، نظرا لافتقارها لقواعد اقتصادية صناعية تشكل خطرا بيئيا على طبيعتها وعلى ساكنيها. إلا أنه من الضروري الدعوة إلى إقامة أنشطة صناعية منتجة للعمل والثروة تراعي البعد البيئي بهذه المناطق مع احترام خصوصيتها.

د-**البعد المكاني/الإقليمي**: يشير إلى أهمية الموقع الجغرافي والجيوسياسي للمناطق الحدودية في إقليم الدولة والاستفادة من مقوماتها، وتضمين هذا البعد في السياسات كأحد المتغيرات الأساسية في العملية التنموية الشاملة.

ح- **البعد الأمني**: ويتجلى في سياسة الدولة في حماية جرافتها الحدودية من خلال مختلف الأجهزة الأمنية التي توكل إليها هذه المهمة، وهذا يتطلب توافر إمكانات محددة منها البشرية المؤهلة الإمكانات المادية والتمويلية، والإمكانات التقنية التكنولوجية التي تلعب دورا هاما في تغطية كامل الشريط الحدودي للبلاد، ويساهم في تنظيم وتأطير حركة الأفراد والمركبات على مستوى نقاط العبور الحدودية، وكذا تحقيق التنمية الأمنية لمجتمعات المناطق الحدودية، ما يساهم بدوره في خلق بيئة مستقرة وآمنة جاذبة للاستثمارات المنتجة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدارسات السابقة في فحواها لموضوع تجارة المقايضة الحدودية ودورها وآثارها، وتناولته من زوايا مختلفة ومتنوعة وبكتابات عربية وأجنبية، وسوف يتم عرضها ومناقشها من حيث جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدارسة الحالية، وللإشارة فإن الدارسات التي سوف يتم استعراضها تناولت موضوع تجارة المقايضة الحدودية في الفترة الزمنية من سنة 1994م إلى غاية 2021م وشملت جملة من البلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي، هذا وقد تم تصنيف هذه الدارسات الى تصنيفين، هما: الدارسات باللغة العربية ثم الدارسات باللغات الاجنبية.

المطلب الأول: عرض الدارسات السابقة

تطرقت الدراسات لمتغيري الدارسة، منها ما تعلق بتجارة المقايضة، ومنها ما تعلق بتنمية المناطق الحدودية، ولقد ركز عرض هاته الدراسات على ابراز اشكالياتها والمناهج المستخدمة وأهدافها والأدوات المستخدمة فيها والنتائج المتوصل إليها.

الفرع الاول: عرض الدارسات السابقة باللغة العربية:

- **دراسة الهادي محمد آدم (2008)، أثر تنظيم تجارة الحدود على تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان** (رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2008).

تناول الباحث، أثر تنظيم تجارة الحدود على تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضارف الحدودية بدولة السودان مع دولة إثيوبيا خلال الفترة الممتدة من (2002/1994)، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما هور دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضارف، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أسلوب دارسة الحالة ولاية القضارف، وهدفت إلى التعرف على تجارة الحدود بالسودان ودورها في تسويق المنتجات وإبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي ساهمت فيه تجارة الحدود في المجتمع وأثرها على تنمية الصادرات، والتعريف بتجربة السودان مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية وكذا التعرف على مشروعات الأعمال الصغيرة ودورها في تجارة الحدود والدور الذي تلعبه في تنمية إقتصاد المناطق الحدودية بالسودان، بالإضافة إلى المشاكل والمعيقات التي تعترض نمو وتطور تجارة الحدود ومشروعات الاعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضارف الحدودية مع دولة اثيوبيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلى زيادة التسويق وأنه كلما إتسمت الدولة بميزة نسبية في منتجاتها ساعد ذلك في تسويق تجارة الحدود كما أم نمو وإزدهار تجارة الحدود يؤدي إلى حدوث التحولات الإقتصادية ولها آثار إيجابية في ظاهرة التقارب الثقافي بين المناطق الحدودية وبنت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية لسكان المناطق الحدودية وتزيد من الدخل الفردي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تجارة الحدود تتأثر بالاستقرار السياسي والعلاقات الدبلوماسية بين البلدان المتجاورة وأن النزاعات الحدودية تشكل عائق أمام إزدهارها وأن نمو وتوسع تجارة الحدود يؤدي إلى تشجيع قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية في الأقاليم المتجاورة كما أكدت على أن إستيراد السلع المثيلة للمنتجات الوطنية وإختلاف الرسوم الجمركية وتنامي ظاهرة التهريب كلها لها تأثير سلبي يعرقل نمو الصناعات الناشئة ويقف أمام الوصول إلى التكامل الإقتصادي بين دول الجوار.

- **دراسة حرم محمد بدوي محمد (2015)، أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق بالسودان، (رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مايو 2015)**

تناول الباحث آثر تجارة الحدود على التنمية الاقتصادية في السودان وبالتحديد في ولاية النيل الازرق الحدودية مع إثيوبيا في الفترة الممتدة من (2012/2002)، وعالجت الإشكالية التالية: هل أثر قرار إلغاء تجارة الحدود على التنمية الاقتصادية في ولاية النيل الازرق، مستخدما المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أسلوب دارسة الحالة عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها من خلال المصادر المختلفة كالكتب والأوراق العلمية والتقارير التي تخص موضوع الدارسة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تجارة الحدود وآثارها على التنمية الاقتصادية في ولاية النيل الازرق في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وكذا أثارها على التنمية وإيجاد الحلول والمقترحات التي تساهم في دفع عجلة التنمية من خلال ميزان المدفوعات وحركة تنمية الصادرات بالإضافة إلى التعرف على القوانين واللوائح التي تنظم تجارة الحدود في ولاية النيل الازرق بدولة السودان.

وتوصل إلى أن نشاط تجارة الحدود يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية و يؤ ثر ايجابا على الايرادات المحلية، كما تعمل تجارة الحدود بصورة مباشرة على تنمية العلاقات بين الدول المتجاورة وتحد من هجرة الأفراد والجماعات في سبيل البحث عن العيش الكريم، بالإضافة إلى أن تجارة الحدود وعبر آلية المقايضة تساعد في تخفيض الطلب على العملة الأجنبية كما تلبي الحاجات الطارئة من السلع المهمة لفائدة الأطراف المتبادلة وتساهم في تطوير وجود السلع المحلية وتمكينها من الدخول الى سوق المنافسة الخارجية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن بعض الإجراءات المتبعة في نقاط العبور تؤثر على تجارة الحدود وذلك عبر سرعة وسهولة الإجراءات التي من شأنها تشجيع تجارة الحدود مما يوفر فرص العمل ويخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية كما أن التوسع في قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من عملية التهريب بين دول الجوار ومن سلبيات تجارة الحدود أنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في المناطق الحدودية التي يتمحور فيها نشاط التبادل السلعي كونها بعيدة عن مراكز وحواضر كبرى المدن.

- **دراسة إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس (2015)، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان،** (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - ديسمبر 2015).

تناول الباحث دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية دارفور الحدودية مع كل من دولة ليبيا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان للفترة الممتدة من (2014/2003) وعالج الباحث الاشكالية التالية: ما هو الدور الإقتصادي والاجتماعي الذي تسهم به تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية للسودان قوميا ولولايات دارفور إقليميا؟، واستخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة وتحقيق فرضياتها المنهج الوصفي لوصف وتحليل البيانات التي جمعها ميدانيا عن ظاهرة تجارة الحدود في السودان بالتركيز على ولايات دارفور كما اتبع أيضا المنهج التاريخي لتتبع الدارسات السابقة والكتب والمصادر الأخرى ذات علاقة بموضوع الدارسة، وهدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان وفي اقليم دارفور، وكذا التعرف على المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاط التجارة الحدودية وأثر ذلك في التنمية الاقتصادية والتأكد من فاعلية القوانيين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود في الحد من ظاهرة التهريب عبر حدود الاقليم والدول المجاورة مع الوقوف على معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه تجارة الحدود في التكامل الاقتصادي بين السودان والدول المجاورة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تجارة الحدود تعمل على تخفيض الضغط على طلب العملات الحرة عن طريق المقايضة الحدودية، وأنها تساهم في دعم الخزينة العامة بإيرادات التحصيل الجمركي والضريبي بالإضافة إلى المساهمة في فتح أسواق جديدة وتوفير فرص العمل خاصة لقاطني المناطق الحدودية، كما أن تنظيم وتفعيل قوانين وتشريعات تجارة الحدود ساعد على الاستقرار الأمني مما أنعش الحركة التجارية عبر الحدود، وعمل على تضييق فرص التهريب وتوافر السلع عبر القنوات الرسمية لتحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة.

- **دراسة بوجمعة بلال وطروبيا نذير (2017)، المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصاداتها مع الإشارة لتجارب دولية** ، (مقال في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية جامعة الجزائر 03 ، الجزائر/ المجلد 06 العدد 03 سنة 2017).

تناول المقال الدور الذي تلعبه تجارة المقايضة في إنعاش المبادلات التجارية والتنمية المحلية، وعالجت الاشكالية التالية: إلى أي مدى تعتبر المقايضة التجارية قاطرة عملية لتفعيل الصادرات في الدول النامية وأسلوبا مستعجلا لرسم معالم الاسلوب التنموي المستدام لاقتصاداتها، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي مع المنهج التاريخي في سرد الأزمات والأوضاع الاقتصادية المزرية التي أجبرت الدول للدخول في تجارة المقايضة كبديل تنموي بالإضافة إلى تحليل مؤشرات وبيانات موضوع الدراسة، وهدفت الدراسة إلى التعريف بتجارة المقايضة باعتبارها آلية لتفعيل صادرات الدول النامية وترقية صادراتها من السلع الهامشية حيث تتيح المقايضة لهذه الدول أسواق لتصريف منتجاتها في ظل المنافسة القوية وقلة السيولة من العملات الاجنبية وكذا في وقت الازمات والحروب مما يتيح للدول العاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا المشاركة في التجارة الخارجية واعتبار تجارة المقايضة الحدودية بديلا حيويا لتحريك عجلة التنمية بتلك الدول وأبرزت الدراسة تجارب لعدة دول على غرار مصر وإندونيسيا إضافة إلى الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن تجارة المقايضة تساهم في توفير أسواق جديدة وتحث الافراد على الزيادة في الإنتاج بالإضافة إلى تصريف فائض الانتاج المحلي خاصة من السلع الهامشية وكذا تتيح مشاركة الدول العاجزة ماليا في التجارة الدولية وفك عزلتها وتمكنها من توفير النقد الاجنبي وتبعث التنمية في مناطقها المعزولة من خلال توفير السلع اللازمة لساكني مناطقها الحدودية ما يضمن الاستقرار الامني والاجتماعي ويجنبها النزاعات والتوترات الحدودية والاقليمية.

- **دراسة يوسفي محمد (2018)، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر**، (مقال في كجلة الاشعاع للدراسات الاقتصادية ISNN : 2543-3911 معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي الونشريس، تسمسيلت، الجزائر/ العدد الرابع 2018)

تناول المقال تجارة المقايضة كأداة تنموية للمناطق الحدودية الجزائرية ودورها في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، وعالج إشكالية إلى أي مدى تساهم تجارة المقايضة كأداة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية بالجزائر؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات من الجهات المنفذة لتجارة المقايضة وتحليلها كمديريات التجارة والجمارك، وهدفت إلى تبيان مفهوم تجارة المقايضة وطرق وآفاق تطويرها وايجابياتها على تنمية المناطق الحدودية وكذا العراقيل التي تواجهها والاستراتجية المنتهجة للنهوض بها.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تنمية و تطوير تجارة المقايضة في المناطق الحدودية، و كذا الاهتمام بنشاط تجارة الحدود لما لها من أهمية بالغة في تنمية المناطق الحدودية ولأنها تعتبر ذات أبعاد استراتيجية تتمثل في البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني للجزائر ودول الجوار.

- **دراسة يوسفات علي وآخرون (2018)، تطوير تجارة الحدود كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي والأمني وتنمية المناطق الحدودية**، (مقال في مجلة الاقتصاد والقانون جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، الجزائر / العدد 02 شهر ديسمبر 2018).

تناول المقال سبل تطوير تجارة الحدود باعتبارها مدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وكذا الامني أداة من أدوات تنمية المناطق الحدودية، وتمحورت إشكاليته حول كيف تساهم تجارة الحدود في خلق الظروف الملائمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وتنمية المناطق الحدودية بها؟ مستخدما في البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها وهدفت الدراسة إلى تحليل الدور الفعال الذي تلعبه تجارة الحدود في استقرار وترقية المناطق الحدودية من خلال تسليط الضوء على أهمية بعث نشاط تجارة الحدود وآليات النهوض بها والمعيقات التي تعترضها للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي وأمني عبر بوابة التنمية المحلية للمناطق الحدودية وكذا العراقيل والتحديات التي تقف امام الوصول لتحقيق التكامل.

وتوصلت الدراسة إلى الاهمية العظيمة لتجارة الحدود في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والأمني ومن ثم تنمية المناطق الحدودية من خلال زيادة الإنتاج والتصدير إلى الدول المجاورة والذي يمنح العاملين في هذا المجال الشعور بالمصالح الخاصة ويساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول المتجاورة ويوفر الاستقرار الامني ويحد من ظاهرة التهريب، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود لتحرير وتطوير تجارة الحدود باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق الانسجام والتكامل بين تلك الدول بغية تنمية المناطق الحدودية بها.

- **دراسة يوسفي محمد وعمر ملوكي (2019)، تجارة المقايضة فرصة لاستثمار الجزائر في الاسواق الافريقية وتنمية المناطق الحدودية**، (ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني بعنوان: الشراكة و الاستثمار في افريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري المنظم بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست ،الجزائر/ يومي 06 / 07 مارس 2019).

تناولت هاته الورقة البحثية فرص الجزائر للاستثمار في إفريقيا من خلال تجارة المقايضة وتنمية المناطق الحدودية، وتمحورت إشكاليتها حول إلى أي مدى تسهم تجارة المقايضة في بعث التنمية بالمناطق الحدودية؟ وتخلق فرص لشراكة والاستثمار الجزائري في الاسواق الافريقية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تشريح الواقع وعرض المعطيات الصادرة عن الجهات الرسمية المعنية بتجارة الحدود، وهدفت إلى توضيح العلاقة بين تجارة المقايضة كأحد أشكال تجارة الحدود التي تميز المناطق الحدودية لاسيما الجنوبية منها و أثرها في تحقيق التنمية بالمناطق الحدودية التي تعتبر رهان وتحدى استراتيجي تواجهه الدولة الجزائرية في الوقت الراهن، وهذا يرجع إلى طول الحدود مع العديد من الدول التي تعرف أزمات داخلية منها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت لها انعكاسات سلبية على المناطق الحدودية، لاسيما مالي و ليبيا.

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تجارة المقايضة تعتبر ذات اهمية بالغة في التنمية المحلية للمناطق الحدودية و كذا تنمية سكانها وذات أبعاد استراتيجية تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والأمنية لهذه المناطق بالإضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار باعتبارها تشكل فرص استثمارية مشتركة تساهم في تواجد السلع الجزائرية في الأسواق الإفريقية مما يسمح من رفع نسبة المداخيل خارج المحروقات.

- **دراسة إيمان صحراوي وسهام حرفوش (2020)، أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة حالة الشريط الحدودي الجزائري**، (مقال في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست ، الجزائر/ المجلد 09 العدد 05 سنة 2020).

تناولت الباحثتان في هذا المقال الأهمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في تشجيع التجارة والاستثمار بين الدول ودراسة حالة الشريط الحدودي الجزائري، وناقشت الدراسة إشكالية ما مدى أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري؟ واستخدمتا الباحثتان المنهج التحليلي من خلال جمع وشرح المعلومات من مخططات التنمية المحلية ونشرات الجهات المختصة بملف التعاون الإفريقي الجزائري، وهدفت الدراسة إلى توضيح الفائدة من إنشاء المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة في تنمية المناطق الحدودية للدول المتجاورة، بما يضمن لها التكامل الجزئي والاستفادة من الموارد المادية والبشرية الموجودة لدى جميع الأطراف، الامر الذي ينعكس على جانب استقرار هذه الدول أمنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتحويلها من مناطق توتر إلى مناطق رفاه وازدهار وتعايش سلمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة وبما يمكن الاستفادة منها على الشريط الحدودي الجزائري الذي تتمتع مناطقه بوجود المقومات الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها لأن تصبح من المناطق الفاعلة، وتتنوع تلك المقومات ما بين سياحية وزراعية وتعدينية وصناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة شاملة على كافة الميادين، وبما يضمن لها إقامة علاقات تعاون في المناطق الحدودية تعود بالنفع على كل الدول المتجاور.

- **دراسة هديت محمد الكاتب محمد (2021)، أثر تجارة الحدود على ميزان مدفوعات تشاد نموذج التبادل التجاري بين تشاد والسودان**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة إفريقيا -الخرطوم السودان- 2021).

تناول الباحث أثر تجارة الحدود على ميزان مدفوعات تشاد نموذج التبادل التجاري بين تشاد والسودان خلال الفترة الممتدة من (2019/2010)، وتمحورت إشكالية الدراسة حول توضيح أثر تجارة الحدود على ميزان المدفوعات التشادي،مستخدما المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي والاستبيان والأساليب الاحصائية في تحليل الدراسات الميدانية موضوع الدراسة، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين تجارة الحدود و ميزان المدفوعات التشادي وإبراز أثار وأهمية تجارة الحدود ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، كذلك معرفة السياسات

والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود وأثرها في الحد من ظاهرة التهريب مع إبراز اهمية هذا النوع من التجارة في تحقيق التكامل بين كل من دولة تشاد مع دولة السودان كما أظهرت الدراسة أن تجارة الحدود تجارة بدائية لا تعتمد على الجهاز المصرفي في حركتها.

وتوصلت الدراسة إلى أن لتجارة الحدود أثر فعال في تحسين ميزان مدفوعات الميزان التجاري التشادي، وتنظيم وتطوير هاته التجارة يعمل على التقليل من ظاهرة التهريب ويزيد من الصادرات ومضاعفة احتياطي النقد الاجنبي وتحسين الميزان التجاري للبلد وتشجع المنتجين بالإضافة إلى توفير مستلزمات قطني المناطق المتجاورة.

- **دراسة مشرفي عبد القادر (2021)، ضوابط المقايضة الحدودية**، (مقال في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر/ المجلد 07 العدد 01 سنة 2021).

تناول الباحث الضوابط التشريعية لنشاط تجارة المقايضة الحدودية في الجزائر، من خلال معالجة إشكالية ما هو مفهوم المقايضة الحدودية وفيما تتمثل شروط ممارستها والآثار أو الجزاءات المترتبة عن مخالفة قواعدها معتمدا المنهج الوصفي التحليلي للأحكام المنظمة لهذا النشاط والنصوص التي لها علاقة به، وهدفت الدراسة إلى إبراز الأحكام المنظمة لنشاط تجارة المقايضة الحدودية باعتبارها آلية تشريعية لتنمية المناطق الحدودية وتلبية احتياجات سكانها خاصة في المناطق الصحراوية باعتبار مخالفة القواعد القانونية أمرا واردا لذا وجب وضع جزاءات مختلفة إدارية وجزائية ومدنية للمخالفين.

وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط المقايضة الحدودية يكتسي أهمية بالغة للمناطق الحدودية الجنوبية من الوطن خاصة من الجانب الإقتصادي والاجتماعي والأمني فهي من بين أدوات التنمية وآليات التعريف بالمنتج الوطني والولوج إلى السوق الإفريقية، كما تعمل على حماية الوحدة الوطنية وتضمن استقرار المناطق الحدودية، لذا عمل المشرع الجزائري من خلال القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جويلية 2020 على تدارك العديد من الجوانب التي أغفلتها تنظيمات سابقة.

الفرع الثاني: عرض الدارسات السابقة باللغة الاجنبية

- دراسة **Chris Ackello-Ogutu (1997)**

Unrecorded Cross-Border Trade between Kenya and Uganda Implications for Food Security

تناول الباحث في هذه الدراسة أهمية أنشطة التجارة غير الرسمية على الحدود بين كينيا وأوغندا، معالجا إشكالية كيف تؤثر هذه التجارة على حالة الأمن الغذائي في المنطقة وما هي آثار تحرير هاته التجارة، مستخدما المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات ومراقبة الحدود (المراقبة) في عينة من المواقع المختارة على أساس اعتبارات عملية مثل الحجم، التجارة والأمن والاتصالات وخطوط النقل وتوافر المؤسسات الداعمة والموظفين وغيرها، وهدفت الدراسة

لتوفير معلومات نوعية وكمية حول التجارة غير الرسمية عبر الحدود وتقييم تأثيرها على الأمن الغذائي وإبراز الحجم التجاري والدور الحيوي الذي تلعبه في المنطقة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أوجه تكامل مهمة في الاقتصاديات الإقليمية أكثر مما هو معترف به رسميا وأن الأنشطة التجارية غير الرسمية عبر الحدود بين كينيا وأوغندا ذات اهمية كبيرة وتساهم في دفع حركة السلع الزراعية والصناعية وترفع الناتج المحلي الإجمالي والعمالة بخلق فرص عمل كبيرة خاصة للفئات الحرفية والفلاحية والصيادين في المجتمعات الحدودية.

- دراسة **Toshihiro Kudo.(2009)**

Border Area Development in the GMS Turning the Periphery the Centter of Growth.

تناولت الدراسة مزايا مواقع المناطق الحدودية لمنطقة تتشارك فيها ستة دول ضمن آلية التعاون لانتسانغ ميكونغ (منطقة الميكونغ الكبرى) المعروفة باسمMSG) ، بقيادة البنك الآسيوي للتنمية، وهي كمبوديا والصين ولاوس وميانمار وتايلاند وفيتنام، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما هي الحواف التنافسية ومزايا الموقع للمناطق الحدودية وكيفية الاستفادة من هذه الحواف التنافسية للمناطق الحدودية لتنمية الاقتصاديات الأقل نموًا؟ وأستخدم الباحث المنهج التحليلي مع دراسة الحالة لمنطقة الميكونغ الكبرى، وهدفت الدراسة إلى التعريف بالصناعات الحدودية ومثلثات ومناطق النمو والممرات الاقتصادية وكيفية إعادة بعث التعاون الاقتصادي لمنطقة ميكونغ الكبرى من اجل تنشيط تنمية المنطقة الحدودية كاستراتيجية تنمية جديدة للبلدان الأقل نمواً مثل كمبوديا وجمهورية لاووس الديمقراطية الشعبية وميانمار.

وتوصلت الباحث إلى وجود ميزات وإمكانيات اقتصادية في المنطقة كالقوى العاملة الوفيرة ذات التعليم الجيد والأجور المنخفضة خاصة في المناطق الأقل نموًا، الامر الذي يشجع جذب الاستثمار ودخول الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في باقي المناطق الحدودية، كما أنه يمكن تطوير المناطق الاقتصادية الموجودة في المناطق الحدودية لدعم وتحسين البنية التحتية وخلق مؤسسات فعالة عبر الحدود، مما يعزز في النهاية القدرة التنافسية للمناطق الحدودية، ويجعل منها قنوات تستحوذ على فرص الأعمال الناشئة من بلدان مثل تايلاند والصين للوصول إلى تنمية تلك المنطقة الحدودية .

- دراسة **KATJA SARMIENTO-MIRWALDT&URSZULA ROMAN-KAMPHAUS (2013)**

Cross-border Cooperation in Central Europe: A Comparison of Culture and Policy Effectiveness in the Polish–German and Polish–Slovak Border Regions.

تناولت الدراسة التعاون عبر الحدود في السياق الاوروبي باعتباره جانبًا مهمًا من جوانب التنمية الإقليمية وخاصة سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي وأحد أهم العوامل التي تشكل التعاون من خلال مقارنة المناطق الحدودية البولندية الألمانية والبولندية السلوفاكية والتركيز بشكل خاص على العوامل الثقافية التي تميز هاتين المنطقتين

وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى تأثير الخلفيات الثقافية والاجتماعية المختلفة على فعالية التعاون عبر الحدود، وأستخدم الباحث المنهج التحليلي معتمدا على أدلة وثائقية مثل البرامج، ووثائق التنفيذ والتقارير السنوية حول المنطقة، وكذا مقابلات مع صانعي السياسات، وهدفت إلى تحديد تأثير العوامل السياقية المختلفة على إدارة التعاون عبر الحدود من خلال مقارنة برامج التعاون عبر الحدود البولندية - الألمانية والبولندية - السلوفاكية كون هاتان المنطقتان مختلفتان تمامًا من حيث الروابط الثقافية التي تمتد عبر الحدود.

وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الثقافية والسياسية لها تأثير إيجابي على التعاون عبر الحدود وتلعب دورًا مهمًا في مفاهيم التنمية الإقليمية، ومفيد في تنسيق السياسات والاستغلال المشترك لإمكانات التنمية المشتركة كما أنه يُنظر إلى بعض المناطق الحدودية على أنها معوقة بسبب موقعها المحيطي ولأن الحدود الوطنية تميل إلى إعاقة تدفقات التجارة والمعلومات والأشخاص.

- دراسة **DR: IBRAHIM MOHAMMED, ABDERHIM ADRISS.(2017)**

Border trade impact on the economic development in Sudan Case study, Darfur states

تناول الباحث في دراسته تأثير تجارة الحدود على التنمية الاقتصادية في السودان، حيث تمحورت الاشكالية حول هل تجارة الحدود هي احدى أهم الوسائل للتبادل التجاري بين الولايات؟، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة و المنهج التحليلي لتحليل معطيات الاستبيان لاختبار الفرضيات. حيث اختار عينة بحجم 200 استبانة.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في هذه الولايات الحدودية كون عوامل التنمية الاقتصادية مثل حجم البنية التحتية وجودة الخدمة وخلق فرص العمل لسكان الحدود والحد من عمليات التهريب لها تأثير إيجابي على التجارة الحدودية، كما أن استخدام الإمكانات المتاحة للتجارة الحدودية يؤثر على التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستقرار الأمني وتشجيع التعايش السلمي ويحسن العلاقات السياسية والاقتصادية.

- دراسة **Mohamed, Dr. Amal Khairy Amin, ،(2020)**

Determinants of Intra-Trade of Islamic Sub-Saharan African Countries Gravity mode.

تناولت الدراسة محددات التجارة البينية بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعالجت إشكالية ما مدى التحديات التي تواجه الدول الأفريقية جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الوصول إلى الأسواق العالمية، وهل تمثل التجارة البينية فرصة وبديل محفز للنمو الاقتصادي فيما بينها، واستخدمت الباحثة في دراستها المنهج التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية خاصة البنك الاسلامي للتنمية، وهدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على حجم التجارة البينية بين 22 دولة عضو في إفريقيا

جنوب الصحراء ودول منظمة المؤتمر الإسلامي وتحديد دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية بين دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كمحرك للتنمية الشاملة والمستدامة.

توصلت الدراسة إلى تعزيز التجارة البينية فرصة كبيرة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء ومنظمة المؤتمر الإسلامي كونها بعيدة عن الأسواق الاستهلاكية الرئيسية في أمريكا وأوروبا وآسيا، مما يزيد العبء عن صادراتها مع انخفاض الطلب العالمي على السلع الإفريقية، كذلك تنامي التجارة البينية بين دول جنوب الصحراء الكبرى ومنظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الجهود الدولية المختلفة لتعزيز التجارة البينية، بما في ذلك جهود منظمة التعاون الإسلامي وجميع الكيانات التابعة لها، عوامل المسافة وتشارك الحدود واللغة والعملة والكثافة السكانية لها تأثير كبير على التجارة البينية وبالتالي التنمية في المنطقة.

- دراسة **FERTAS LAHCENE - BENMAHAMED HAMID (2021)**

South Algerian border areas between vulnerability and regional dynamics, geographic vision

تطرقت الدراسة إلى موضوع تنمية المناطق الحدودية التي تتميز بخصوصيات جغرافية واقتصادية، من خلال أسلوب التحليل (SWOT) ، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى تسليط الضوء على مشكلة الفرص في المنطقة من أجل خلق تنمية مستدامة عبر النظم البيئية الاقتصادية، وأستخدم الباحثان منهج دراسة الحالة والذي يشمل جمع البيانات واستغلال بعض المؤلفات العلمية المتأصلة، وهدفت الدراسة إلى تحديد بعض المخاطر والتحديات التي تهدد أمن المنطقة الحدودية الجنوبية بالجزائر التي تتميز بعدم الاستقرار ضمن منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وتسليط الضوء على عديد العناصر الداخلية للتنمية للوصول إلى تنمية محلية مستدامة والتي تمر حتمًا من خلال المعالجة الأمنية والسياسية في المنطقة، واستخدم الباحثان في الدراسة المنهج التحليلي ودراسة الحالة من خلال أسلوب التحليل (SWOT)، عوامل القوة والضعف ، وكذلك الفرص والتهديدات في منطقة الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى أن من اهم نقاط القوة كبر مساحة المنطقة وتجانسها الجغرافي وتميزها بمعدل نمو سكاني كبير يميل إلى التكتل وكذا وفرة الموارد الباطنية ومصادر الطاقة المتجددة بالإضافة إلى النشاط السياحي، اما نقاط الضعف قسوة المناخ والجفاف الشديد وضعف النشاط التجاري وعدم توازن الانتشار السكاني وفروقات وفجوات كبيرة في مستوى التنمية وتفاوتات إقليمية قوية. بالإضافة إلى بنية تحتية غير كافية للإيواء السياحي.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الدراسات السابقة والوقوف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها واستخراج الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وجوانب الاستفادة منها.

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة من حيث الهدف، اسلوب الدراسة، والمنهج المتبع، كالتالي:

1- من حيث الهدف

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو مدى انعكاسات النشاط التجاري على مستوى الحدود في تحقيق التنمية بالمناطق الحدودية بمختلف أبعادها سواء كانت اجتماعية، سياسية أو اقتصادية **باستثناء دراسة الهادي محمد آدم (2008)**، التي هدفت إلى إبراز دور تجارة الحدود في السودان ودورها في تفعيل نشاط قطاع الاعمال الصغيرة والحرفية، وكذا دراسة **هديت محمد الكاتب محمد (2021)**، التي هدفت إلى توضيح مساهمة تجارة الحدود ودروها في تحسين ميزان المدفوعات، كما تناولت دراسة **مشرفي عبد القادر (2021)** المقايضة من جانب قانوني نظري، وهدفت إلى التعريف بالأحكام المنظمة لنشاط تجارة المقايضة الحدودية، كما اختلفت دراسة **Chris Ackello-Ogutu,(1997)**مع باقي الدراسات من خلال هدفها إلى تسليط الضوء على دور التعاون الحدودي بين الدول من خلال الجماعات المحلية في مواجهة التحديات التي تواجهها المناطق الحدودية، كما نستثني دراسات كل من: **Toshihiro Kudo**, **(2009)**، و **KATJA SARMIENTO-MIRWALDT & URSZULAROMAN-KAMPHAUS (2013)**،واللتان هدفتا إلى تحديد العوامل المؤثرة في التعاون الحدودي بين الدول والتكتلات الاقليمية.

2- **من حيث اسلوب الدراسة**

اتفقت الدراسات السابقة في استخدامها أسلوب دراسة الحالة في المعالجة التطبيقية للموضوع **باستثناء** دراسة **حرم محمد بدوي محمد (2015)**، حيث قام الباحث باختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة القصدية وهي احدى العينات غير الاحتمالية، حيث تم توزيع 204 استبانة على المستهدفين في مجتمع البحث.

3- من حيث المنهج المتبع

وظفت كل الدراسات السابقة التي تم عرضها المنهج التحليلي والوصفي في معالجة مواضيعها. **باستثناء** دراسة **FERTAS LAHCENE - BENMAHAMED HAMID (2021)** التي تميزت عن باقي الدراسات الأخرى باعتمادها على المنهج التحليلي ودراسة الحالة من خلال أسلوب تحليل (SWOT)، عوامل القوة والضعف، وكذلك الفرص والتهديدات في منطقة الدراسة.

الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث موضوعها الرئيس وهدفها العام، والمنهج المتبع، وتختلف عليها من حيث:

- **البعد المكاني والزماني:** تطرقت هذه الدراسة إلى معالجة نشاط المقايضة بالولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر بالاعتماد على معطيات الهيئات الرسمية الفاعلة في مجال تجارة المقايضة بهذه الولايات لضمان تشخيص الواقع بدقة وموضوعية حيث شملت الفترة بين 2021-2022.

- **الأدوات المستخدمة:**

تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت دراسة حالة، والمقابلات الشخصية للحصول على الوثائق المتعلقة بتجارة المقايضة بالولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر من أجل الحصول على البيانات التي تمكن من الوصول إلى النتائج.

خلاصة الفصل:

بعد تقديم الاطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة، واستعراض أهم الدارسات السابقة ومناقشتها، نستخلص الاتي:

أن تجارة المقايضة الحدودية تعتبر نوع من أنواع التجارة الخارجية يقوم من خلالها الأطراف بتبادل فائضهم السلعي لتلبية حاجياتهم بعيدا عن التعاملات المصرفية، و ذلك في إطار تنظيمي تحكمه القوانين والتشريعات في الدول المعنية حيث يتم نشاط تجارة المقايضة الحدودية عبر المحطات الجمركية فقط.

إن تنمية المناطق الحدودية تتمثل في النقلة النوعية التي يشهدها المجتمع في تلك المناطق في مختلف المجالات اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا بالاستخدام الأمثل للموارد للاندماج في مصاف المجتمعات المتقدمة.

خلصت الدراسات السابقة الى أن تجارة المقايضة الحدودية لها أثر ايجابي على التنمية وتعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي والأمني وتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية وتشجع الاستثمار للوصول للانسجام والتكامل بين الدول المتجاورة.

الفصل الثاني

دراسة حالة المناطق الحدودية مع دولتي مالي والنيجر

تمهيد:

اتجهت السلطات العمومية في الجزائر نحو البحث عن التدابير اللازمة لترقية النشاط الإقتصادي وتنمية المناطق الحدودية وفك العزلة عليها وتوفير مستلزمات السوق المحلي وذلك عبر تطوير التبادلات التجارية الخارجية مع دول الجوار عن طريق هيكلة نظام تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر لما لها من أهمية في تنمية هذه المناطق وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين بها على تصدير الفائض السلعي عن احتياجاتهم بطريقة قانونية وكذا التعريف بالبضائع الجزائرية في السوق الإفريقية.

للأجل ذلك سعت وزارة التجارة وترقية الصادرات بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية إلى البحث عن الآليات الخاصة لتفعيل هذا النوع من التجارة واتخاذ التدابير الرامية إلى تطويرها وهو ما كلل بوضع إطار تنظيمي جديد تجسد في القرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والمالية المؤرخ في 02 جويلية 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر.

ومن خلال الفصل التطبيقي لهذه الدراسة والذي يتضمن عرض واقع تجارة المقايضة الحدودية وانعكاساتها على دفع عجلة التنمية بالمناطق الحدودية من خلال نقطتين هما:

- تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر
- الأهمية الاقتصادية والتنموية لتجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر

المبحث الاول: الاجراءات القانونية لنشاط المقايضة بالمناطق الحدودية الجزائرية

أخذت عملية المقايضة أشكالا عديدة وأساليب متنوعة استحدثت مع الزمن تماشيا مع التطورات التي تشهدها المجتمعات في مختلف القطاعات والميادين، وبالرغم من الانتقادات التي رافقت هذا المنهج التبادلي إلا أنه لا يزال يحظى بمكانة قوية في اقتصاديات دول العالم والدول النامية على وجه الخصوص. والجزائر واحدة من الدول التي تستخدم هذا النوع من التبادل التجاري خاصة مع دول الساحل الافريقي (مالي والنيجر) سعيا منها إلى تنمية المناطق الحدودية لما لها من أبعاد في تحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية والأمنية.

المطلب الأول: سمات المناطق الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر

يحتوي هذا المطلب على ميزات المناطق الحدودية الجزائرية مختصرة في الوضعية الادارية والديمغرافية بالإضافة إلى التعرف على البنى التحتية والهياكل التعليمية والصحية بها.

الفرع الأول: الوضعية الإدارية لأقاليم الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر:

تشرف الحدود البرية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر إداريا على 03 ولايات حسب التقسيم الاداري لسنة 1984[1]، وتعرف ضمن إقليم الجنوب الكبير وهي إليزي، تمنراست، أدرار، وانبثقت عنها ولايات جديدة حسب تقسيم سنة 2021، وهي جانت، إن قزام، برج باجي مختار[2]، نستعرضها من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (02-01): يتضمن التقسيم الاقليمي لولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر

الترقيم الولائي	اسم الولاية	عـــــــدد	
		الدوائر	البلديات
33	إليزي	04	04
11	تمنراست	03	05
01	أدرار	09	16
56	جانت	02	02
54	إن قزام	01	02
50	برج باجي مختار	01	02

المصدر: من إعداد الطلبة وفق الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (عدد 1984/14،عدد2021/22)

وقد جرى ترسيم الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة بموجب اتفاقيات ثنائية رسمية لترسيم أو تعيين الحدود اتفاقية تعيين الحدود مع جمهورية النيجر في 05 يناير 1983، واتفاقية تعيين الحدود مع جمهورية مالي في 08 مايو 1983 ويتوزع هذا الشريط الحدودي على مسافة 1376 كلم مع دولة مالي وهو ما يمثل 21.69% من مجموع الحدود

[1] المرسوم رقم 84-79 المؤرخ في 03 أفريل 1984، المحدد لأسماء الولايات ومقرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،ص 422.

[2] مرسوم رئاسي رقم 21-117 المؤرخ في 22 مارس 2021، المحدد لأسماء الولايات ومقرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 6.

البرية الجزائرية، ومسافة 956 كلم مع دولة النيجر ما يمثل 15.07 % من مجموع الحدود البرية الجزائرية. الأمر الذي يجعل طول هذا الشريط الحدودي يخلق تحديات أمنية وعدم استقرار لذا تحرص الدولة الجزائرية بالاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للولايات الحدودية وإعطائها طابعا خاصا للقضاء على عوامل عدم الاستقرار وآثارها تحصينا لأمنها الحدودي [1]. والخريطة أدناه توضح طول الشريط الحدودي.

الشكل رقم (02-01): خريطة توضح طول الشريط الحدودي بين الجزائر ودول الجوار.

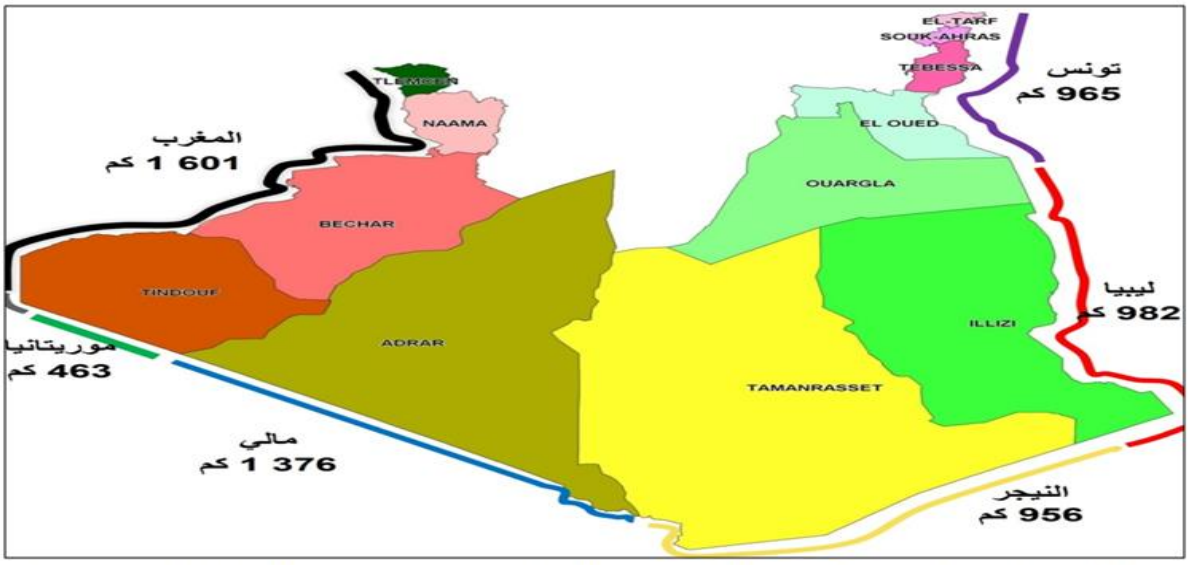

المصدر: وزارة الداخلية، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)، ص 8.

الفرع الثاني: الوضعية الديمغرافية للولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر :

ويقصد بالوضعية الديمغرافية المساحة والسكان التي تميز الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر ذات الفضاء الشاسع والكثافة السكانية الضعيفة والتي لا تتجاوز شخصين في كلم²، وهذا راجع لتأثر التركيبة السكانية في هاته المناطق بطابع قبائل البدو الرحل، وتكوين تجمعاتها على أساس موارد الرعي لأن مكونات جغرافيتها قاسية تتصف بالجفاف وشح الموارد المائية [2] ، والجدول التالي يبين المساحة وتعداد السكان.

جدول رقم (02-02): يتضمن المساحة وتعداد السكان للولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر.

الولاية	المساحة/ كم²	تعداد السكان/ نسمة	نسبة الكثافة/%
إليزي	227.158	161.982	0.71
تمنراست	557.909	112.495	0.2
أدرار	309.738	350.217	1.13
جانت	57.460	14.655	0.25
إن قزام	46.813	7.045	0.15
برج باجي مختار	120.026	16.437	0.13

المصدر: من إعداد الطلبة وفق تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2021.

1 بلخثير جنية وبن رحو سهام، مقال بعنوان **تحديات الأمن الحدودي الجزائري**، دراسة حالة الحدود الجنوبية 2021

2 تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2021.

الفرع الثالث: وضعية البنى التحتية في الولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر :

تعتبر مشاريع البنى التحتية من أهم مؤشرات مقومات التنمية لأن تكامل وقوة البنى التحتية في أي منطقة يعتبر عامل جذب للاستثمار ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة بها، والجدول التالي يوضح أهم الطرق البرية والمطارات التي تعتبر شريان حياة في الولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر[1].

جدول رقم (02-03): يتضمن تعداد الطرق البرية والمطارات في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر.

الولاية	طرق وطنية/ كلم	مسارات ولائية/ كلم	إجمالي الطرق	عدد المطارات
إليزي	1469	1902	3371	03
تمنراست	2578	472	3050	03
أدرار	2314	518	2832	03

المصدر: من إعداد الطلبة وفق إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2021.

الفرع الرابع: وضعية الهياكل التعليمية في الولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر :

يعتبر التعليم أساس التنمية البشرية التي تعد من أهم مقومات التنمية الشاملة، فالعنصر البشري المؤهل وحده فقط من يمكنه القيام بنهضة اقتصادية واجتماعية، والجدول أدناه يبين الهياكل التعليمية لجميع الأطوار الدراسية للولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر[2].

جدول رقم (02-04): يتضمن تعداد المتمدرسين والهياكل في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر.

الولاية	عدد المدارس	عدد المتمدرسين	عدد حجرات التدريس
إليزي	113	15322	1172
تمنراست	226	75812	2132
أدرار	243	71398	2161

المصدر: من إعداد الطلبة وفق بيانات المديريات الولائية للتربية لسنة 2022.

الفرع الخامس: وضعية الهياكل الصحية في الولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر:

المجتمع الصحي والسليم يكون أكثر قابلية لتحقيق التنمية وتعتبر الهياكل الصحية المتوفرة من أهم مقومات المحافظة على الصحة، والجدول الموالي يبرز أهم الهياكل الصحية المتواجدة في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر[3].

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2022

[2] مديريات التربية بالولايات سنة 2022

3 مديريات الصحة بالولايات، سنة 2022

جدول رقم(02-05): يتضمن تعداد الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر.

الولاية	عدد المستشفيات	عدد العيادات	عدد قاعات العلاج
إليزي	03	15	46
تمنراست	04	26	68
أدرار	04	42	112

المصدر: من إعداد الطلبة وفق بيانات المديريات الولائية للصحة لسنة 2022.

المطلب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة نشاط المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر

تخضع تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر لضوابط وشروط، كما أن قائمة البضائع المرخص بتصديرها واستيرادها محددة ومنظمة بموجب القرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والمالية المؤرخ في 02 جويلية 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر.

الفرع الأول: الاجراءات الإدارية

حسب نص القرار الوزاري المشترك سالف الذكر يمكن أن يمارس تجارة المقايضة الحدودية أي شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الولايات المعنية ومسجل في السجل التجاري بصفته تاجر جملة، وتتوفر لديه هياكل للتخزين والوسائل الملائمة لنقل البضائع على سبيل الملكية أو الاستئجار.

واضاف القرار الوزاري المشترك انه يتم إنشاء لجنة يرأسها الوالي المعني او ممثله، (أنظر الملحق رقم 01)، تتشكل من ممثلي المصالح المحلية في إدارات التجارة والجمارك والضرائب والفلاحة، وتكون مكلفة بالتقويم الدوري لشروط إنجاز النشاط وتحديد الفارق في اسعار البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة الحدودية وتنسيق عملها في مجال الإعلام. كما تحدد الكميات عند الاستيراد والتصدير، عند الحاجة، من طرف الوالي المعني، حسب وضعية السوق المحلية. كما تحدد الكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية وكذا قائمة البضائع المعنية بمناسبة التظاهرات الاقتصادية السنوية في شكل معارض أو معرض اقتصادي لخمسة عشر يوما، عند الحاجة، بموجب قرار من وزير التجارة [1].

ويحدد الوالي المعني المختص إقليميا، بموجب قرار ولائي كل سنة، قائمة تجار الجملة المرخص لهم بمزاولة نشاط تجارة المقايضة الحدودية، كما يمكن للوالي أن يسحب رخصة ممارسة تجارة المقايضة الحدودية من التاجر الذي لم يقم بأي عملية استيراد او تصدير خلال السنة المعنية، أو الذي لم يحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية التجارية والجمركية والجبائية، بالإضافة إلى ضرورة احترام المسالك الشرعية لقوافل المقايضة التي يتم تحديدها بموجب قرار ولائي حيث لا

[1] مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية إيليزي

يمكن الانحراف عنها، ومن خلال المعلومات المتوفرة لدينا نستعرض المسلك الشرعي لقوافل المقايضة المرخص لها بالولاية المستحدثة جانت كما يلي: [1]

- **المسلك الأول: ولاية جانت – جمهورية النيجر**

الانطلاق من جانت عبر الطريق الوطني رقم 03 المعبد وصولا إلى مغياو ثم عين أفلحلح ثم أزاوة ثم واد سكسك، وصولا إلى المركز الحدودي بعين قزام ثم جمهورية النيجر والعودة على نفس المسلك.

- **المسلك الثاني: ولاية جانت – جمهورية مالي**

الانطلاق من جانت نحو برج الحواس ثم سلك الطريق الوطني رقم 55 نحو سرونت ثم إدلس وصولا إلى إن مقل ثم سيلت ثم تيمياوين أو برج باجي مختار وصولا إلى جمهورية مالي، والعودة على نفس المسلك

الفرع الثاني: اجراءات الاستيراد في إطار نشاط المقايضة

عملا بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادي الأولى عام 1441 الموافق لـ 02 يوليو سنة 2020، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر، تبدأ العملية بمرحلة التأكد من أن المتعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية فور دخوله للتراب الوطني مصحوبا بالبضاعة والوثائق الخاصة بها، التي يتجه بها مباشرة الى المصالح المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود أين تخضع المنتجات المستوردة إلى تفتيش ورقابة مسبقة قبل عملية الجمركة، ويتم هذا التفتيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من نسخة من السجل التجاري، جواز الطريق (أنظر الملحق رقم 02)، أو وثيقة الشحن فاتورة الشراء (أنظر الملحق رقم 03)،وكل الوثائق الأخرى المطلوبة طبقا للتنظيم المعمول به، ثم يتم التحقق من الملف المودع والتأكد من مطابقة المنتج ونوعيته خاصة بالنسبة لشروط تداوله ونقله وتخزينه، أين يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسطة المعاينة بالعين المجردة، فإن بدت غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية لغرض الفحص المدقق وإعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فإن كانت النتائج سلبية ترفض وتعاد البضائع من حيث أتت ولا يسمح باستيرادها، وتقوم مفتشية الحدود بإرسال محضر عدم مطابقة المنتوج الى مصالح الجمارك المختصة، أما إذا كانت النتيجة إيجابية فيمنح للمتعامل محضر مطابقة المنتج.

كما أن مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني ملزمون بتقديم شهادة صحية أو بيطرية (أنظر الملحق رقم 04)، تثبت صحتها أي أنها سليمة ولا تسبب عدوى أو أمراض سواء للحيوانات أو للإنسان، ومع ذلك تخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني المستوردة للعزل أولا بغية الفحص الصحي البيطري عند دخولها إلى التراب الوطني من قبل المصالح المكلفة بالطب البيطري وفقا للتشريع والتنظيم ساري المفعول، وفي حال

[1] القرار الولائي رقم 111 المؤرخ في 28 مارس 2022، المادة الأولى، الصادر عن والي ولاية جانت، المتضمن **تحديد المسلك الشرعي لقوافل المقايضة**

أثبت الفحص أنها مصابة بمرض أو أنها تشكل خطرا على الصحة البشرية والحيوانية أو التي لا تطابق المعايير الصحية والنوعية المحددة يرفض دخولها.

أما في حالة المنتج ذو الطابع النباتي فيخضع لرقابة مصالح الصحة النباتية والتي هي الأخرى في حالة سلامة المنتج تمنح للمستورد الشهادة الصحة النباتية [1] (أنظر الملحق رقم 05)، التي تضمن بأن المنتوج سليم ومرخص له بالدخول إلى التراب الوطني، كل هذه الوثائق التي يتحصل عليها المستورد من طرف المصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له بإتمام عملية الاستيراد ودخول البضاعة للتراب الوطني في إطار المقايضة.

كما يستلزم على المستورد إحضار البضاعة المستوردة إلى مكتب الجمارك بموجب رخصة المرور الصادرة عن مصالح الجمارك الحدودية، ويقوم المصرح الجمركي عند وصول البضائع بإعداد تصريح مفصل (**D3**) (أنظر الملحق رقم 06)، وإيداعه على مستوى المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية مرفقا بـ: فاتورة الشراء، رخصة دخول المنتوج (أنظر الملحق رقم 07)، شهادة اشتراط الصحة النباتية أو الحيوانية حسب طبيعة البضاعة التزام بتصدير مواد جزائرية في أجل أقصاه 03 أشهر، ويقوم مفتش الجمارك بفحص البضائع والتأكد منها وتعدادها ضمن عملية إتمام الإجراءات الجمركية، وبعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بتسليم المعني بالأمر سند الرفع (أنظر الملحق رقم 08)الذي يتضمن رفع البضاعة إلى المخازن ثم تسويقها في حدود الولايات المعنية[2].

الفرع الثالث: اجراءات التصدير في إطار نشاط المقايضة

طبقا لنفس القرار الوزاري المشترك لسنة 2020 سالف الذكر، وبعد التأكد من أن اسم المتعامل مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة الجارية، فإجراءات الخروج تبدأ بالتقدم إلى القباضة الرئيسية للجمارك بالبضاعة المشحونة ضمن نموذج التصريح (**D6**) (أنظر الملحق رقم 09)، وكأول إجراء إداري يقوم به المتعامل هو التقرب من المصالح الفلاحية وبالضبط مصلحة الصحة النباتية في حال ما اذا كانت هذه السلع نباتات، منتجات نباتية، أو أجهزة نباتية الأصل فإنها تخضع وجوبا للمراقبة والتأكد من خلوها من أي جسم ضار، فإذا اثبت التفتيش سلامتها، تمنح له شهادة الصحة النباتية، وبعدها يتوجه المتعامل إلى مفتشية اقسام الجمارك بالبضاعة المشحونة مرفوقا بالوثائق التالية:

- نموذج التصريح المفصل رمز (D6) .
- نسخة من التصريح المفصل السابق لعملية التصدير الحالية، أي عملية الاستيراد (D3).
- فاتورة الشراء.
- شهادة الصحة النباتية، إذا كانت السلع نباتية مثل التمور.
- شهادة صحية مخبرية بالنسبة للملح.

[1] المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020، مرجع سابق.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44، القرار الوزاري المشترك المؤرخ 02 يوليو سنة 2020، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي والنيجر.

- وصل بنكي بقيمة البضاعة المستوردة في حسابها الخاص.
- السجل التجاري.

يضبط التشريع المنظم لعملية المقايضة قيمة البضاعة المصدرة بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ المنتجات المشتراة قصد التصدير المبلغ المصرح به عند الدخول وفي حالة انجاز عملية التصدير قبل الاستيراد يكتتب المتعامل الاقتصادي التزاما يكفل بموجبه استيراد البضائع في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، على أن تعادل الكفالة 10 % من قيمة البضاعة المصدرة مع وجوب الخضوع لتحقيق الرقابة المادية أو العينية للسلع طبقا للمادة رقم 5 من قانون الجمارك التي تسمح بالمراقبة والتأكد من أن جميع التدابير متخذة سليمة وفق القوانين والأنظمة المتبعة، والتأكد كذلك من صحة التصريح المفصل وصحة وثائق الاثبات ومطابقة البضائع للبيانات الواردة في التصريح والوثائق.

وبعد فحص البضاعة المعدة للتصدير من طرف أعوان الجمارك والتأكد من صحتها ومطابقتها للوثائق المقدمة والقيام بكل الاجراءات القانونية تسلم للمتعامل نسخة من التصريح (D6) ونسخة من وصل السماح بالتصدير وبعدها يتوجه إلى المركز الحدودي أين يقوم بإيداع نسخة السماح بالتصدير وإتمام باقي إجراءات المرور لدى الجمارك (T-P-D) (أنظر الملحق رقم 10) ليسمح له عبور الحدود حسب وجهته سواء إلى دولة مالي أو النيجر.

وتكملة لهذه الاجراءات نعرض كيفية الحصول على التراخيص المطلوبة في عمليتي الاستيراد والتصدير والمتمثلة في:

– كيفية الحصول على رخصة الجودة والنوعية:

تخضع المواد المصنعة في جل دول العالم لمقاييس دولية متعارف عليها يجب مراعاتها في جميع الأحوال حفاضا على صحة المستهلك والسلامة العامة، ولكون كل المواد المصنعة تحمل مواصفات يندرج ضمنها الاسم التجاري واسم المستورد وتاريخ الصلاحية وأصل المنتج ومكوناته، فمن صلاحيات مصالح النوعية والجودة مراقبة المواصفات المذكورة بالدرجة الأولى، وبعدها يتم التأكد من المواصفات سالفة الذكر عن طريق فحص المنتج والمراقبة السطحية، وفي حال الشك في عدم صلاحية المنتج يوجه إلى المخابر لمعاينته وإصدار تقرير بشأنه فإن كان التقرير إيجابي تمنح له رخصة مطابقة للمواصفات وإن كان سلبي تعاد البضاعة من حيث أتت.

– كيفية الحصول على رخصة الفلاحة:

المواد الفلاحية المستوردة والمصدرة تخضع لمراقبة المصالح الفلاحية بغرض التعرف على سلامتها وخلوها من الأمراض التي يمكن أن تنتقل من الخارج بواسطة المواد المستوردة، وتقوم المصالح المختصة بمراقبتها بواسطة المعاينة بالعين المجردة، فإن بدت غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية بورقلة أو الجزائر العاصمة بغرض الفحص المدقق وإعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فإن كان التقرير سلبي تعاد البضاعة من حيث أتت ولا يسمح باستيرادها أما إذا كان التقرير إيجابي فتمنح له شهادة الصلاحية التي يقدمها المتعامل لمصالح الجمارك للسماح له باستيرادها[1].

[1] عبد المنعم ب ، رئيس مكتب التنظيم والجباية مفتش عميد بالمديرية الجهوية للجمارك إيليزي، 2023/02/25، 10:00 (مقابلة شخصية).

الفرع الرابع: البضائع محل التبادل في إطار نشاط المقايضة مع دولتي مالي والنيجر

تحدد ضمن نص القرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة وترقية الصادرات والمالية، المؤرخ في 02 يوليو سنة 2020، قائمة مفصلة باسم البضائع موضوع التبادل بين الجزائر وجمهوريتي مالي والنيجر، بهدف تسهيل تموين السكان المقيمين في الولايات الحدودية [1].

01- **قائمة البضائع محل التبادل:**

والتي نعرضها من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (02-06): قائمة المنتجات المرخص بتصديرها مقابل المرخص باستيرادها من دولتي مالي والنيجر

بالنسبة للمنتجات الجزائرية	بالنسبة للمنتجات القادمة من المالي والنيجر
التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور- الملح الخام والمنزلي - الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألومنيوم والزهر والحديد والفولاذ - البطانيات منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية - الألبسة الجاهزة - الصابون - مسحوق الصابون - زيت الزيتون - الزيتون العسل - الصناعات (الأواني) البلاستيكية - مواد التنظيف - مواد التجميل والنظافة الجسدية.	الماشية الحية "من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال" وفق الحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة- الحناء - الشاي الأخضر - التوابل- قماش العمائم وقماش تاري- الذرة البيضاء – المانجو - الخشب الأحمر- العسل - أغذية الأنعام- الألبسة ذات الطابع التارقي - وعاء تمناست توارق - العطور والمراهم الجلدية - أقمشة تانفا - أقمشة تاسغنست الصمغ العربي - الملح الخشن والمنزلي - أقمشة بازان - كل منتوجات الصناعة التقليدية والحرف - الجلود والجلود المعالجة - العطور المحلية - المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة - الفول السوداني - عناصر تركيب الخيام - زبدة الكاريتي للاستعمال التجميلي - السكر المخروط- السجاد - الأسماك - طحين الأسماك - المكسرات بأنواعها - الفواكه الإفريقية - طحين الذرة – الكركدية - الألبسة والأقمشة ذات الاستعمال المحلي - فاكهة الأناناس وجوز الهند - أكواب وأباريق الشاي.
المجموع 14 منتج	المجموع 36 منتج

المصدر: من إعداد الطلبة وفق الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2020، ص 26-27.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06-02) بالنسبة للمنتجات الجزائرية المرخص بها ضمن نشاط تجارة المقايضة بأنها تمثل أقل من نصف المنتجات المسموح باستيرادها، كما أن هناك منتجات أخرى تمثل فائض على المستوى المحلي يفترض على السلطات المعنية تعديل قوائم البضاعة المرخص بها وذلك بإضافة مثلا: المنتجات الفلاحية، المصبرات، العجائن ...الخ

02- **فوارق أسعار البضائع الصادرة إلى دولتي مالي والنيجر:** ويتم تحديد فوارق الأسعار لقائمة البضائع المسموح بتصديرها في إطار تجارة المقايضة كما هو منصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020 من خلال المادة 12 المحددة لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر عن

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020، العدد 44، الجزائر.

طريق لجنة ولائية يرأسها الوالي المعني أو ممثله تتشكل من ممثلي المصالح المحلية في إدارات التجارة والجمارك والضرائب والفلاحة، والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-07): يوضح فوارق الأسعار للمنتجات الجزائرية المسموح بتصديرها.

الرقم	تسمية المنتجات	فارق الأسعار المقترح من-إلى
01	التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الانواع الأخرى من تمور دقلة نور (كلغ)	30 – 15
02	الملح الخام والمنزلي (كلغ)	15 – 05
03	الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألمنيوم والزهر والحديد والفولاذ	تخضع لفاتورة الشراء
04	البطانيات	تخضع لفاتورة الشراء
05	منتجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية	تخضع لفاتورة الشراء
06	الألبسة الجاهزة	تخضع لفاتورة الشراء
07	الصابون (الوحدة)	35 – 15
09	مسحوق الصابون (كلغ)	150 – 100
10	زيت الزيتون (لتر)	400 – 250
11	الزيتون (كلغ)	250 – 50
12	العسل (كلغ)	2000 – 1000
13	صناعات الأواني البلاستيكية	تخضع لفاتورة الشراء
14	مواد التنظيف	تخضع لفاتورة الشراء
15	مواد التجميل والنظافة الجسدية	تخضع لفاتورة الشراء

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية الجهوية للتجارة وترقية الصادرات بورقلة (ديسمبر 2022).

بالنسبة للجدول أعلاه المتعلق بفوارق أسعار المنتجات الجزائرية محل المقايضة نلاحظ ان هناك فارق في الأسعار المقترحة بحيث يتم تحديد هذه الأسعار ضمن مجال معين ويجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به، فمثلا بالنسبة للتمور لا يتعدى سعرها 35 دج وأن لا يقل عن 15 دج وهكذا دواليك ويوجد بعض المنتجات تخضع لفاتورة الشراء مثل الألبسة الجاهزة و مواد التنظيف، هذا التسقيف يتم بواسطة لجنة تشكل على مستوى الولاية تضم عدد من الخبراء معنيين بتجارة المقايضة. ومما يعيب هذه الأسعار المقترحة عدم تحيينها حيث نجدها تبقى على حالها لعدة سنوات متتالية مما يقلق المتعاملين الاقتصاديين لبعدها عن واقع اسعار السوق في الجزائر خلال سنوات معينة من النشاط، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في تكوين اللجان المختصة من جهة و العمل على اقتراح أسعار تتلائم مع السوق الوطنية من جهة أخرى.

03- فوارق أسعار البضائع الواردة من دولتي مالي والنيجر

يتم تحديد فوارق أسعار البضائع المسموح باستيرادها من قبل نفس اللجنة الولائية التي تحدد فوارق أسعار البضائع المسموح بتصديرها في إطار تجارة المقايضة كل سنة على مستوى الولاية تحت إشراف الوالي وبعضوية كافة الأطراف الفاعلة وذات الصلة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-08): يوضح فوارق الأسعار للمنتجات الواردة من دولتي مالي والنيجر

الرقم	تسمية المنتجات	فارق الاسعار المقترح من – إلى (دج)
01	الماشية الحية - الأبقار (رأس) - الأغنام (رأس) - الماعز (رأس) - الإبل (رأس)	 40.000 – 25.000 - 100.000 – 5.000 - 5.000 – 3.000 - 40.000 – 25.000 -
02	الحناء (كلغ)	80 – 30
03	الشاي الأخضر (كلغ)	450 – 220
04	التوابل (كلغ)	500 – 100
05	قماش العمائم وقماش تارقي (متر)	150 – 40
06	الذرة البيضاء (كلغ)	100 – 50
07	المانجو (كلغ)	100 – 50
08	الخشب الأحمر (وحدة)	1500 – 600
09	العسل (كلغ)	300 – 200
10	أغذية الأنعام (كلغ)	50 – 20
11	الألبسة ذات الطابع التارقي (وحدة)	3000 – 600
12	وعاء تامنغست توارق (وحدة)	100 - 50
13	العطور والمراهم الجلدية (وحدة)	1000 - 50
14	أقمشة تانقا	500 – 100
15	أقمشة تاسغنست	500 - 150
16	الصمغ العربي	200 – 120
17	الملح الخشن والمنزلي	15 – 5
18	أقمشة بازان (متر)	500 – 150
19	كل منتجات الصناعات التقليدية والحرف (وحدة)	400 – 50
20	الجلود والجلود المعالجة (وحدة)	150 – 80

21	العطور المحلية (وحدة)	100 – 70
22	المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة	تخضع لفاتورة الشراء
23	الفول السوداني (كلغ)	150 – 50
24	عناصر تركيب الخيام (وحدة)	200 – 50
25	زبدة الكاريتي للاستعمال التجميلي	200 – 150
26	السكر المخروط (كلغ)	90 – 50
27	السجاد (وحدة)	400 – 200
28	الأسماك (كلغ)	500 – 100
29	طحين الأسماك (كلغ)	100 – 50
30	المكسرات بأنواعها (كلغ)	700 – 200
31	الفواكه الافريقية (كلغ)	150 – 50
32	طحين الذرة (كلغ)	100 – 50
33	الكركدية (كلغ)	150 – 70
34	الألبسة (وحدة) والأقمشة (متر) ذات الاستعمال المحلي	300 – 100
35	فاكهة الأناناس وجوز الهند (كلغ)	150 – 50
36	أكواب وأباريق الشاي (وحدة)	300 – 200

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية الجهوية للتجارة وترقية الصادرات بورقلة (ديسمبر 2022).

من خلال الجدول رقم (08-02) المتعلق بفوارق أسعار المنتجات الافريقية محل المقايضة نلاحظ ان هناك فارق في الأسعار المقترحة بحيث يتم تحديد هذه الأسعار ضمن مجال معين ويجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به، فمثلا بالنسبة للشاي الأخضر لا يتعدى سعرها 450 دج وأن لا يقل عن 220 دج وهكذا دواليك، وعلى عكس المنتجات الجزائرية التي بها بعض المنتجات الخاضعة لفاتورة الشراء نلاحظ بأن المنتجات الافريقية المرخص باستيرادها تتضمن منتج واحد فقط خاضع لفاتورة الشراء وهو: المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة، هذا التسقيف يتم بواسطة لجنة تشكل على مستوى الولاية تضم عدد من الخبراء معنيين بتجارة المقايضة. كما تتشارك نفس العيوب مع الأسعار المقترحة للمنتجات الجزائرية والمتمثلة في عدم التحيين والبعد عن واقع السوق. كما يتطلب الأمر إعادة النظر في تكوين اللجان المختصة بمشاركة خبراء من دول الجوار من شأنه دعم اللجنة المختصة في أن توفق لاقتراح أسعار مناسبة تشجع المتعاملين على تنويع الايرادات.

المبحث الثاني: واقع نشاط تجارة المقايضة الحدودية وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر

تعد تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر من خلال المعابر الحدودية نشاطا مهما لدفع عجلة التنمية المحلية من خلال ضبط العمل في مجال التبادل السلعي عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، وهذا لتلبية وتوفير متطلبات ساكني المناطق الحدودية من السلع الضرورية وتمكينهم من القيام بأنشطة اقتصادية وفق أسس قانونية مضبوطة.

المطلب الأول: مؤشرات نشاط المقايضة الحدودية في الجزائر

قامت الجزائر بدعم نشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر من خلال تهيئة كل الظروف الملائمة لتحقيق الوصول مستقبلا وعلى المدى الطويل إلى الاندماج والتكامل الإقتصادي بتوفير مختلف البنى الاستراتيجية واللوجستية، فضلا عن التسهيلات المقدمة للمتعاملين والتأطير القانوني الداعم لهذا النشاط.

الفرع الأول: عرض وتقييم تعداد المتعاملين الاقتصاديين في إطار نشاط المقايضة

لتسهيل المبادلات التجارية ومرافقة كل الفاعلين في مجال نشاط تجارة المقايضة الحدودية، تعمل الدولة على تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المجالات وتوفير مناخ أعمال لدفع الحركة الاقتصادية بالولايات الحدودية .

01 – تجارة المقايضة نشاط جديد ضمن مدونة النشاطات الاقتصادية

نجد من الاجراءات التي باشرتها الدولة بغرض تقنين وهيكلة المقايضة الحدودية تحيين مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري بإضافة نشاطين جديدين والمتمثلين في [1]:

أ - تجارة المقايضة المضمون(301.123) :

مقايضة كل السلع المحددة في القائمة المذكورة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جويلية 2020، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية و قائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي و جمهورية النيجر، وذلك في ولايات: أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست ووفقا للشروط المنصوص عليها في القرار السالف الذكر.

ب - مؤسسة التصدير(703.101):

المضمون تصدير كل المواد باستثناء تلك المتعلقة بنشاطات التصدير المقننة.

02 – عرض تعداد المتعاملين الاقتصاديين المرخص لهم بمزاولة نشاط المقايضة: من ناحية التأطير القانوني للعملية الخاص بإنشاء مختلف اللجان المكلفة بمتابعة ملف المقايضة، التحسيس و دراسة ملفات المتعاملين الراغبين في ممارسة هذه التجارة إلى غاية إصدار قرارات ولائية تحدد قائمة التجار المعنيين و ذلك كما يلي [1]:

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس)، https://www.algex.dz/ar .

أ - على مستوى مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية جانت:

تم القيام بجميع الخطوات المتعلقة بنشاط تجارة المقايضة من إنشاء اللجنة الولائية لتجارة المقايضة، الإعلان إلى غاية دراسة ملفات المتعاملين و تم إصدار قرار ولائي تحت رقم : 196 بتاريخ 28 أفريل 2022 يحدد قائمة بـ 09 متعاملين مسموح لهم ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي و النيجر.

ب - على مستوى مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية عين قزام:

تم القيام بجميع الخطوات المتعلقة بنشاط تجارة المقايضة من إنشاء اللجنة الولائية لتجارة المقايضة، الإعلان إلى غاية دراسة ملفات المتعاملين و تم إصدار قرار ولائي تحت رقم : 138 بتاريخ 26 ماي 2022 يحدد قائمة بـ 14 متعامل مسموح لهم ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي و النيجر.

ج - على مستوى مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية تمنراست:

تم إصدار قرار ولائي تحت رقم 438 بتاريخ 26 أفريل 2022 يحدد قائمة بـ 84 متعامل مسموح لهم ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي و النيجر.

د - على مستوى مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية إليزي:

تم إصدار قرار ولائي تحت رقم 299 بتاريخ 09 جوان 2022 يحدد قائمة بـ 09 متعاملين مسموح لهم ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي و النيجر.

ولإعطاء صورة موضوعية لواقع نشاط تجارة المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر نعرض الشكل أدناه والذي يوضح تعداد المتعاملين المرخص لهم بمزاولة نشاط المقايضة الحدودية لسنتي 2021،2022.

شكل رقم (02-02): يوضح عدد المتعاملين المرخص لهم بممارسة تجارة المقايضة الحدودية لسنة 2021 و 2022.

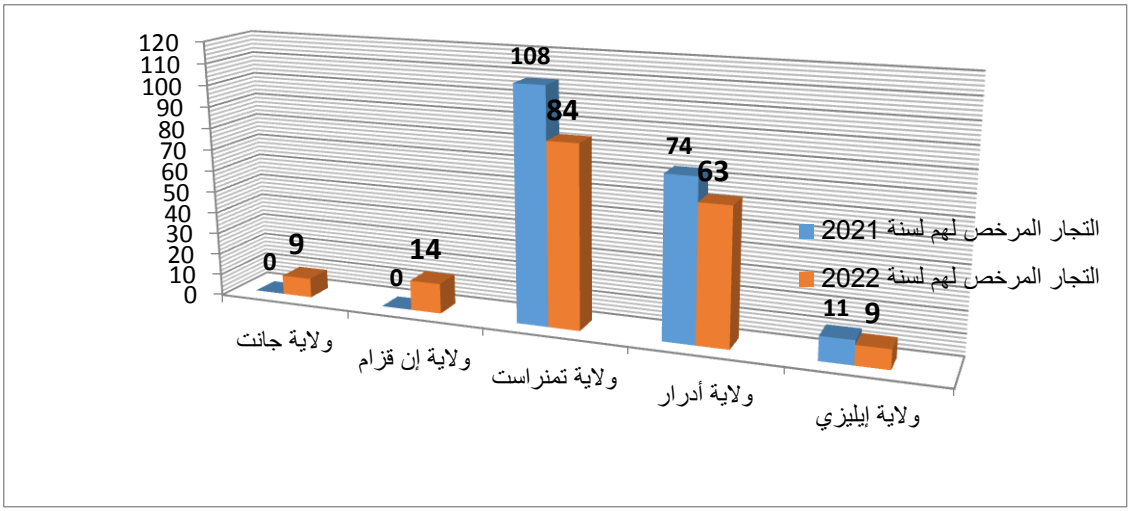

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية الجهوية للتجارة بورقلة إحصائيات نشاط تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر لسنتي (2021ـ 2022).

[1] تقرير المديرية الجهوية للتجارة وترقية الصادرات بورقلة، الثلاثي الثاني من سنة 2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ولاية تمنراست تحوز على النسبة الأكبر في عدد المتعاملين حيث وصلت خلال سنة 2021 إلى 108 متعامل مرخص لهم بممارسة نشاط تجارة المقايضة، حيث تعتبر من أهم الولايات الرائدة في تجارة المقايضة لما لها من عراقة في هذه التجارة و تليها ولاية أدرار بتعداد 74 متعامل في نفس السنة، أما بالنسبة لولاية إيليزي فالنسبة منخفضة عدد 11 متعامل بالمقارنة مع ولايتي ادرار و تمنراست وعلى غرار المجهودات والتسهيلات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع هذا النوع من التجارة الخارجية وذلك راجع لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

1- بعد المسافة بين ولاية ايليزي وأقرب معبر حدودي، المتواجد بولاية إن قزام المستحدثة.
2- صعوبة المسالك الوعرة من ايليزي الى المعبر الحدودي ان قزام .
3- انعدام الخبرة والتجربة لدى متعاملي المنطقة (حديثي الممارسة).
4- المنافسة الشرسة مع متعاملي الولايات الاخرى الذين لهم تجربة طويلة في هذا النوع من التجارة .
5- عدم تكافؤ الفرص ما بين متعاملي ولاية إيليزي والولايات الاخرى خاصة فيما تعلق بتكاليف النقل .
6- التغير في سلوك وذوق المستهلك المحلي بالنسبة للسلع محل المقايضة.

أما بخصوص باقي الولايات فكونها مستحدثة وفق التقسيم الاداري الجديد عن الولايات الأصلية تمنراست، أدرار، إيليزي فنلاحظ من خلال الشكل تعداد المتعاملين في أول سنة نشاط يعتبر بداية مقبولة انطلاقا من سنة 2022 باعتبارها ولايات حديثة النشأة، كما أثر هذا على تراجع عدد متعاملي الولايات الأم خلال سنة 2022 من خلال التحويل الاداري.

03 – عرض تعداد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين فعليا في إطار المقايضة

يعتبر المعبر الحدودي لولاية عين قزام من أهم المعابر الحدودية لنشاط تجارة المقايضة حيث أن اغلب عمليات الاستيراد والتصدير تتم عبر هذا المعبر.

أ – أثر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جويلية 2020 على تعداد المتعاملين

من خلال مراجعتها لآليات تطوير نشاط تجارة المقايضة الحدودية اقرت السلطات العمومية جملة من الاجراءات والتي كان ابرزها القرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والمالية لسنة 2020، والشكل الموالي يوضح تعداد المتعاملين الفعليين عبر معبر ان قزام للفترة من 2017 إلى 2022 .

الشكل رقم (02-03): يوضح تعداد الناشطين فعليا في تجارة المقايضة للفترة بين 2017 و 2022 عبر معبر إن قزام

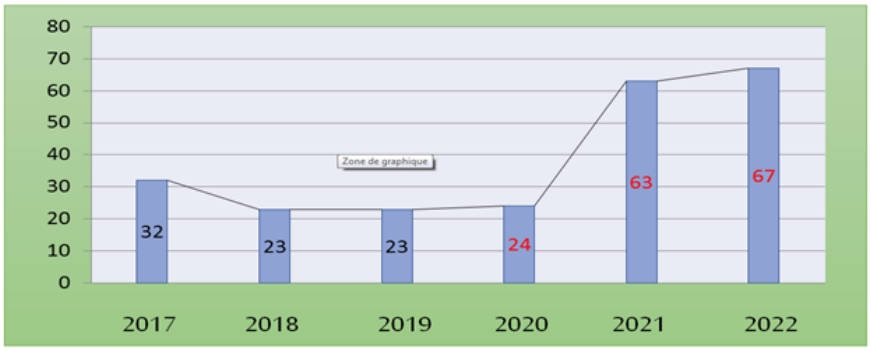

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية الجهوية للتجارة بورقلة إحصائيات نشاط تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر

من خلال الشكل رقم (03-02) نلاحظ ان هناك تراجع طفيف من سنة 2017 إلى سنة 2018 بتعداد 9 متعاملين وبعدها مباشرة نلاحظ استقرار في عدد المتعاملين الفعليين بالمعبر الحدودي إن قزام خلال سنوات 2018 و 2019 و 2020 الا أنه وبعد سنة 2020 سجل المعبر الحدودي قفزة نوعية في عدد المتعاملين من 24 متعامل خلال سنة 2020 إلى 63 متعامل خلال سنة 2021 ليبلغ العدد خلال سنة 2022 الى 67 متعامل، حيث تم تسجيل تزايد كبير في حركة نشاط تجارة المقايضة من خلال المعبر الحدودي إن قزام انطلاقا من سنة 2020 وهذا بعد صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جويلية 2020 الذي اعطى دفعة قوية لهذا النشاط ومتعامليه.

ب – حركة المتعاملين النشاطين فعليا

من خلال الجدول أدناه نعرض نسبة المتعاملين الفعليين من إجمالي المتعاملين المرخص لهم خلال سنتي 2021 و 2022 .

الجدول رقم: (02-09) يوضح نسبة المتعاملين الفعليين من اجمالي المرخص لهم بالنشاط 2021-2022

سنوات النشاط	إجمالي المتعاملين	المتعاملين الفعليين	النسبة %
2021	193	63	33 %
2022	179	67	37 %
الفارق	ناقص (14)	زائد (4)	7%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية الجهوية لتجارة وترقية الصادرات بورقلة (ديسمبر 2022)

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ بأن هناك العديد من تجار الجملة الذين تتوفر فيهم شروط ممارسة نشاط تجارة المقايضة الحدودية ولديهم الرغبة في مزاولته حيث تم اعتماد 193 متعامل خلال سنة 2021 إلا أن الناشطين فعليا خلال هذه السنة هم 63 متعامل فقط أي ما يمثل نسبة 33% من اجمالي المرخص لهم وهذه تعتبر نسبة ضعيفة، إلا أنه في السنة الموالية 2022 نلاحظ تراجع عدد المتعاملين المرخص لهم من 193 متعامل خلال سنة 2021 إلى 179 متعامل خلال سنة 2022 كما أن الناشطين فعليا كان هناك تقدم ملحوظ لتصل إلى 67 متعامل أي ما يمثل نسبة 37 % من اجمالي المرخص لهم خلال سنة 2022 .

الفرع الثاني: حجم التبادلات التجارية في إطار تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر

01 - حصيلة المنتجات المصدرة في إطار تجارة المقايضة خلال سنة 2021 و سنة 2022:

من أصل 14 منتج جزائري مرخص به للتصدير، تقتصر الصادرات الجزائرية لدولتي مالي والنيجر في إطار المقايضة الحدودية على ثلاث منتجات تتمثل في التمور الجافة والصابون الصلب وزيت الزيتون، وذلك راجع لسهولة إجراءات تصديرها وملائمتها لظروف النقل والتخزين في المناطق الصحراوية، وكذا تزايد الطلب عليها في الأسواق الإفريقية كونها موجهة للصناعات التحويلية، حيث يتم إعادة تصديرها من طرف المتعاملين الاقتصاديين في دولتي مالي والنيجر إلى

داخل دول العمق الإفريقي كدولة نيجيريا القطب الصناعي الإفريقي حيث تستخدم التمور الجافة في صناعة الحلويات والصابون في صناعة مواد التجميل[1]، والجدول أدناه يوضح كميات تصدير هاته المنتجات خلال سنتي 2021 و2022.

جدول رقم (02-10): يوضح الفارق في حصيلة المنتجات الوطنية المصدرة خلال سنتي 2021، 2022

السلع	سنة 2021		سنة 2022		الفارق	
	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)
التمر الجاف (طن)	130.958	3.031.183.590.00	73.067	2.231.789.000.00	- 57.00	- 799.394.590.00
الصابون (قطعة)	1081032	496.673.376.00	9742472	852.466.300.00	8661440	355.792.924.00
زيت الزيتون (لتر)	3200	1.920.000.00	00	00.00	- 3200	- 1.920.000.00

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات.

نلاحظ خلال الجدول الفارق في الكميات لأهم ثلاث منتجات جزائرية صدرت عبر الحدود ضمن نشاط تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر لسنة 2022/2021، حيث سجل تراجع في صادرات التمور الجافة بـ 57 طن خلال سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 وهذا راجع لسبب الطلب المتزايد من متعاملي السوق الافريقية على مادة الصابون الصلب التي توجه لها أغلب المتعاملين الجزائريين وعليه نلاحظ بأنها سجلت تزايد كبير خلال سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 حيث قدرت الزيادة بـ 8661440 قطعة، في حين تراجع تصدير مادة زيت الزيتون الذي صدر خلال سنة 2021 فقط وبكمية 3200 لتر في حين لم يرد في صادرات سنة 2022 وهذا راجع كذلك لطبيعة الطلب في السوق الافريقية.

شكل رقم (02-04): يوضح حركة الصادرات الوطنية خلال سنة 2021 و2022.

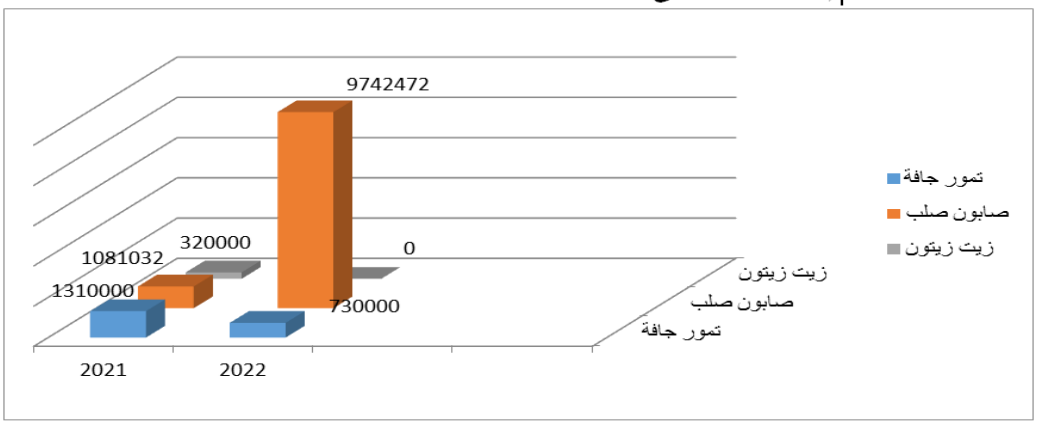

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات حصيلة الصادرات لنشاط تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر 2021و2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع كمية صادرات التمور الجافة وزيت الزيتون خلال سنة 2022 بالمقارنة مع كمية الصادرات لسنة 2021، وذلك راجع لتناقص الفائض المحلي حسب إحصائيات المصالح الفلاحية أما بالنسبة لمادة

[1] عماد بلهادف، تاجر، مسير مؤسسة ناشطة في مجال المقايضة الحدودية، **آليات التصدير في إطار المقايضة**، إيليزي 2023/03/13، 17:00،(مقابلة شخصية)

الصابون الصلب فقد سجل تزايد معتبر في كمية الصادرات لسنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 كون هذا المنتج لاقى رواجا في دولتي مالي والنيجر وباقي السوق الإفريقية.

02 - حصيلة الواردات القادمة من دولتي مالي والنيجر لسنة 2021 و 2022 :

من بين 36 منتج مرخص به للدخول إلى الجزائر قادم من دولتي مالي والنيجر، انحصرت الواردات الجزائرية على 17 منتج وذلك خلال سنتي 2021 و 2022 ، تتفاوت وتختلف من حيث العدد بين الولايات الحدودية المعنية ونعرض منها:

جدول رقم (02-11): يوضح الفارق في حصيلة المنتجات المستورد بولاية تمنراست بين سنتي 2021 ، 2022

السلع	سنة 2021		سنة 2022		الفارق	
	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)
الشاري الأخضر	1123.03	670.595.200.00	2254.333	1.578.033.100.00	1131.303	907.437.900.00
التوابل	478.06	30.521.300.00	219.085	13.145.100.00	- 258.975	- 17.376.200.00
المكسرات	98.30	68.810.000.00	122.634	85.843.800.00	23.785	17.033.800.00
الفول السوداني	00	00.00	137.75	13.775.000.00	137.75	13.775.000.00
الذرة البيضاء	22.25	667.500.00	534	37.380.000.00	511.75	36.712.500.00
العسل الصافي	00	00.00	0.16	80.000.00	0.16	80.000.00
الكركدية	16.50	2.310.000.00	21.80	3.052.000.00	5.30	742.000.00
أطباق	1000	100.000.00	4856	6.984.000.00	3656	6.884.000.00
الجلود المعالجة	250	20.000.00	200	40.000.00	- 50	- 20.000.00
الصمغ العربي	00	00.00	6.81	81.720.00	6.18	81.720.00
العطور	1.75	120.300.00	00	00.00	- 1.75	- 120.300.00
أوراق الحنة	15.32	1.531.400.00	16.65	1.665.000.00	1.336	313.600.00
قماش العمائم	00	00.00	348800	244.160.000.00	348800	244.160.000.00
قماش الطاري	11385	517.500.000.00	00	00.00	//	- 517.500.000.00
قماش تاسغنس	20000	12.000.000.00	96000	57.600.000.00	76000	45.600.000.00
قماش بازان	178.20	21.600.000.00	68850	275.400.000.00	//	253.800.000.00
الغنم	24979	249.790.000.00	76231	762.310.000.00	51252	512.520.000.00
الماعز	616	3.080.000.00	1271	6.355.000.00	658	3.275.000.00
الإبل	3134	125.360.000.00	12640	505.600.000.00	9506	380.240.000.00
البقر	5627	225.080.000.00	9388	375.520.000.00	3761	150.440.000.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية لولاية تمنراست سنة2021 و2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية تمنراست حسب مديرية التجارة بالولاية قام المتعاملون في نشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر خلال سنتي 2021 و2022 باستيراد ما يقارب 17 منتجا، حيث تم تسجيل زيادة في مبالغ واردات بعض السلع الأكثر تداولا مثل الشاي الأخضر الذي سجل ارتفاع بـ 907.437.900 دج خلال سنة 2022 والماشية الحية سجلت زيادة بـ 1.046.475.000 دج خلال سنة 2022، كما أن عرفت باقي المنتجات ارتفاع بنسب متفاوته باستثناء التوابل،الجلود المعالجة، العطور،قماش الطاري التي سجلت تراجع ملحوظ خلال سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021.

شكل رقم (02-05): يوضح حجم الواردات لمتعاملي ولاية تمنراست خلال سنة 2021 و2022.

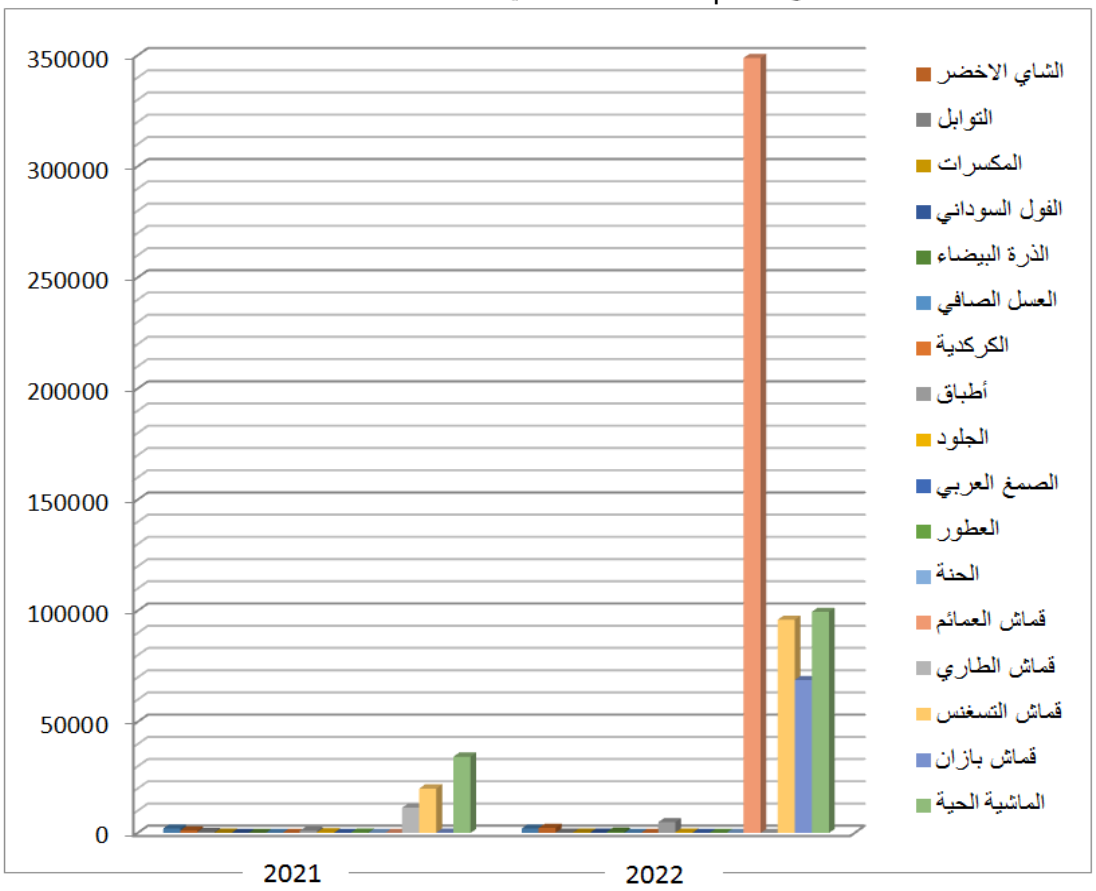

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تمنراست لسنة2021و2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن على مستوى ولاية تمنراست هناك منتجات تعرف استمرارية في حركة استيرادها كأصناف الماشية الحية والشاي الاخضر والحنة والقماش على العكس من باقي المنتجات التي تشهد تفاوت كبير من سنة لأخرى.

جدول رقم(02-12): يوضح حصيلة المنتجات المستورد بولاية أدرار خلال سنتي 2022،2021.

السلع	سنة 2021		سنة 2022		الفارق	
	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)
الشاي الأخضر	783	278.375.000.00	1151	507.600.000,00	368	229.225.000.00
تغدية الأنعام	30	1.500.000.00	00	00.00	- 30	- 1.500.000.00
المكسرات	2.30	1.380.000.00	14,91	9.447.652,00	12.61	8.067.652.00
الزنجبيل	5.50	1.100.000.00	00	00.00	- 5.50	-1.100.000.00
الإبل	289	11.560.000.00	2091	83.880.000,00	1802	72.320.000.00
الغنم	1434	14.340.000.00	7537	75.370.000,00	6103	61.030.000.00
البقر	198	7.920.000.00	1996	64.040.000.00	1798	71.960.000.00
الماعز	00	00.00	110	1.550.000.00	110	1.550.000.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية لولاية أدرار لسنة 2021و2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية أدرار وحسب إحصائيات مديرية التجارة بالولاية قام المتعاملون في نشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر خلال سنتي 2021 و2022 باستيراد ما يقارب 05 أصناف من المنتجات فقط من بين إجمالي المرخص به.

شكل رقم (02-06): يوضح حركة الواردات لمتعاملي ولاية أدرار خلال سنة 2021 و2022.

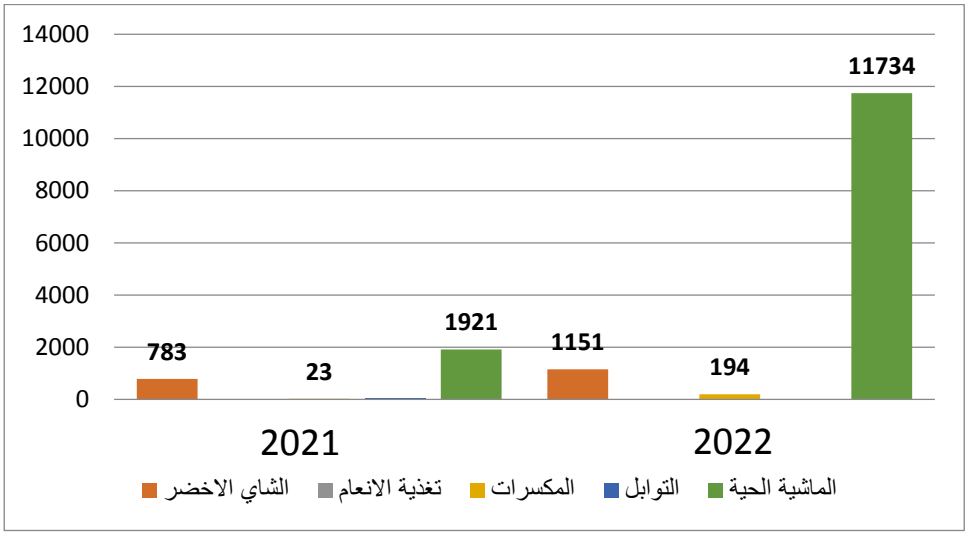

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية لولاية أدرار سنة2021و2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه على مستوى ولاية أدرار عرفت منتجات الماشية الحية والشاي الاخضر نشاط كبير من قبل متعاملي المقايضة الحدودية خلال السنتين 2021 و 2022 مقارنة بباقي اصناف المنتجات المستوردة.

جدول رقم (02-13): يوضح حصيلة المنتجات المستورد بولاية إيليزي خلال سنتي 2022،2021.

الماشية الحية	سنة 2021		سنة 2022		الفارق	
	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)	الكميات	المبالغ (دج)
الغنم	653	6.530.000.00	00	00.00	- 653	- 6.530.000.00
الإبل	60	2.400.000.00	00	00.00	- 60	- 2.400.000.00
الأبقار	136	5.440.000.00	00	00.00	- 136	- 5.440.000.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية لولاية إيليزي لسنة 2021و2022.

من خلال الجدول نلاحظ أنه على مستوى ولاية إيليزي وحسب إحصائيات مديرية التجارة بالولاية قام المتعاملون في نشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر خلال سنة 2021 باستيراد فقط كميات قليلة من الماشية الحية مقارنة بباقي الولايات من نفس المنتج (الماشية الحية) وتوقف نشاطهم خلال سنة 2022 بسبب عدم ترخيص والي الولاية باستيراد الماشية الحية تقيدا بتعليمات المصالح البيطرية بعد تفشي بعض الامراض في دولة النيجر.

شكل رقم (02-07): يوضح حركة الواردات لمتعاملي ولاية إيليزي خلال سنة 2021 و2022.

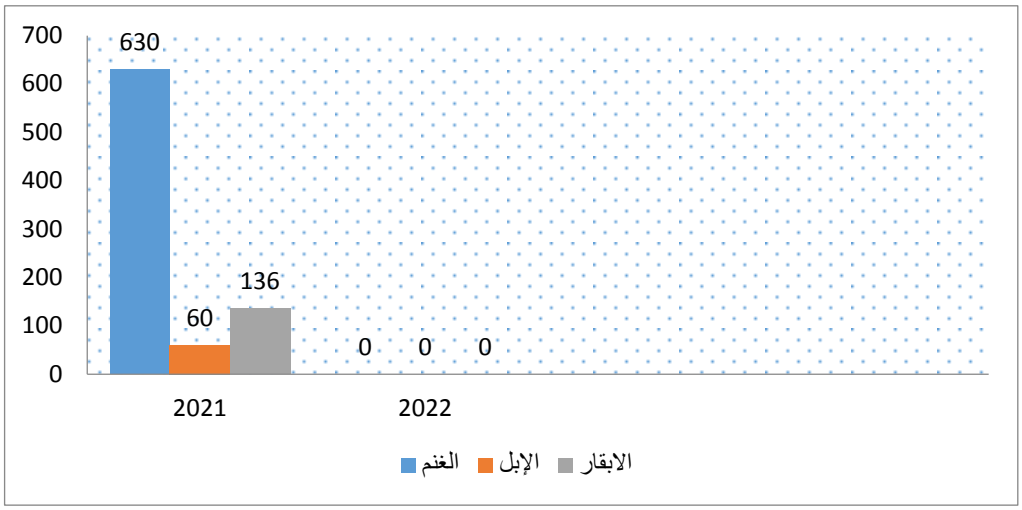

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة وترقية لولاية إيليزي سنة2021و2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المتعاملين الناشطين في تجارة المقايضة الحدودية على مستوى ولاية إيليزي وباعتبارهم حديثي التجربة في هذا المجال ركزوا على الماشية الحية من خلال ثلاث أصناف هي الأغنام والابقار والإبل فقط خلال سنة 2021، أما في سنة 2022 فلم تسجل الولاية أي عملية وذلك راجل لعدم منح السلطات التراخيص لأسباب صحية.

03 - مقارنة حصيلة أهم الصادرات بأهم الواردات القادمة من دولتي مالي والنيجر لسنة 2021 و 2022

على ضو الدراسة الميدانية لنشاط تجارة المقايضة الحدودية على مستوى الولاية الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر ومن خلال الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الفاعلة خاصة مصالح التجارة والجمارك سوف نقارن أهم منتوجين تم تصديرها وهما التمور الجافة والصابون الصلب باعتبارهما منتوجات وطنية محلية مقابل أكثر منتوجين تم

استيرادها وهما الماشية الحية والشاي الأخضر وهما الأكثر استهلاكا في اسواق الولايات الحدودية والذين في سنوات سابقة كانتا تجلبان من ولايات شمال الوطن لتمويل السوق المحلية خلال سنتي 2021 و 2022.

جدول رقم (02-14): يوضح إحصائيات أكثر المنتجات تصديرا مقابل المنتجات الاكثر استيرادا لسنة 2022/2021.

إحصائيات سنة 2021			
المنتج الصادر	مبلغ صادرات/ دج	المنتج الوارد	مبلغ واردات / دج
التمور الجافة	3.031.183.590.00	الماشية الحية	426.680.000.00
الصابون الصلب	496.673.376.00	الشاي الأخضر	948.970.200.00
المجموع	3.527.856.966.00	المجموع	1.375.650.200.00
إحصائيات سنة 2022			
المنتج الصادر	مبلغ صادرات /دج	المنتج الوارد	مبلغ واردات / دج
التمور الجافة	2.231.789.000.00	الماشية الحية	1.874.625.000.00
الصابون الصلب	852.466.300.00	الشاي الأخضر	2.085.633.100.00
المجموع	3.084.255.300.00	المجموع	3.960.258.100.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات لسنة 2021و2022.

من خلال الجدول نلاحظ بأن أهم المواد المصدرة تتمثل في التمور الجافة التي يكثر عليها الطلب لدى البلدان المجاورة وهي منتجات محلية من عدة مناطق بالصحراء الجزائرية خاصة أقاليم ضواحي واد ريغ، واد ميزاب، لقرارة، توات وتيديكلت فهذه المناطق تمثل أسواق التبادل بأقاليم شمال الصحراء الكبرى في زمن القوافل التجارية

كما تتمثل الواردات بنسبة كبيرة في الماشية والحية نظرا لسياسة الدولة الرامية إلى توفير اللحوم الحمراء لتغطية الطلب الوطني من خلال واردات المناطق الحدودية في إطار المقايضة، ثم يليها الشاي الأخضر باعتباره سلعة واسعة الاستهلاك لا يمكن الاستغناء لدى سكان المناطق الصحراوية بالجزائر

جدول رقم (02-15): يوضح الميزان التجاري للمنتجات الأكثر تصديرا و استيرادا لسنة 2022/2021.

سنوات النشاط	إجمالي الصادرات/ دج	إجمالي الواردات/ دج	الفارق
2021	3.527.856.966.00	1.375.650.200.00	2.152.206.766.00
2022	3.084.255.300.00	3.960.258.100.00	- 876.002.800.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات لسنة 2021و2022

من خلال الجدول نلاحظ تحقيق فائض في سنة 2021، في حين تراجع في إجمالي قيمة الصادرات وتسجيل عجز في سنة 2022، وهذا بسبب زيادة الطلب عن اللحوم وسياسة الدولة لتمويل ولايات شمال البلاد باللحوم الحمراء القادمة من دولتي مالي والنيجر التي تذبح في المذابح التي أنشأتها الدولة في الولايات الحدودية لهذا الغرض.

شكل رقم (02-08): يوضح مؤشر الميزان التجاري للمنتجات الأكثر تصديرا و استيرادا لسنة 2022/2021.

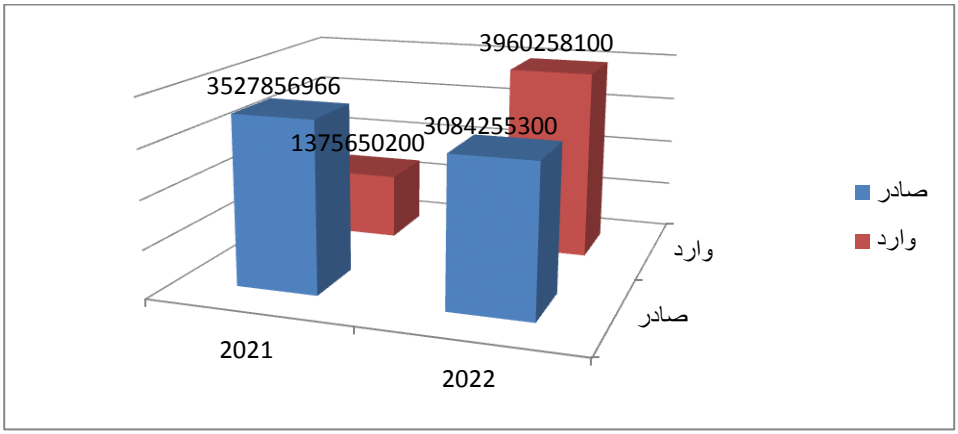

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات لسنة 2021و2022

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع مؤشر صادرات سنة 2021 مقابل مؤشر الواردات لنفس السنة وتحقيق فائض في الميزان التجاري، بينما في سنة 2022 تراجعت الصادرات الوطنية لدولتي مالي والنيجر مقابل الواردات وذلك لانفتاح السوق الجزائرية المحلية على السلع القادمة من دولتي مالي والنيجر وتزايد الطلب عليها خاصة في مادتي اللحوم والشاي الأخضر

المطلب الثاني: المتطلبات التنموية لمناطق نشاط تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر

كثيرا ما تواجه الدول معضلة كيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة في الدول ذات المساحات الشاسعة، التي تعطي الأولوية في تحقيق التنمية للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مراكز كبريات المدن بالبلد، مما يجعل المناطق الحدودية التي تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية، وبالتالي، فالمسألة مرتبطة بالسياسات والخطط المتبعة لتحقيق التنمية، من خلال إمكانية إستثمار كافة الموارد الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبء سياسي وإجتماعي وأمني إلى ثروة اقتصادية.

والجزائر من بلدان التي تعتبر مسألة تنمية المناطق الحدودية أمرا مهما ويندرج ضمن الأولويات الوطنية لما لها من تداعيات على جميع الأصعدة والجوانب سواء الاقتصادية أو الامنية والاجتماعية والسياسية، ويكمن هذا الاهتمام من خلال القيام بعدة مشاريع وإصدار عديد التشريعات قصد تسهيل التعاملات الاقتصادية مع البلدان المجاورة على غرار إطلاق نشاط المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر لغرض تنويع الاقتصاد الحدودي ومحاربة الاقتصاد غير الشرعي(الموازي)عبر الحدود من خلال تثمين الموارد المحلية وتطوير المناطق الحدودية لكي تحقق نشاط تجارة المقايضة اهدافها التنموية المرجوة، ومن بين السياسات والخطط التي أعطتها الدولة الجزائرية أولوية في المناطق الحدودية نذكر:

الفرع الأول: تطوير مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية:

تعتبر هذه المشاريع من أهم عناصر جذب الاستثمارات وما يصاحبها من تهيئة لتمركز السكان في تلك المناطق مما يعطي دفعة لمتعاملي نشاط تجارة المقايضة لما تسهله عليهم في ممارسة نشاطاتهم وتعاملاتهم التجارية، وبالتالي إمكانية تنميتها وتطويرها خاصة في ظل الإمكانيات غير المستغلة في الولايات الحدودية وقد سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة

العمرانية برنامجا وطنيا لأفاق سنة 2030 يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في وقت سابق على أنها مناطق حساسة يجب النهوض بها، وتم تصنيف المناطق الحدودية ضمن هذا المخطط إلى 08 مناطق حدودية وطنية، كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محليا ومتكاملة مع مجال الدول المجاورة لها.

وبالنظر إلى المعابر الحدودية التي تمثل أهم مناطق الاتصال مع بلدان الجوار فان مشروع الطريق السيار المعابر الصحراء يعتبر من أهم مشاريع التكامل الإقتصادي، ووسيلة للمساهمة في زيادة نشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دول إفريقيا ومن بينها دولتي مالي والنيجر، ناهيك عن تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية، لذا تسعى الدولة إلى تسوية وإنصاف المناطق الحدودية والجنوبية منها خاصة من خلال تدعيمها بعديد المشاريع في جل القطاعات أهمها المياه والطاقة السكن والصحة، التربية والتكوين[1].

01 - المياه والطاقة:

يكمن ذلك في تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة لكافة المناطق الحدودية لخلق منها مناطق مشعة وجاذبة للنشاط التجاري والصناعي والخدمي وذلك من خلال :

- حفر الآبار العميقة لتحسين المياه الصالحة للشرب والتنمية الزراعية.
- إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب وتطهير الصرف الصحي.
- الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المالية والجوفية عبر الحدود.
- ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة لتزويد الاستهلاك اليومي والانارة العمومية وتحسين التزويد بالغاز الطبيعي .

02 - السكن والصحة:

الولايات الحدودية الجنوبية تشهد نقصا عاما في تغطية الاحتياجات الصحية للسكان، خاصة الأطباء المختصين رغم الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة والجماعات المحلية في تلك الولايات وإقرار الحكومة بإلزامية الخدمة المدنية التي تلزم على الطبيب العمل في إحدى المناطق الحدودية لمدة تتراوح بين السنة والسنتين ليبقى سكان الولايات الحدودية يتنقلون خارج ولاياتهم لتلقي العلاج، لهذا تسعى الدولة لتدعيم الاستفادة المتساوية للسكن بمختلف انواعه والهياكل والتجهيزات الصحية من خلال:

- تقديم عروض سكنية مناسبة لحاجيات وخصوصية سكان المناطق الحدودية.
- تأطير طبي مختص وتجهيز المنشآت الصحية بتلك الولايات.
- إعداد خريطة صحية وفق معايير خاصة بكل ولاية حدودية.
- إدخال تكنولوجيا جديدة في مجال الطب (الطب عن بعد).

03 - التربية والتكوين: السعي لتدعيم التأطير بشكل عام في الهياكل التعليمية في هاته الولايات الحدودية فما يميزها هو وجود شريحة كبيرة من البدو الرحل غير القارين بشكل تام طوال السنة، بالإضافة إلى تركز بعض السكان في مناطق

[1] تقرير الوكالة الوطنية لتهيئة اكتوبر 2019.

بعيدة نسبيا عن مراكز التجمعات السكنية فحتى وان توفرت المدارس بمختلف أطوارها يبقى عائق التحاق الأساتذة بها رغم دعم السلطات والامتيازات المقدمة، الامر الذي ينعكس على النتائج المتوسطة والضعيفة التي تحققها هذه الولايات في الامتحانات العامة حيث نجد أغلبها تحتل مراكز متوسطة إلى ضعيفة (ما عدا بعض الاستثناءات) فالرفع من جودة التعليم بلا شك تساهم في النمو الاقتصادي فتعمل الدولة على الاهتمام أكثر بهذه المناطق وتوفير مقومات تحقيق الجدة في التعليم بها في مختلف الأطوار، مما سيساهم في دعم مسار التنمية بهذه المناطق الحدودية عن طريق.

- إنجاز هياكل جديدة وتوفير الإمكانيات وإطارات كفؤة في التعليم لا سيما في مجال اللغات الأجنبية.
- تعزيز التكوين المتعلق ببعض المهن التي يعرفها ساكنة المناطق الحدودية كتربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي، الحرف التقليدية والجلود.
- إشراك الجامعات ومراكز التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين في شتى المجالات التنموية.

الفرع الثاني: دعم التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية في المناطق الحدودية:

من خلال مجموع المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة المناطق الحدودية، وذلك بالاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها بغرض تحقيق الأهداف سواء منها الإقتصادية أو الاجتماعية من عملية التطوير والتنمية، كدعم مشاريع تنمية فرع التربية الحيوانية والفلاحة الصحراوية والسياحة الصحراوية والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية.

01 - تنمية فرع التربية الحيوانية:

للمحافظة على الثروة الحيوانية خاصة الإبل والتي تحتل مكانة متميزة في النشاط التجاري والفلاحي والاجتماعي لسكان المناطق الحدودية وحتى البلدان المجاورة لها وهو ما تجسد في ترخيص وتمويل الدولة لـ:

- حفر الآبار العميقة وتجهيزها بمضخات الطاقة الشمسية أو الهوائية والمشارب على طول المراعي.
- تشجيع وتأطير وتحفيز إنشاء مزارع رعوية ومساحات لإنتاج الاعلاف.
- وضع وتجهيز الفرق البيطرية المتنقلة.
- إنشاء نقاط بيع العلف على مستوى المقرات الرئيسية للبلديات الحدودية.
- إنجاز مذابح واصطبلات لاسترجاع وتحويل المنتجات الحيوانية في كافة الولايات الحدودية.
- التشجيع والدعم من أجل إنجاز غرف التبريد والملبنات الصغيرة بالولايات الحدودية.

02 - دعم وتنمية الفلاحة الصحراوية:

ويتجلى ذلك عن طريق مرافقة الدولة للمستفيدين من المستثمرات الفلاحية سواء في إطار الامتياز والاستصلاح الفلاحي أو في إطار الملكية لاستغلالها، وكذا عبر:

- متابعة ودعم برنامج إعادة تأهيل المساحات المغروسة سابقا.
- التشجيع على غرس أصناف الاشجار المثمرة التي تتلائم والبيئة الصحراوية كشجر النخيل والزيتون والمانغو وغيرها .
- منح مساحات تصل حتى 50 هكتار حول التجمعات السكنية وعلى طول الطرق وإنجاز المسالك الفلاحية.
- تزويد المحيطات الفلاحية المستصلحة بالكهرباء ومحطات الطاقة الشمسية.

03 - تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

فالجزائر ومن خلال تثمين القدرات المحلية للمناطق الحدودية التي تعتبر نائية وضعيفة صناعيا تعمل على:

- الاعتماد على المشاريع المهيكلة عن طريق الشراكة العمومية والخاصة خصوصا في المجال المنجمي والتعدين بالمناطق الحدودية وتشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين للنشاط في هذا المجال.
- تحويل منتجات التربية الحيوانية (الحليب، اللحوم، الصوف، الجلود...) إلى منتجات مصنعة ونصف مصنعة.
- تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية كالتمور والأعشاب الطبيعية.
- صناعة أدوات بسيطة في مجال الري والفلاحة والطاقة الشمسية.
- إنتاج جزء من منتجات المقايضة التي في أغلبها تأتي من الشمال، وذلك من أجل إستفادة الجماعات المحلية بالولايات الحدودية مباشرة من فوائد هذا النشاط ماليا واقتصاديا.

04- دعم السياحة والثقافة في المناطق الحدودية:

من خلال رصد الدولة لمخصصات مالية هائلة الموجهة لترقية الأنشطة الثقافية والسياحية في هذه الولايات الحدودية التي تزخر بإمكانيات طبيعة تشجع على جذب السياحة والمساهمة في [1]:

- تشجيع وتحفيز الاستثمار في مجال المنشآت السياحية وقدرات الاستقبال الملائمة في هاته الولايات.
- دعم تنظيم التظاهرات الكبيرة (موقار، أسهار، سباق الإبل، سيبية، الوعدة، ...).
- إدماج البلديات الحدودية في المسارات السياحية الجهوية الكبرى.
- جعل الصناعة التقليدية كقطاع داعم تستفيد منه السياحية في المنطقة.

05 - إنشاء منصات لوجستية لتسهيل المبادلات البينية

يستدعي هذا النظام من المؤسسات المعنية وضع الآليات الكفيلة بتوفير المناخ الملائم للاستثمار سيما الموجه نحو إنشاء منصات لوجستية من غرف التبريد والبنى التحتية الضرورية لتسهيل هذه التبادلات البينية، ومنها المجمع العمومي للنقل البري للبضائع واللوجستيك (لوجيترانس) الذي له قدرة كبيرة في ضمان نقل المنتجات نحو إفريقيا، ما يسمح بتدارك النقائص في ظل التنسيق بين القطاعات المعنية بعمليات التصدير ونظام المقايضة ويتم ذلك من خلال استحداث آليات تضمن وتدعم تحقيق المناخ الملائم لاسيما في المناطق الجنوبية المجاورة للبلدان الإفريقية من خلال المبادلات التجارية، سعيا لدعم الأمن الغذائي وتوفير المداخيل وتحقيق الاستقرار لسكان هذه المناطق لما له من آثار على صعيد التنمية لبلدان الساحل.

6 - إتاحة فرص عمل أكبر للشباب بالمناطق الحدودية

إن اهتمام الدولة بترقية تصدير المنتجات الفلاحية في إطار تجارة المقايضة مع بلدان الساحل الإفريقي يبرهن على عزمها على تنمية مناطق الجنوب بإتاحة فرصة أكبر للشباب في إيجاد مناصب عمل من خلال دعم النشاط الاقتصادي خارج

[1] بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، **واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية بالجزائر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05،العدد الخاص 01، 2021، ص 165

المحروقات، كما يجعل من المناطق الحدودية منصة للتصدير نحو منطقة الساحل ويضع المتعاملين الاقتصاديين في صلب الشراكة مع الدول الإفريقية.

الفرع الثالث: مراقبة الحدود لتحقيق الأمن الداخلي كداعم للتنمية في المناطق الحدودية:

لأمن الحدود تأثير على العديد من العوامل في البلاد مثل الاستقرار والتجارة وتحركات السكان والأنشطة غير القانونية عبر الحدود وكذا التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين كل هذا ينعكس على على الحياة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية على البلاد عامة وعلى سكان المناطق الحدودية خاصة، ولان الجزائر تعتبر التنمية بمختلف أبعادها حق طبيعي لكل مواطن واولهم ساكنة المناطق الحدودية وعلى هذا الأساس يصبح واجب على الدولة الجزائرية إدماج المناطق الحدودية ضمن نطاق برامجها الاقتصادية، ونظرا لأهمية البعد الأمني في معادلة تحقيق التنمية في المناطق الحدودية هذا البعد الذي يندرج ضمن صميم مهام وزارة الدفاع الوطني ممثلة في الجيش الوطني الشعبي من خلال دوره في تأمين ومرافقة الانشطة الاقتصادية [1] بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الأمنية في حماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومرافقة كل العمليات الاقتصادية خاصة المتعلقة منها بتجارة المقايضة الحدودية والتصدير، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتسهيل التبادلات البينية مع دول الجوار الافريقي، كون الظروف الأمنية التي تعرفها المناطق الحدودية ومنطقة الساحل الأفريقي جراء التحولات التي جرت في المنطقة قد أثرت على عمليات التنمية فيها .

الفرع الرابع: العراقيل التي تواجه تنمية المناطق الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر:

هناك العديد من العراقيل والتحديات التي تواجه سياسات وخطط الدولة في المضي قدما في المجال الإقتصادي مع دول الجوار على غرار نشاط تجارة المقايضة والاعتماد عليها كأداة في تطوير وتنمية المناطق الحدودية منها:

- عدم استقرار الوضع السياسي ببعض دول الجوار التي تشهد اضطرابات أمنية داخلية على غرار مالي و ليبيا.
- الافتقار الى برامج محددة الأهداف للتنمية المستدامة بهاتة المناطق مبنية على مقاربات اقتصادية عليمة مدروسة.
- إشكالية ضبط أمن الحدود نظرا لطولها وتعدد الدول المجاورة للجزائر وكثرة مناطق النزاع والجريمة المنظمة.
- الغلق المتكرر للحدود خاصة مع دولة مالي دون سابق إنذار مما يلحق الضرر المادي للتجار المتعاملين في نشاط المقايضة الذين يعتمدون عليا والتي تكون في أوقات معينة مضبوطة يجب احترامها في التصدير والاستيراد.
- عدم تكافؤ في الإمكانيات خاصة في البنى التحتية بين المناطق الحدودية الجزائرية ونظرائها في دولتي الجوار.
- النقص الكبير في البنى التحتية المخصصة لاستيعاب السلع القادمة من دول الجوار خاصة الفواكه.
- ثقافة عدم الاعتراف بالحدود السياسية السائدة لدى أغلب ساكنة المناطق الحدودية ذات الطابع القبلي لما لهم من أقارب وأصهار في دول الجوار.

---

1 مداخلة ممثل وزارة الدفاع الوطني خلال لقاء وطني حول "نظام المقايضة وتصدير المنتجات الفلاحية نحو بلدان الساحل"، جامعة تمنراست الحاج موسى أخاموك، 30 مارس 2021

- إجراءات تحديد وتضييق قائمة السلع المرخصة في إطار تجارة المقايضة والاجراءات الإدارية التي أقرتها الدولة في هذا الجانب خاصة في مجال السلع المصدرة التي تنتج محليا.
- إفتقار هذا النشاط لمنصات تواصل لتسهيل التبادل ونقص الوصول للمعلومة خاصة في الطرف الآخر في دول الجوار.
- نقص المعابر الحدودية وتهيئة الطرق إليها الذي يرهق متعاملي بعض الولايات الحدودية نظرا لبعدها عن المعابر الحالية مما يخلق عدم تكافؤ في الفرص ما بين المتعاملين خاصة فيما تعلق بتكاليف النقل والشحن والتخزين.
- حداثة هذا النشاط في بعض الولايات الحدودية وانعدام الخبرة والتجربة لدى المتعاملين فيها بتجارة المقايضة.
- التغير وعدم استقرار في الذوق والسلوك الاستهلاكي العام في الولايات الحدودية بالنسبة لقائمة السلع محل المقايضة.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لتجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر

تعد تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر من خلال معبر برج باجي مختار مع مالي ومعبري إن قزام وسماغة مع النيجر شكلا من أشكال الترابط السوسيو اقتصادي إذ تلعب دورا مهما في التنمية المحلية عن طريق تنمية المناطق الحدودية من خلال ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعا للتهريب الذي يشكل خطرا على الاقتصاد عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشرا مهما لاستقرار العلاقات الاقتصادية مع هاتين الدولتين من خلال تنمية قدرات سكان المناطق الحدودية وتوفير السلع الضرورية وتمكينهم من القيام بأنشطة اقتصادية وفق أسس قانونية مضبوطة، كما تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات المنتجات المحلية للمناطق الحدودية الأمر الذي يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس ساكني المناطق الحدودية لزيادة إنتاجهم وتحسين وضعهم المعيشي وتوفير فرص العمل لهم مما يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة خارج تلك الولايات ناهيك عن تقوية علاقات حسن الجوار التي تعتبر من ثوابت سياسة الجزائر الخارجية عموما ومع دولتي مالي والنيجر خصوصا بهدف خلق مصالح اقتصادية وتنموية واجتماعية وكذا توحيد الرؤى السياسية والأمنية المشتركة مع الجزائر.
وتساهم تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر على تعزيز التنمية المحلية للطرفين بتثمين الثروات المحلية المتاحة للجميع كون المناطق المعنية خزان للثروة الحيوانية والنباتية التي تدعم الصناعات التحويلية بالمناطق الحدودية للحوم والحليب ودباغة الجلود وإنتاج الأعلاف، ومن شأن هاته الأنشطة بالإضافة إلى الموارد الطاقوية الطبيعية التي تزخر بها المناطق الحدودية (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) أن تضمن خفض تكاليف الإنتاج والمساهمة الفعالة والمباشرة في تحسين الإطار المعيشي لسكان الولايات الحدودية مع دولتي مالي والنيجر من خلال توفير مناصب شغل دائمة عبر إطلاق جملة من المشاريع القطاعية التنموية المبرمجة وتدعيم البنية التحتية بالولايات الحدودية المعنية كمشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا الذي يربط ستة دول هي الجزائر تونس مالي النيجر تشاد ونيجيريا، ما يساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية وفك العزلة عن المناطق الحدودية وتطوير التبادلات التجارية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 02 مليار أورو لإنجاز المشروع ونجحت في إنجاز 95 % منه وتقدر حصة الجزائر

إنجاز 3400 كلم إلى دولة مالي عبر ولاية أدرار ومدينة قاو من أجل زيادة تشجيع الاستثمار وخلق الشعور بالأمان لدى ساكني الولايات الحدودية[1].

المطلب الرابع: مجهودات السلطات المحلية بولاية إيليزي في دعم التصدير

من اجل دعم الحركة التجارية بالمنطقة وما يترتب عنها من آثار ايجابية ،قامت السلطات المحلية بجملة من الإجراءات والتدابير منها[2] :

- إنشاء لجنة ولائية على المستوى المحلي يترأسها المدير الولائي للتجارة، تحت إشراف السيد الوالي، تضم مختلف الهيئات والفاعلين في مجال التصدير بهدف المتابعة والاطلاع عن كثب على سير عمليات التصدير وتذليل العوائق الإدارية والميدانية التي يواجها المصدر، مع الحرص على تنظيم اجتماعات دورية لأعضاء اللجنة ونقل التقارير إلى السلطة الوصية.
- استكمال جميع المرافق التابعة للهيئات الفاعلة(شرطة الحدود، الجمارك ،مصالح التجارة)بالمقاطعة الادارية بالدبداب
- ربط المقاطعة الادارية بالدبداب بشبكة طرق حديثة تحسبا لبداية نشاط هذا المعبر الحدودي .
- تنظيم أبواب مفتوحة حول التصدير من طرف مصالح مديرية التجارة وترقية الصادرات وكذا يوم اعلامي من طرف غرفة التجارة و الصناعة الطاسيلي في شهر فيفري وشهر ماي من سنة 2021 على التوالي.
- في03 جوان 2021 استقبال وفد رسمي يضم كونفدرالية المنتجين و الصناعيين الجزائريين وممثل عن البنك الخارجي و المدير العام للمجمع العمومي للنقل البري للبضائع LOGITRANS لمعاينة المعبر الحدودي وفرص الاستثمار بالمنطقة .
- في27جوان 2021 تم برمجت زيارة للسيد والي الولاية مرفوقا بوفد وزاري هام يتكون من ممثلين عن (وزارة الدفاع، وزارة التجارة ،وزارة الخارجية ،وزارة الداخلية ،وزارة الخارجية ، الاشغال العمومية ،النقل، و المجمع العمومي للنقل البري للبضائع) للوقوف على مدى جاهزية هذا المعبر الحدودي في بداية نشاطه .
- في : 06 جويلية 2021 زيارة السيد المدير العام للجمارك الجزائرية للوقوف على الهياكل القاعدية التابعة لمصالح الجمارك واهم الاستعدادات و التسهيلات المقدمة من اجل مباشر عمليات التصدير،

حيث تهدف كل هذه الإجراءات الى تشجيع المصدرين و الوصول الى هدف الادارة ببلوغ ناتج عمليات التصدير بـ 05 مليار دولار خارج قطاع المحروقات الا انه تم في نهاية شهر سبتمبر الوصول الى ما قيمته 3.4 مليار دولار وهو رقم قياسي لأول مرة تحققه الجزائر منذ الاستقلال بالرغم من تأثيرات جائحة فيروس كورونا.

[1] بلال بوجمعة، تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر كإحدى دعائم تنمية المناطق الحدودية الجزائرية، مرجع سابق.
[2] تقرير مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية إليزي، ديسمبر 2022.

خلاصة الفصل:

بعد معالجة النقاط المدرجة في هذا الفصل خلصنا إلى أن أهم ما يميز المناطق الحدودية الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر شساعة المساحة وقلة الكثافة السكانية. ولممارسة نشاط المقايضة يستلزم التقيد بالشروط التي نص عليها القرار الوزاري المشترك لسنة 2020، وأن نشاط المقايضة ينحصر في مؤشرين هما تعداد المتعاملين وحجم التبادلات التجارية وبالنسبة إلى دور تجارة المقايضة الحدودية في تنمية هذه المناطق مجال النشاط، سعت السلطات المحلية بالولايات الحدودية الى:

- انشاء مذابح صناعية بهدف تزويد السوق الوطنية والمحلية باللحوم الحمراء في إطار سعي الدولة لتموين الولايات الشمالية باللحوم الحمراء وهذا ما أصبح اليوم مجسد على أرض الواقع وخاصة بولاية تمنراست
- تسهيل حركة النقل بين الولايات الشمالية والولايات الحدودية وكذا حركة النقل بين الجزائر والدول الافريقية والتوغل فيها
- السعي الى انشاء الموانئ الجافة في الولايات الحدودية سواء عن طريق تجارة المقايضة أو التجارة الحرة ما بدوره يعطي ديناميكية كبيرة في الاقتصاد الوطني واكتساب شريحة كبيرة جدا من السوق الافريقي باعتبارها سوق واعدة للجزائر.

الخاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع يمكن اعتبار تجارة المقايضة الحدودية كآلية تعتمد عليها الجزائر اليوم لولوج الفضاء الأفريقي، حيث أن الأرقام المسجلة مشجعة لعدة أسباب أولها أن السوق المحلية في جنوب البلاد يتم تمويلها بسلع من دول أجنبية من دون الحاجة إلى عملة صعبة، كما أن السلع التي يتم تصدير الفائض منها في إطار المقايضة هي منتجة محلياً . إلا أن تجارة المقايضة ما زالت لم تحقق بعد النتائج المرجوة من طرف السلطات الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية وذلك لقصر فترة الدراسة.

الاجابة على الفرضيات:

1- الفرضية الاولى: "حققت تجارة المقايضة متطلبات السوق المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية".

وتم نفي هذه الفرضية وذلك لأن تجارة المقايضة لم تحقق المتطلبات المرجوة للسوق المحلية بالمناطق الحدودية في الفترة الحالية وهذا ما يثبته حجم الواردات الذي اقتصر بشكل كبير على منتجين فقط من أصل 36 منتج مرخص للتبادل وهما الماشية الحية والشاي الأخضر، في حين تسجيل نسب ضئيلة ومتفاوتة في باقي المنتجات.

2 – الفرضية الثانية: "الاهتمام بالبعد الاقتصادي غير كاف لتحقيق التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية".

وتم اثبات هذه الفرضية وذلك لان الاهتمام بالبعد الاقتصادي وحده غير كافي لتحقيق التنمية بالمناطق الحدودية دون مراعاة الأبعاد الأخرى للتنمية على غرار البعد الاجتماعي والأمني.

3 – الفرضية الثالثة: " لتفعيل تجارة المقايضة أثر ايجابي على التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية ".

وتم اثبات هذه الفرضية لأنه كان لتفعيل تجارة المقايضة آثار ايجابية متعددة مست الجانب الاقتصادي مباشرة من خلال توفير مناصب شغل وزيادة الحركة الاقتصادية وكذلك بالنسبة للجانب الأمني حيث ساهمت في مكافحة ظاهرة التهريب والهجرة غير الشرعية، ومن الجانب الاجتماعي ساهمت في فك العزلة عن ساكنة المناطق الحدودية.

نتائج الدراسة:

1 – نتائج الدراسة النظرية:

- تجارة المقايضة الحدودية تعتبر نوع من أنواع التجارة الخارجية يقوم من خلالها الأطراف بتبادل فائضهم السلعي لتلبية حاجياتهم بعيدا عن التعاملات المصرفية، و ذلك في إطار تنظيمي تحكمه القوانين والتشريعات في الدول المعنية حيث يتم نشاط تجارة المقايضة الحدودية عبر المحطات الجمركية فقط.
- تنمية المناطق الحدودية تتمثل في النقلة النوعية التي يشهدها المجتمع في تلك المناطق في مختلف المجالات اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا بالاستخدام الأمثل للموارد للاندماج في مصاف المجتمعات المتقدمة.
- خلصت الدراسات السابقة الى أن تجارة المقايضة الحدودية لها أثر ايجابي على التنمية وتعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي والأمني وتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية وتشجع الاستثمار للوصول للانسجام والتكامل بين الدول المتجاورة.

2 – نتائج الدراسة التطبيقية:

- حجم التبادلات في إطار تجارة المقايضة الحدودية لم يرق لتلبية متطلبات السوق المحلية.
- هناك منتجين من أصل 36 منتج حققا استمرارية في التبادلات في إطار المقايضة.
- الولايات المستفيدة أكثر من تجارة المقايضة الحدودية هي الولايات القريبة من المعابر الحدودية (تنمراست،إن قزام).
- تمركز النشاط عبر معبر حدودي واحد (إن قزام) مع دولة النيجر بسبب الظروف الأمنية بدولة مالي.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة الحالية التي عالجت موضوع المقايضة الحدودية وأثرها على تنمية المناطق الحدودية من عدة جوانب على غرار الجانب الاقتصادي والغوص في حيثيات الموضوع بمختلف جوانبه، هذا من شأنه أن يسهم في انفتاح الآخر عليه كباحثين أو مشرعين أو متعاملين اقتصاديين.

قائمة المراجع

المصادر باللغة العربية :

أولا: قائمة الكتب:

- ابراهيم عبد الرحمان رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة ، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، 1998.

- بلال بوجمعة وآخرون، تجارة المقايضة الحدودية كإحدى دعائم التنمية .المحلية، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2020.

ثروت محمد شلبي، برنامج دراسة المجتمع تنمية اجتماعية، المستوى الأول فصل دراسي ثاني كود، كلية الآداب جامعة بنها.

- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر (دراسة تحليلة) مطبعة الانتصار مصر 2021.

- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت لبنان، 2003.

- فؤاد عبد المنعم البكري ،التنمية السياحة في مصر والعالم العربي ،نشر وطباعة عالم الكتب، مصر2004 .

- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1 2007م

ثانيا: قائمة البحوث الجامعية:

- حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة،السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015 .

رجراج الزهير، التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

ثالثا: قائمة المجلات العلمية:

- بلخثير جنية وبن رحو سهام، مقال بعنوان تحديات الأمن الحدودي الجزائري، دراسة حالة الحدود الجنوبية 2021.

- بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية بالجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05،العدد الخاص 01، 2021.

- سامي بن طالب، حاج بشير جيدور، من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد الثالث، 2021.

- عبد الهادي عباد، منير رابحي، تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01 ، العدد الاول ، 2019.

- فوزي العيب، اليزيد بوفنغور، استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية واقع وآفاق، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.

- طالبي صلاح الدين، السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:31 ، العدد: الاول، 2000.

رابعا: التظاهرات العلمية:

- ملتقى وطني حول، نظام المقايضة وتصدير المنتجات الفلاحية نحو بلدان الساحل، جامعة تمنراست الحاج موسى أخاموك، 30 مارس 2021 .

- ملتقى وطني حول، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، الجزائر 13و14 اكتوبر 2019 .

خامسا: التقارير:

- تقرير المديرية الجهوية للتجارة وترقية الصادرات بورقلة، الثلاثي الثاني من سنة 2022.

- تقرير مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية إليزي، ديسمبر 2022.

- تقرير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2022

- تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2021.

- تقرير مديرية التربية لولاية تمنراست سنة 2022.

- تقرير مديرية التربية لولاية أدرار سنة 2022.

- تقرير مديرية التربية لولاية إليزي سنة 2022.

- تقرير مديرية الصحة لولاية تمنراست سنة 2022.

- تقرير مديرية الصحة لولاية أدرار سنة 2022.

- تقرير مديرية الصحة لولاية إليزي سنة 2022.

سادسا: المقابلات الشفوية:

- عبد المنعم ب ، رئيس مكتب التنظيم والجباية مفتش عميد بالمديرية الجهوية للجمارك إيليزي، 2023/02/25 .

- عماد ب، تاجر، مسير مؤسسة ناشطة في مجال المقايضة الحدودية، إيليزي 2023/03/13.

سابعا: القرارات، القوانين، المراسيم:

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2021/12/28 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ 02 يوليو سنة 2020، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي والنيجر،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، 2022.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ 02 يوليو سنة 2020، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي والنيجر،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2020.

- القرار الولائي رقم 111 المؤرخ في 28 مارس 2022، المادة الأولى، الصادر عن والي ولاية جانت، المتضمن تحديد المسلك الشرعي لقوافل المقايضة، 2022.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1999/04/12 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 يحدد شروط كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1994/12/14 يحدد شروط كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1995.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1988/02/14 يحدد شروط إستيراد البضائع وتصديرها في إطار المقايضة الحدودية مع النيجر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11، 1988.

- مرسوم رئاسي رقم 21-117 المؤرخ في 22 مارس 2021، المحدد لأسماء الولايات ومقرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2021.

- مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2005/12/10 يحدد شروط مراقبة المنتوجات المستوردة عبر الحدود،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 2005.

- المرسوم رقم 84-79 المؤرخ في 03 أفريل 1984، المحدد لأسماء الولايات ومقرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، 1984.

ثامنا: مواقع الانترنت:

- موقع https://mawdoo3.com/ مقال لإيمان الحياري، مفهوم التنمية، بتاريخ 02 فيفري 2016.

- موقع https://www.difesa.it/SMD_/CASD/IM/CeMiSS/DocumentiVis/CEMRES/2015/Ricerca_Arab_2015.pdf ، مقال لمنصف وناس، تأمين الحدود في فضاء 5+5 سبل التعاون والانعكاسات، بتاريخ 2023/02/16.

- موقع https://www.algex.dz/ar الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس).

الملاحـــق

- <u>الملحق رقم 01</u>: القرار الولائي المتضمن انشاء اللجنة الولائية المكلفة بتجارة المقايضة الحدودية، صادر عن والي ولاية إيليزي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ولاية ايليزي
مديرية التجارة

ص: 693
قرار رقم: 508 المؤرخ في: 19 أوت 2020
المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة
بتجارة المقايضة الحدودية مع جمهورية مالي
وجمهورية النيجر على مستوى ولاية ايليزي

ان والي ولاية ايليزي :

- بمقتضى الأمر رقم : 156.66 المؤرخ في : 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم .
- بمقتضى الأمر رقم : 59.75 المؤرخ في : 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم.
- بمقتضى الأمر رقم : 03. 03 المؤرخ في : 19 جوان 2003 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم.
- بمقتضى الأمر رقم : 03. 04 المؤرخ في : 19 جوان 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها المعدل والمتمم.
- بمقتضى الأمر رقم : 05.06 المؤرخ في : 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم : 07.79 المؤرخ في : 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم : 09.84 المؤرخ في : 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم : 17.87 المؤرخ في : 01 أوت 1987 المتعلق بحماية الصحة النباتية.
- بمقتضى القانون رقم : 08.88 المؤرخ في : 26 جانفي 1988 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم : 02.04 المؤرخ في : 23 جوان 2004 المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم : 08.04 المؤرخ في : 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم
- بمقتضى القانون رقم : 03.09 المؤرخ في : 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
- بمقتضى القانون رقم : 10.11 المؤرخ في : 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.
- بمقتضى القانون رقم : 07.12 المؤرخ في : 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في : 18 سبتمبر 2019 المتضمن تعيين السيد اغامير مصطفى واليا لولاية ايليزي.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 20.73 المؤرخ في : 26 نوفمبر 2020 المتعلق بتنقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي.
- بمقتضى المرسوم 83.373 المؤرخ في : 23 ماي 1983 المحدد لسلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 94.215 المؤرخ في : 23 جويلية 1994 الذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 95.265 المؤرخ في : 06 سبتمبر 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة و الإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 03.409 المؤرخ في : 05 نوفمبر 2003 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحيتها وعملها.
- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في : 02 جويلية 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

- تابع للملحق رقم 01: الصفحة الثانية من القرار الولائي سالف الذكر.

تابع للقـرار رقم: 508 المؤرخ في: 19 أوت 2020 ص 694

باقتراح من السيد مدير التجارة لولاية ايليزي

يقـــــــرر:

المـادة الأولى : تنشـــأ على مستوى ولاية ايليـــزي لجنة ولائية مكلفة بتجـــارة المقـــايضة الحدودية مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

المادة 02 : تتشكل هذه اللجنة من الســـادة /:

- الوالـــي أو ممثله.....رئيسا.
- مديـــر التجـــارة.....عضوا.
- رئيس مفتشية أقسام الجمارك.....عضوا.
- المديـــر الولائـــي للضرائب.....عضوا.
- مـــدير المصـــالح الفلاحية.....عضوا.
- رئيس أمـــــن الولايـــــة.....عضوا.
- قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطـني.....عضوا.
- مدير غرفة التجارة والصناعة"الطاسيلي".....عضوا.

كما يمكن للجنة ان تستدعي أي شخص أو هيئة ليساعدها في إعمالها.

المادة 03 : تكلف اللجنة على الخصوص بما يلي :

- التقويم الدوري لشـــروط انجـــاز النشـــاط.
- تحديد الفارق في أسعار البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة الحدودية.
- تنسيق عملـــها في مجـــال الإعـــلام.
- تحدد الكميات عند الاستيراد والتصدير حسب وضعية الســـوق المحلي.
- تدير كل ماله صلة بالجـــانب التنظيمي للتجـــارة في مجـال المقايضة.
- تصـــادق على نظامها الداخـــلي.

المادة 04 : تتولى أمانة اللجنة مصالح مديرية التجارة.

المادة 05 : يكلف كل من السادة :الأمين العام للولاية، الوالي المنتدب بالمقاطعة الإدارية بجانت ،الوالي المنتدب بالمقاطعة الادارية بالدبداب ،مدير التنظيم والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية لبلديات الولاية، وباقي اعضاء اللجنة، بتنفيذ أحكام هذا القرار الذي سينشر في نشرة القرارات الادارية للولاية.

ايليزي في 19 أوت 2020

الوالـــــــي

- <u>الملحق رقم 02</u>: شهادة التفويض بحرية الحركة: الصادرة عن مصالح الفلاحة والتي تتضمن معلومات عن المنتج، تاريخ الدخول، وسائل النقل، رقم شهادة الصحة النباتية الصادرة عن مصالح الدولة المصدرة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
WILAYA D'ADRAR

AUTORISATION DE LIBRE CIRCULATION

-Loi n° 87-17 du 1er août 1987
-Décret exécutif n°93-286 du 23 décembre 1993

N° ...09../21

MARCHANDISE INDEMNE

Nom et adresse de l'expéditeur : Echikh Ben Ahmed GAO REP du mali
Nom et adresse de l'importateur : M y. Adrar Commerçant Adrar
Date d'entrée : 07/05/2021
Moyens de transport : 02483 506 01
Nature du produit : THE VERT
Quantité (qx) ou nombre de colis : 1400 fardeaux (28t)
Certificat phytosanitaire n° : 06 Du : 04/05/2021
Délivré par : Chef Service Agriculteur GAO MALI

Nom et prénom de l'agent de contrôle Mellouki Abdelmadjid
Etabli : ADRAR... Le : 12/05/2021
Signature et cachet

- <u>الملحق رقم 03</u>: فاتورة الشراء التي تتضمن المعلومات الشخصية لكل من البائع والمشتري بالإضافة إلى معلومات البضاعة المعنية

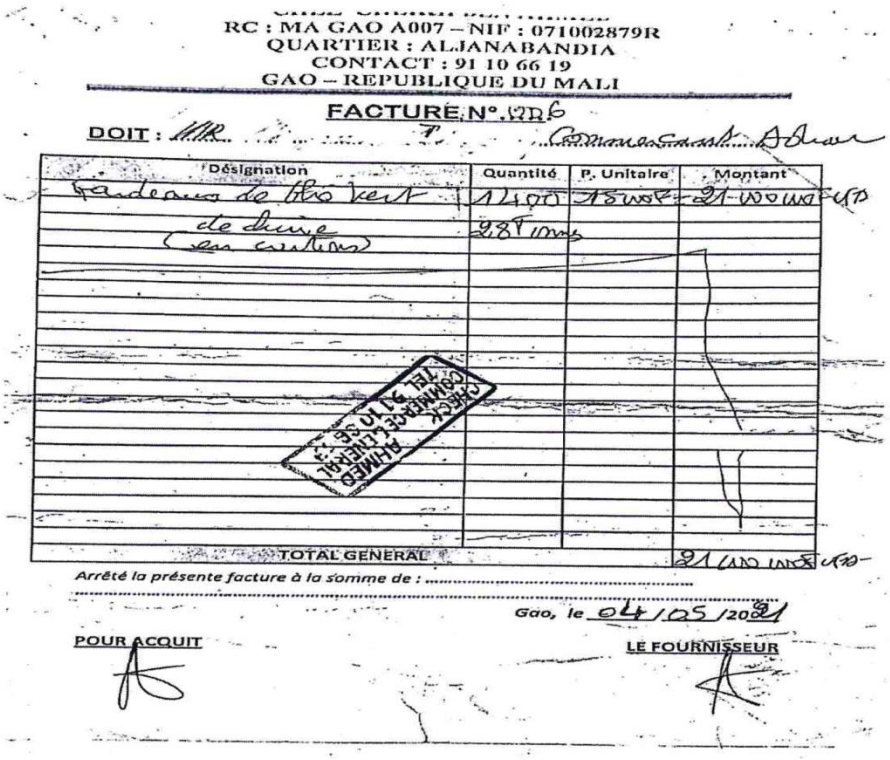

RC : MA GAO A007 – NIF : 071002879R
QUARTIER : ALJANABANDIA
CONTACT : 91 10 66 19
GAO – REPUBLIQUE DU MALI

FACTURE N° 276

DOIT : MR ... Commande Sanak Adam

Désignation	Quantité	P. Unitaire	Montant
Tandeaux de Ats vert de dune (en cartons)	11400 / 228 tonnes	1500	21 000 000 FCFA
TOTAL GENERAL			21 000 000 FCFA

Arrêté la présente facture à la somme de : .....

Gao, le 04/05/2021

POUR ACQUIT

LE FOURNISSEUR

الملحق رقم 04: شهادة صحية للماشية الحية تصدر عن مصالح التفتيش البيطري

02/05/2023 08:57 IMG-20230501-WA0000.jpg

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنـــمية الريفيـــة
مديرية المصالح الفلاحية لولاية ايليزي
مصلحـــة التفتيـــش البيطـــري
رقم: ....734.... / م.م.ف / م.ت.ب /2021

** شهـادة صحيـــة **

أنا الممضي (ة) أسفله السيد الطبيب:..كيموش عبد الحكيم ..الرتبة:.مفتش بيطري رئيسي.
رقم.س.ب.و:.....95445.....
أصرح بإجراء هذا اليوم ...2021/11/14.. بتفتيش الحيوانات التاليـــة :
العدد :.- 68- (ثمانية وستون) بقر+ 143(مائة وثلاثة وأربعون) غنم ..... فصيلة : غنم + بقر
السلالة : .....محلية..... الســـن :...متفاوتة.....
ملك للسيد(ة): ....بلهادف عماد.....
و قد سجلنا وجود الجروح التالية:.....لا شيء.....
أصرح أن هذه الحيوانات غير مصابة كلينيكيا بالأمراض المعدية .

سلمت هذه الشهادة للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون .

(الحيوانات المذكورة مقتناة في إطار تجارة المقايضة)

ايلـيزى فى : 2021/11/14.

المفتش البيطـري الولائي
رقم س . ب . و

كيموش عبد الحكيم
مفتش بيطري ولائي
N° A.V.N.95445

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#drafts?projector=1 1/1

- **<u>الملحق رقم 05</u>:** شهادة الصحة النباتية: الصادرة عن مصالح الفلاحة والتي تتضمن وصف تشخيصي للشحنة للتأكد من سلامتها

REPUBLIQUE ALGERINNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
WILAYA D'Adrar

INSPECTION DE LA PROTECTION DES VEGETAUX
ET DES CONTROLES TECHNIQUES

CERTIFICAT PHYTOSANITAIRE

Loi n°: 87 – 17 du 1er août 1987

Décret exécutif n° : 93 – 286 du 23 novembre 1993

600468

N°: 256 /2021

DESCRIPITION DE L'ENVOI 24 MARS 2021

Nom et adresse de l'expéditeur:M. [illegible] Y. [illegible] RUE ALLAL BELHACHEMI ADRAR
Nom et adresse déclarés du destinataire: Ets ABDI Ahmed A GAO REP DU MALI
Nombre et nature des colis: 430 sacs du jute
Marque des colis : / / /
Lieu d'origine : TOUGGOURT ALGERIE
Moyen de transport déclaré : Camion immat/ 00091/506/30
Point de sortie déclaré: BBM OU TIMIAOUINE
Nom du produit et quantité déclarée: 25 T de dattes sèches DEGLA BAIDA
Nom botanique du produit : PHOENIX DACTYLIFERA

Il est certifié que la datte décrite ci-dessus a été inspectée et reconnue indemne d'ennemis visés par la réglementation phytosanitaire et pratiquement indemne d'autres ennemis dangereux et qu'elle est jugée conforme a la réglementation phytosanitaire dans le pays importateur

TRAITEMENT DE DES INFESTATIONET/ OU DE DESINFECTION

Date: ...../.....Type de traitement : .....
Produit chimique : ...../..... Durée et tempér/ature : .....
Matière active :.../..... Concentration.....
Renseignements complémentaires: .....

Etabli a : ADRAR LE 24.03.2021
Nom et Prénom de l'agent de contrôle ....
Signature et cachet :

- <u>الملحق رقم 06</u>: وثيقة (D3) : الصادرة عن مصالح مفتشية أقسام الجمارك بحيث تعتبر هذه الوثيقة كملخص لجميع المعلومات المتعلقة بعملية التصدير

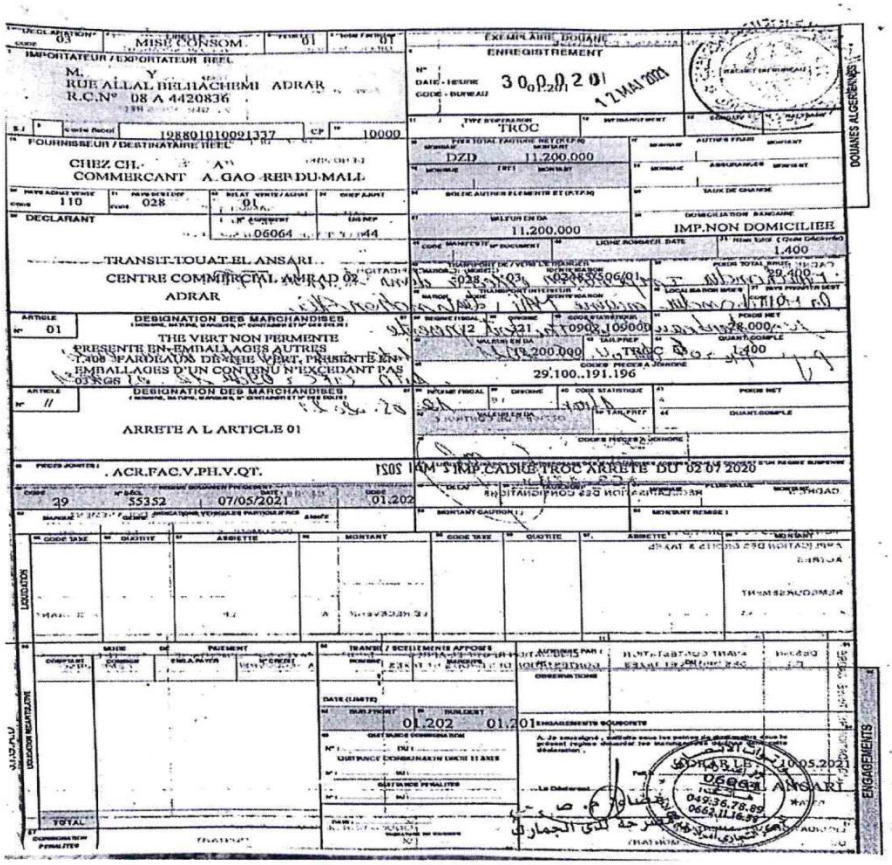

- <u>الملحق رقم 07:</u> رخصة دخول المنتوج: الصادرة عن مصالح مديرية التجارة بالمفتشية الحدودية لبرج باجي مختار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

مديرية التجارة لولاية أدرار

مفتشية الحدود برج باجي مختار

نموذج (ر.د.م)

الرقم التسلسلي N° 077975

رخصة دخول المنتوج مقبول في إطار تجارة الحدود

رقم 020 / المؤرخ في 07 ماي 2021

(المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005)

1/ اللقب و الإسم و اسم شركة المتعامل.	المستورد (1) :
2/ العنوان الحقيقي للمتعامل المعني.	رقم و تاريخ س ت : 08/06-448
3/ بيّن الطبيعة الحقيقية للمنتوج.	العنوان (2) : حي 1 نوفمبر قسم 10 م 90 أدرار
4/ بيّن كيفية عرض المنتوج.	تعيين المنتوج (3) : أشتاي الأخضر الحرني
5/ بيّن عدد الطرود.	معروض في (4) : [illegible] مكون من (5) : [illegible]
6/ الكمية بالأطنان.	الكمية (6) : 25 طن رقم التعريفة (7) : [illegible]
7/ التعريفة الجمركية (8أرقام).	فاتورة الشراء (8) : [illegible] القيمة (9) : 11200000
8/ بيّن الرقم و التاريخ.	الصانع (10) : الحاج بن أحمد عيسى وكالة عامة عاملي
9/ القيمة بالدينار الجزائري.	مكان المصدر (11) : جمهورية الصين الشعبية
10/ اللقب و اسم الشركة و عنوان المنتج.	رقم الحصة (12) : AH Yoly 22 1003
11/ بيّن البلد الأصلي للمنتوج أو مكان التصنيع.	رقم و تاريخ ت.إ.م (13) : 2021/05/02 -020
12/ علامات التعريف و المعلومات المتعلقة بشفرة المنتوج.	رقم و تاريخ م.م.م.م.(14) : 2021/05/07 020
13/ رقم و تاريخ التصريح باستيراد المنتوج.	المراقبات المنجزة : المراقبة بالعين المجردة
14/ رقم و تاريخ محضر مراقبة مطابقة المنتوج.	نتائج المراقبات : مقبول طبقا للتنظيم المعمول به في إطار تجارة الحدود وبناء على شهادة المطابقة وشهادة الصحة الصادرة عن السلطات الصينية

المراقبة المنجزة على المنتوج المذكور أعلاه لم تظهر أي عدم مطابقة. يسمح بدخوله لأجل وضعه رهن الإستهلاك.

تاريخ و تأشيرة و ختم رئيس مفتشية الحدود

تاريخ 07 ماي 2021

- <u>الملحق رقم 08</u>: سند الرفع ، عبارة عن رخصة تنقل البضاعة من المركز الحدودي الى مكان تخزينها أو تسويقها

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة المالية

المديرية العامة للجمارك

المديرية الجهوية للجمارك بتمنراست

مفتشية أقسام الجمارك بـ عين قزام

مكتب الجمارك بـ عين قزام

رخصة التنقل

№ 179561

نوع عوائد الجمارك المضمون أسفله

صنف برخصته في نقل البضائع الآتي ذكرها :

طبيعة البضائع	العدد أو الوزن	الملاحظات
أغنام	143 رأس	

من (عنوان مكان الرفع) المركز الحدودي عين قزام

إلى (عنوان مكان المقصد) عين أمناس

باتباع المسلك الآتي (الأماكن المقرر عبورها أو الطريق المقرر سلكه) الطريق الوطني رقم 01 عين قزام عين أمناس

المدة : (عدد الساعات) 48 ساعة ابتداء من 12/11/2021

بواسطة (ذكر نوع وسيلة النقل وتحديدها) 00683-556-11 00877-890-11

حرر بـ عين قزام في 10/11/2021

الجمارك الجزائرية

مفتشية عين قزام

إشعار هام :

إن عدم إحترام المدة والمسلك المحددين يعرض المخالف إلى متابعات عن التهريب

- <u>الملحق رقم 09</u>: وثيقة (D6): الصادرة عن مصالح مفتشية أقسام الجمارك بحيث تعتبر هذه الوثيقة كملخص لجميع المعلومات المتعلقة بعملية الاستيراد

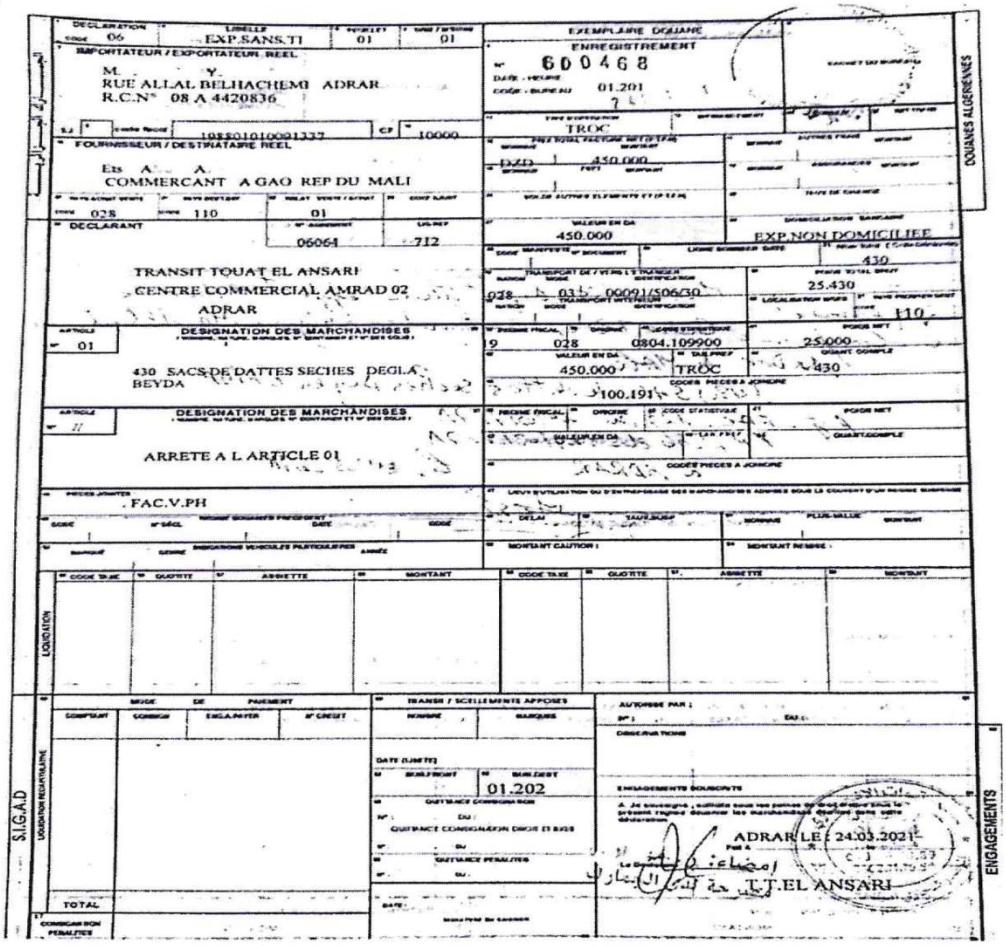

DECLARATION 06 — LIBELLE EXP.SANS.TI — 01 — 01

EXEMPLAIRE DOUANE — ENREGISTREMENT 600468 — 01.201 — 7

IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL
M. Y.
RUE ALLAL BELHACHEMI ADRAR
R.C.N° 08 A 4420836

FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL
Ets A. A.
COMMERCANT A GAO REP DU MALI

DECLARANT
TRANSIT TOUAT EL ANSARI
CENTRE COMMERCIAL AMRAD 02
ADRAR
06064 — 712

TROC — DZD 450.000 — 450.000 — EXP.NON DOMICILIEE

028 — 110 — 01 — 430

028 — 03 — 0009/506/30 — 25.430 — 110

DESIGNATION DES MARCHANDISES
01
430 SACS DE DATTES SECHES DEGLA BEYDA

9 — 028 — 0804.109900 — 25.000 — 430
450.000 — TROC — 100.191

DESIGNATION DES MARCHANDISES
ARRETE A L ARTICLE 01

FAC.V.PH

01.202

ADRAR LE : 24.03.2021
L.T.EL ANSARI

S.I.G.A.D — LIQUIDATION REGULARISATION — LIQUIDATION — ENGAGEMENTS

- الملحق رقم 10: وثيقة (TPD): سند العبور لدى الجمارك ، وثيقة صادرة عن مصالح الجمارك الجزائرية

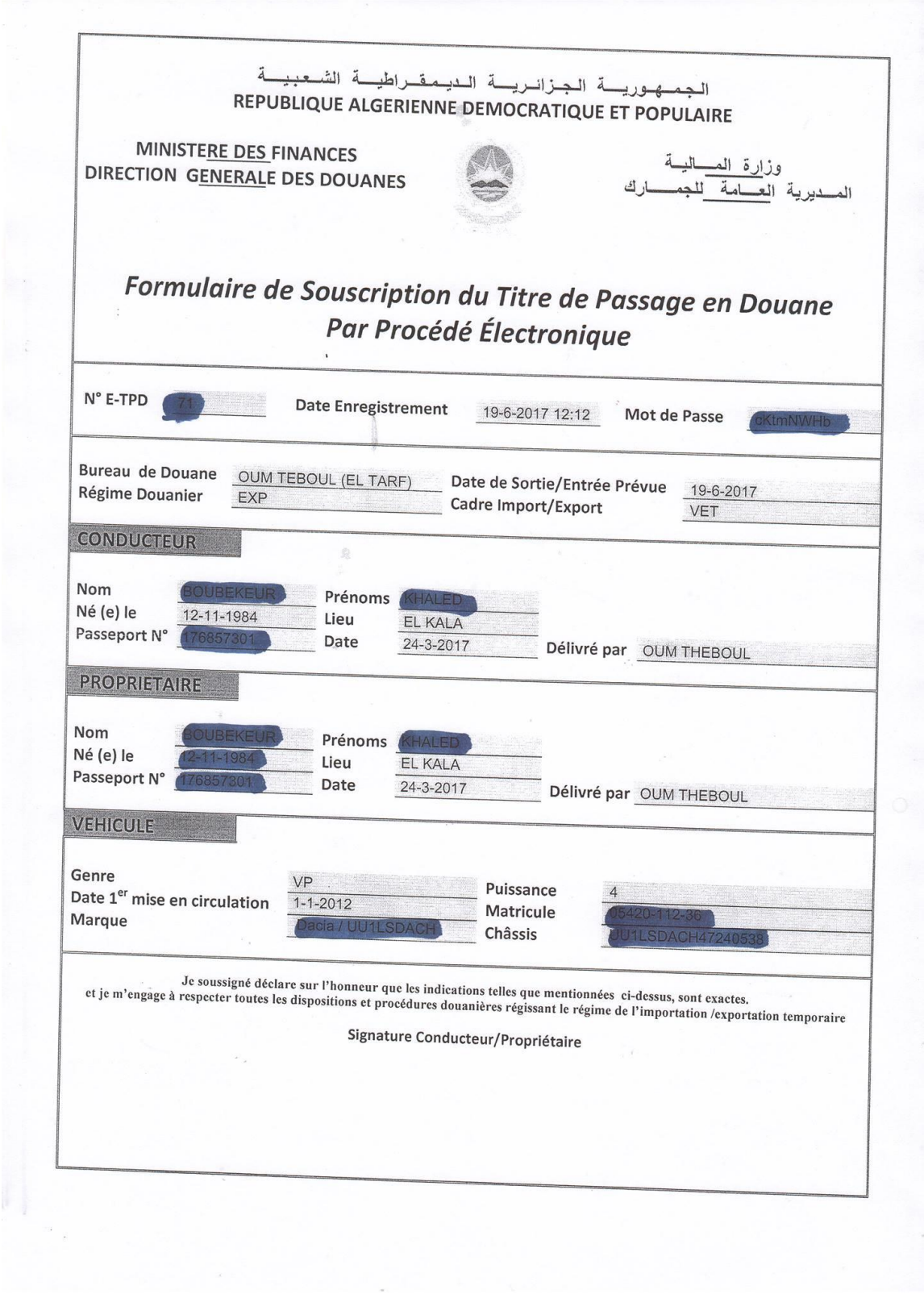

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES DOUANES

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك

Formulaire de Souscription du Titre de Passage en Douane Par Procédé Électronique

N° E-TPD	71	Date Enregistrement	19-6-2017 12:12	Mot de Passe	cKtmNWHb
Bureau de Douane	OUM TEBOUL (EL TARF)	Date de Sortie/Entrée Prévue	19-6-2017		
Régime Douanier	EXP	Cadre Import/Export	VET		

CONDUCTEUR

Nom	BOUBEKEUR	Prénoms	KHALED		
Né (e) le	12-11-1984	Lieu	EL KALA		
Passeport N°	176857301	Date	24-3-2017	Délivré par	OUM THEBOUL

PROPRIETAIRE

Nom	BOUBEKEUR	Prénoms	KHALED		
Né (e) le	12-11-1984	Lieu	EL KALA		
Passeport N°	176857301	Date	24-3-2017	Délivré par	OUM THEBOUL

VEHICULE

Genre	VP	Puissance	4
Date 1er mise en circulation	1-1-2012	Matricule	05420-112-36
Marque	Dacia / UU1LSDACH	Châssis	UU1LSDACH47240538

Je soussigné déclare sur l'honneur que les indications telles que mentionnées ci-dessus, sont exactes, et je m'engage à respecter toutes les dispositions et procédures douanières régissant le régime de l'importation /exportation temporaire

Signature Conducteur/Propriétaire